



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

\* ملحقه السوقر \*

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد العمل

بعنوان

آليات التشغيل في الجزائر الفترة

2017-2000

دراسة تقييمية

تحت إشراف الأستاذ:

إعداد الطالب :

الدكتور: بوزكري جمال

- غرام زين العابدين

- كصار عبدالقادر

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	استاذ محاضر	دويس عبدالقادر
مشرفا مقرر	استاذ محاضر	بوزكري جمال
عضو مناقشة	استاذ محاضر	داودي ميمونة

السنة الجامعية : 2019/2018



## كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي عم برحمته جميع العباد وخاصة أهل الطاعة بالهداية إلى سبيل الرشاد ووفقهم لطفه لصالح الأعمال ففازوا ببلوغ المراد.

نشكر الله شكرا كثيرا أن وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل، وأن يجعله مسيرا للأجيال الصاعدة التي هي الأمل والرجاء في الغد المشرق بإذن الله.

ولا يسعنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر الجزيل للمؤطر: "بوزكري جمال" الذي شجعنا في البحث حول هذا الموضوع.

كما نتوجه بالشكر إلى كل الذين ساهموا وشاركوا برأيهم وجهودهم وإيمانهم وتشجيعاتهم ودعواتهم من قريب وبعيد.

كما أتوجه بالشكر أيضا إلى من ساعدني في كتابة هذه المذكرة.

والله نسأل أن يجزي الجميع خير الجزاء ويشيهم أجزل الثواب وأن ثبت أقدامنا ويسدد خطانا.

كصار عبدالقادر

غرام زين العابدين

# الإهداء

الحمد والشكر لله الذي وفقني وسدد خطايا وأنعم علي بالصحة حتى نلت مبتغاي وقطفت ثمار جهدي بكل تواضع وامتنان، أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى الحب الأول والأخير الجزائر وإلى من هما أعظم شأن في الكون بعد الله والذي أطال عمرها ووفقني لطاعتها ونيل رضاها

إلى الشمعة التي تحترق لكي تضئء دربي إلى التي قاسمتني أفراحي وأحزاني وتحملت هموم الحياة من أجل سعادة فلذات أكبادها إلى من علمتني أن الحياة أمل وعمل إليك يا منبع الحنان ورمز العطاء وبحر الأمان إلى التي سلمها الله مفاتيح جنته

إلى آية وجودي وأعذب صوت على مسمعي إلى أجمل إمرة في الكون إلى أحلى كلمة على لساني أمي...أمي...أمي الغالية رحمها الله..

إلى من فرش لي الأرض وردا وزودني عبر الوقت جهدا إلى من لم يكن له في الوجود مثيل من الدعم والسند إلى الذي صنع من شقائه لي سعادتي وأفنى أيام حياته من أجل يراني أرتقي درجات المجد والكبرياء إلى من أضاء لي دربي إلى الرجل الذي أعطى الكثير ولم يأخذ إلا القليل إلى أظهر روح وأسمى نفس على وجه الأرض إلى من علمني أن الحياة كفاح وأن العلم وسيلة إلى مثلي الأعلى أبي العزيز إلى العين التي ترعاني إلى من كانوا سندا لي في الحياة أختي.

إلى جميع الأصدقاء و الزملاء.

غرام زين العابدين

# الإهداء

الحمد لله القديم الأول الأزلي الذي لا يتحول ولا تغيره الدهور  
هو الذي أنشأ الوجود من العدم وقرر ما كان قبل أن يكون في اللوح والقلم

أما بعد:

إلى سر وجودي ومنبع الحنان وأرق وأحن وأجمل قلب في الدنيا إلى أمي الحبيبة

إلى من مدني دائما بالقوة والدي الغالي

إلى أساتذة الحياة وعنوان الوجود ومنبع الرأفة والوفاء إلى من غرسا في نفسي  
حب العلم وزرعا فيها الأخلاق الفاضلة، إلى من علماني الاعتماد على النفس  
ومواظبة العمل حتى بلوغ الغاية، و لم يبغلا علي بنصائجهما القيمة

إلى الذين أمدوني بيد العون وكانوا سندي في السراء والضراء من طفولتي إلى  
شبابي: إلى الإخوة كل واحد باسمه وزوجاتهم وأولادهم إلى الأخوات وأزواجهن  
وأبنائهم.

إلى أزهار البيت: فاطمة الزهراء، أسماء، يوسف و الكتكوتة زينب(هنا) أنوار  
الجنة.

إلى جميع الأصدقاء

إلى التي منحتني دروسا في الصبر والتحمل وأعانتني للتغلب على المصاعب  
إلى كل إنسان يحب الخير ويزرع بذور الأمل في هذه الحياة أهدي هذا العمل.  
إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد فمن نسيته فألف عذر وسلام.

كهار جبر القاور

الفهرس

البسمة

كلمة شكر وتقدير

الاهداء

فهرس المحتويات

أ..... : مقدمة

2..... الفصل الأول

2..... تمهيد:

3..... المبحث الأول: مدخل نظري للتشغيل

3..... المطلب الأول: مفهوم التشغيل

6..... المطلب الثاني: أهمية التشغيل كيفية قياسه

8..... المطلب الثالث: سياسات التشغيل

15..... المبحث الثاني: أهم النظريات (المدارس) المفسرة لكل من التشغيل والبطالة

15..... المطلب الأول: تحليل التشغيل والبطالة عند الكلاسيك و التيوكلاسيك

19..... المطلب الثاني: التحليل الكينزي والماركسي للبطالة والتشغيل

22..... المطلب الثالث: تحليل فيلبس للبطالة و التشغيل

24..... المطلب الرابع: التحليل وفق المنظور الإسلامي للبطالة والتشغيل

29..... الفصل الثاني

29..... تمهيد

30..... المبحث الأول: وضعية التشغيل في الجزائر

30..... المطلب الأول: وضعية التشغيل في الجزائر قبل منة 1985

38..... المطلب الثالث: الإصلاحات الهيكلية في مجال التشغيل ما بين 2005م — 2013م

39..... المبحث الثاني: عرض وتقييم للأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل في الجزائر

39..... المطلب الأول: الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي

52..... المطلب الثاني: الأجهزة المسيرة من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة

63..... المطلب الثالث: أجهزة أخرى مسيرة من قبل وزارات مختلفة

73..... الفصل الثالث

73	تمهيد .....
74	المبحث الاول: الإجراءات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر .....
74	المطلب الأول: تجربة الجزائر في ترقية سياسة التشغيل خلال الفترة "1990-2014" .....
85	المطلب الثاني: أجهزة و برامج التشغيل المنتهجة بهدف القضاء على البطالة .....
91	المبحث الثاني: تحديات، معوقات وآفاق سياسة التشغيل .....
91	المطلب الأول: تحديات و معوقات سياسة التشغيل .....
96	المطلب الثاني: دراسة تقييمية لواقع وآفاق التشغيل في الجزائر على ضوء سياسة التنويع الاقتصادي .....
111	خاتمة .....
114	الملخص: .....
117	المصادر و المراجع: .....
123	قائمة الجداول و الأشكال: .....
125	قائمة المختصرات: .....



مقدمة

## مقدمة :

لقد نشأت فكرة العمل و تطورت مع وجود و تطور الإنسان منذ الأزل ، إلا أن تصور الإنسان لهذه الفكرة قد أخذ عدة صور و أشكال من الحضارات القديمة إلى الحضارة الحديثة الأمر الذي أثر على قيمة العمل ضيقا و اتساعا ، احتقارا و تقديسا و يتفق الفكر الاقتصادي الحديث سواء الرأسمالي منه أو الاشتراكي على أن العمل هو العنصر الأساسي للإنتاج وهو المصدر الأساسي لكل الأدوات التي ينتفع بها الإنسان ، ومنه يجب العمل على تنمية طاقات الإنسان الصحية و العقلية و الوجدانية و السلوكية إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه واكتساب القدرة على المشاركة الفاعلة في صناعة الحياة ، و بالعودة إلى العمل الذي يحتل مكانة بارزة في كل الشعوب سواء من ناحية الاقتصادية و الإجتماعية أو حتى الثقافية ، فهو أداة لتنمية القدرات الذهنية و التواصل بين الشعوب والعمل قضية مركزية في المجتمع المعاصرة نظامه وروابطه قيمه و خياراته قديمة ومآلاته في المستقبل على مدار حياة الإنسان و يصرف أوقات العمر قسمه بين النهار للمعاش وليل للسكون ،وفي إتقانه بذل معظم العناية منه و رزقه فيه اكتمال الذات ، به يتعب ويسعد و إليه يسعى و يدأب وفي طلبه بكد ، بفقدانه يشقى وينكسر فينفرد على الجميع ويعزل ،فبممارسة العمل نميز الناس و العاملون أفراد وجماعات منهم عامل مباشر وعاطل متقاعد والي مراتبه يتفاضل الخلق هذا يمارسه بجهد البدني و ذلك يتعاطاه بفكره و تحصيله بين منازل الشأن و رباط العلاقات الاجتماعية .

وبالنسبة إلى العمل يتشكل تصنيف قوى العاملين هؤلاء طبقة النشطين وأولئك صنف القوى العاملة و دونهما تفرد فئة العاطلين ، وتكاد أدبيات العمل أن تحصره في ما يهم أدأؤه في دائرة العامة على علاقات المهنية المنظمة بالقوانين و الأحكام التي تستقيم بها حياة المجتمع المدني وبناء الحضارة لقد سعت الدولة الجزائرية في كل مرة إلى التقليل من مشكلة البطالة وخاصة في أوساط الشباب، وان هذه الظاهرة الخطيرة قد حظيت بالاهتمام والدراسة وذلك للبحث عن

السبل كفيلة لمعالجتها، رغم المشاكل الاقتصادية والتغيرات المتمثلة في اقتصاد السوق والمنافسة الحرة التي أدت إلى التراجع في سوق العمل وتوفير مناصب عمل جديدة في إطار القطاع العام بات من الصعب تحقيقه وذلك لتخلي الدولة من المؤسسات العمومية بل إلى حلها وتسريح العمال.

ونظرا لبعض النقائص والسلبيات التي آلت إليها السياسة الاقتصادية المنهجية لتشجيع ودعم القطاع الخاص جعلت المشرع الجزائري يفكر في إحداث أجهزة وأساليب تقنية واقتصادية للتكفل مشاكل الشباب في توفير مناصب شغل ومن ثم وضعت لأول مرة في الجزائر سياسة خاصة بالتشغيل حيث تم وضع أجهزة وبرامج تهدف في مجملها إلى التخفيف من حدة البطالة وترقية لشغل وتواصلت هذه الأجهزة إلى يومنا هذا.

### إشكالية البحث:

إلى أي مدى ساهمت السياسات المسطرة من طرف الحكومة في خلق مناصب عمل وهل ساهمت في التخفيف من نسبة البطالة في الجزائر؟

ولمناقشة الإشكالية المطروحة وتحليلها، قمنا بتقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو واقع التشغيل والبطالة في الجزائر؟

ما هي الأجهزة و البرامج التي تضمنتها سياسة التشغيل الجزائرية؟

ما هي النتائج التي حققتها هذه البرامج من خلال تمويلها لمختلف المشاريع؟

### الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة فهي متعدد تدرس موضوع التشغيل و البطالة من عدّ نواحي، و لكن سنذكر أهمها، و التي تحاول معالجة مشكل البطالة و التشغيل في الجزائر:

- 1- مذكرة ماجستير للباحث شلالي فارس بعنوان "دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة خلال 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل"، فقد توصل الباحث الى أن سياسات التشغيل ساهمت بشكل كبير في انقاص معدلات البطالة وذلك بسبب الإنشاء المكثف لمناصب الشغل خلال مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي.
- 2- رسالة ماجستير للباحث دحماني محمد أدريوش بعنوان "اشكالية التشغيل في الجزائر"، تقد مست دراسة الجانب النظري و لم يتطرق للجانب التطبيقي.

**فرضيات البحث:** لإبراز مشكلة الدراسة يتم اعتماد الفرضيات التالية:

- المخصصات المالية لأجهزة التشغيل المسخرة لدعم أصحاب المبادرات الحرة لا تساهم بدور كبير في خلق مناصب شغل.
- تساهم أجهزة التشغيل في التخفيض من نسب البطالة واستحداث مناصب شغل جديدة.

### أهمية البحث

- يكتسي موضوع التشغيل والعمل في الجزائر أهمية بالغة، خاصة عند الحديث عن دوره في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ويمكن إبراز هذه الأهمية فيما يلي:
- إن موضوع التشغيل متداول في الوسط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث أنه له صدي واسع، وذلك حول بناء وإنشاء قطاع متكامل يتماشى مع متطلبات التنمية، ومعرفة مدى نجاعة السياسات في تحسين مستوى التشغيل، وهنا للحفاظ على الاستقرار من كل النواحي، كون هذا الأخير مسعى و مبتغى الدولة ولضمان إستمراريته كان لابد للدولة من إتباع سياسة خاصة بقطاع | التشغيل بواسطة برامج وأجهزة

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على آليات الجزائر لمعالجة البطالة وتوفير فرص العمل وماذا نعني بسوق العمل الجزائري، وكذا التعرف على مدى نجاح سياسة التشغيل، ومنه تكمن أهداف الدراسة في:

- التعرف على الإستراتيجية الجزائرية لحل أزمة التشغيل ومدى نجاحها.

- الوقوف على الآثار التي خلفتها آليات التشغيل في الجزائر.

### أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر التشغيل المشكل الرئيسي للفرد وشغله الشاغل ورغبة الدولة في حل هذا المشكل، ولهذا أردنا معرفة الجهود المبذولة من قبل الدولة لمكافحة البطالة، والتعمق لمعرفة تلك البرامج والآليات الموجودة ومى نجاعة السياسة السمحة من طرف الدولة، وإفادة الشباب وإحاطتهم بكل آليات التشغيل في وفرتها الدولة .

### حدود الدراسة :

بالنسبة للحدود المكانية تم حصر الدراسة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت حيث ارتأينا أن تكوين الدراسة داخل المؤسسة للتعرف أكثر على الواقع المحيط الذي نعيش فيه أما الحدود الزمنية فتمثلت في الفترة الممتدة من سنة (2000 إلى 2017) وهذا للوقوف على مدى فعالية هذه الأجهزة.

### منهجية البحث:

اعتمدنا في دراستنا لهذا البحث على المنهج الوصفي بحيث قمنا بوصف سياسية المعتمد من قبل الدولة ووصفنا حال السوق العمل في الجزائر ، والمنهج التاريخي من خلال عرض النظريات المفسرة لسوق العمل و العمل .

ماهي الأجهزة والبرامج التي تضمنها سياسة التشغيل في الجزائر؟

والتي سنحاول الإجابة عنها من خلال هذا البحث.

### هيكل البحث :

قصد الإلمام بأهم الجوانب الرئيسة للدراسة، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات الموضوعية، ثم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي كما يلي:

**الفصل الأول:** يتناول هذا الفصل أهم الجوانب النظرية لكل من البطالة والتشغيل وسوق العمل، من حيث التعريف والقياس والآثار، وإعطاء أهم التحاليل المفسرة لها من مختلف المدارس النيوكلاسيكية والمدرسة الكينزية وكذا الماركسية كما عمدنا إلى تقديم تحليل ظاهرة البطالة والتشغيل من منظور الإسلام.

**الفصل الثاني :** وفي هذا الفصل تم التطرق إلى وضعية التشغيل في الجزائر بالتفصيل من سنة 2000 إلى غاية 2017، وكذا عرض و تقييم الاجهزة الخاصة بسياسة التشغيل في الجزائر .

**الفصل الثالث :** وفي هذا الفصل تم التطرق الى الاجراءات المعتمدة لمواجهة البطالة، تحديات، معوقات، مع القيام بدراسة تقييمية لواقع و افاق التشغيل في الجزائر .

### صعوبات البحث :

الصعوبات التي صدفتنا خلال بحثنا:

- تشعب هذا الموضوع وتضارب الآراء و الإحصائيات حوله.

- ضيق الوقت.

# الفصل الأول

## الفصل الأول

### تمهيد:

أصبحت قضية التشغيل تأخذ حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية وخاصة منها الحديثة بما يعطي لها بعدا استراتيجيا في رسم السياسات التشغيلية.

فكان الاعتماد على التنظير في المجال الخاص بالعمل يأخذ أولوية لبعث التوازنات في سوق العمل، هذا الأخير الذي اختلف حوله التفسيرات وفق الإيديولوجيات الاقتصادية وتعددت نماذج الحلول التي تقترحها المدارس الاقتصادية وكذا الشأن، فكانت معظم الدراسات تترجمها سياسات التشغيل من خلال البرامج الحكومية ضمن سياساتها الاقتصادية العامة، وذلك نجد في حصر معدلات البطالة وتراجعها أمام دفع عجلة التنمية واستغلال القوى العاملة أحسن استغلال.

هذا ما حاولنا تناوله في الفصل الأول وقصد أخذ المفاهيم والأسس النظرية لكل من التشغيل والبطالة وسوق العمل ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما كالاتي:

❖ المبحث الأول: مدخل نظري للتشغيل.

❖ المبحث الثاني: أهم النظريات (المدارس) المفسرة لكل من التشغيل.



**المبحث الأول: مدخل نظري للتشغيل**

إن البحث في موضع التشغيل أخذ أهمية بالغة في مختلف المجتمعات حتى أصبح موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملح أمام صانعي القرار والمؤسسات و الهيآت الدولية والمفكرون والباحثين، ويرجع هذا الاهتمام لما للشغل من أهمية بالغة النسبة لتطور المجتمعات سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

**المطلب الأول: مفهوم التشغيل**

تعددت التطورات والمنطلقات المرجعية في تحديد مفهوم التشغيل فمنهم من تناوله من زاوية قانونية ومنهم من درسها في ضوء ما يمليه الاقتصاد من تطورات.

**أولاً: تعريف التشغيل والأسس العامة له****1- تعريف التشغيل:**

هناك من يعرف التشغيل بأنه ممارسة نشاط مأجور أو هو منصب عمل في حد ذاته. وما يلاحظ أن التشغيل له علاقة وطيدة بعنصر الأجر سواء تعلق الأمر بالنشاط أو منصب العمل.<sup>1</sup>

كما يشير مفهوم التشغيل إلى الطرق والكيفيات وكذا الشروط التي تمكن من الولوج إلى سوق العمل أو الخروج منه، بالإضافة إلى المكانة المصاحبة والملازمة لمضمون وطبيعة العمل الممنوح. ويقصد بطرق التشغيل كل الإجراءات الواجبة التي تحقق مبتغى التوظيف، ومن بينها أن يكون الفرد مسجلا بصفة رسمية كطالب للعمل في مؤسسات التشغيل.<sup>2</sup>

1- دحمانى محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص42.

2- الإتحاد العام للعمال الجزائريين، القانون الأساسي العام للعامل، د.س، د.ط، ص06.

## 2- الأسس العامة للتشغيل:

تخضع عملية التشغيل إلى مجموعة من المبادئ القانونية العامة، التي جاءت نتيجة ظهور نظم ديمقراطية على طريقة العالم المتحضر وقد شنت قوانين جعلت منها مبادئ عامة في عملية التوظيف ونذكر من هذه المبادئ التي صارت عالمية وشاملة لمختلف النظم.

- أ - مبدأ المساواة: وهو مبدأ يجب تطبيقه في عدم التمييز بين الرجال والنساء على أساس الجنس و عدم المقارنة بين الناس على أساس الدين، المعتقد، الرأي...الخ.
- ب - مبدأ الجدارة: والذي يفترض في المرشح للعمل قدرات وإمكانيات علمية مهنية وبدنية معينة ويجب تطبيقه هو الآخر في المسابقات الخاصة بالتوظيف، وفي ضمان العمل الدائم للمواطن الذي يرغب فيه<sup>1</sup>.

## ثانيا: أنواع التشغيل والشروط القانونية الخاصة به

1- أنواع التشغيل: للتشغيل أنواع نذكر منها<sup>2</sup>:

- أ - التشغيل الكامل: وهي الحالة التي يوجد فيها عمل لكل العمال المتاحين، والذين يرغبون في العمل، وهذا يعني أنه يوجد من الوظائف بقدر ما يوجد من العمال. هذا المفهوم هو مفهوم نظري لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع، حيث أن العمالة الكاملة ليست كاملة تماما. ولكي تكون العمالة الكاملة هدفا عمليا يمكن إدارته يجب أن تعرف العمالة بطريقة تتسع للأشخاص غير القادرين، وغير الراغبين في العمل.

1- الإتحاد العام للعمال الجزائريين، القانون الأساسي العام، مرجع سبق ذكره، ص06.

2- حاجي فاطمة، متطلبات و اساليب النمو في التشغيل الشباب في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، بحث مقدم للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل دورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 13 و14 أفريل 2011، ص02.

ب - التشغيل الدائم والمتقطع: وهو علاقة عقد العمل غير المحدود بين العامل وصاحب العمل، أما التشغيل المتقطع فهو تلك العلاقة المحدودة زمنيا والناجمة عن عقد عمل بين العامل وصاحب العمل، ويظهر بصفة عامة في القطاع الزراعي لأنه مرتبط بمواسم الزراعة، وبصفة أقل حدة في القطاع الخدماتي والصناعي، وهذا معا لحاجة المؤسسات الإنتاجية. وهناك من يصنفها إلى<sup>1</sup>:

- التشغيل المباشر: والذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة، دون اللجوء إلى مكتب التوظيف للترشح لهذه الوظائف.

- التشغيل المؤقت: وهو أحد أشكال الاستخدام المؤقت، يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة، وقد تزايد الاتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامنا مع جملة من التغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية، ويهدف التشغيل المؤقت إلى مواجهة ثلث أصناف من الوضعيات هي:

\* تعويض عن الغائب.

\* نمو الثنائي أو مفاجئ للعمل.

\* تشغيل فئات، قليلا ما يتم تشغيلها من بين طالبي العمل.

2- الشروط القانونية للتشغيل: وتشتمل هذه الشروط على شقين ورد بعضهما في النصوص الأساسية باعتبارها مبادئ عامة، وجاء بعضها في نصوص خاصة لكونها استثناء نظرا لخصوصية المؤسسة أو الأشخاص الذين تطبق عليهم<sup>2</sup>:

أ - الشروط السياسية والعلمية:

1- رواب عمار و غربي صباح، التكوين المهني و التشغيل في الجزائر، مجلة الاكاديمية لدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد5، جامعة الشلف، الجزائر، 2011، ص70.

2 - الإتحاد العام للعمال الجزائريين، القانون الأساسي العام للعامل، مرجع سبق ذكره، ص06.

- الجنسية: وذلك تعبيراً عن الحق في المواطنة واكتساب الحقوق السياسية للمواطن، وقد ورد ذلك ضمناً في القانون العام للعامل في المادة 214 حيث تناولت استثناءات على العامل الأجنبي، كما تركت الحرية للمؤسسات في تناول هذا الشرط.
- الخدمة الوطنية: حيث لا يجوز لأي مواطن تولي منصب عمل في أي قطاع إلا بتثبيت وضعيته اتجاه الخدمة الوطنية، وذلك ما تناوله الأمر 74/104 في مادته الثامنة.

#### ب - شروط اللياقة:

- شروط اللياقة العلمية: ويقصد بها استظهار الإمكانات العلمية والتعليمية التي يملكها المرشح قبل توظيفه لشغل منصب عمل أي إثبات جدارته ومقدرته العلمية لتولي منصب عمل.
- شروط اللياقة البدنية: ويقصد بها أن يكون العامل المرشح للوظيفة على شيء من القدرات البدنية والعقلية والسلامة من العاهات التي قد لا تتلاءم مع نوع المنصب المطلوب شغله، وذلك ما نصت عليه المادة 54 من القانون الأساسي للعامل.
- شروط اللياقة الخلقية: وهي ضرورة أن يتمتع المواطن بخلق حسن، وهذا بعدم صدور أي حكم في حقه من جنائية أو جهة مخلة بالشرف، ولم يسبق فصله تأديبياً من أي عمل وذلك ما جسده المادة 42 من القانون الأساسي للعامل.

#### المطلب الثاني: أهمية التشغيل كيفية قياسه

- لقد حظي التشغيل باهتمام كبير من قبل المفكرين والاقتصاديين، وهو الذي يقضي بدوره على عدة مشاكل أهمها البطالة ويمكن إبراز أهميته فيما يلي:

## أولاً: أهمية التشغيل

تتمثل أهمية التشغيل في<sup>1</sup>:

- زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع ويستمتع بها وذلك بزيادة القوى الإنتاجية.
- تأمين الفرد لمدخول يدعم ثقته في المستقبل، وهذا المضمن هو الذي يكمن وراء النصر الخاص لحق العمل، والذي تتضمنه دساتير بعض البلدان.
- القضاء على الفوارق العنصرية أو إضعافها، وتحقيق المساواة بين الأفراد.
- العمل يمهد الطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو الطريق الذي يمكن فيه تحقيق العمالة والدخل.
- التشغيل يسمح للجميع إمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الاستفادة التامة من القدرات البشرية في مجال فرص الدخل والثروة.

## ثانياً: كيفية قياس التشغيل

يعبر عنه بالنسبة بين الأفراد العاملين وعدد أفراد الفئة النشيطة، أي قياس نسبة العاملين من إجمالي الفئة النشيطة، بحيث أن معدل التشغيل يعبر عنه وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل التشغيل} = \frac{\text{عدد العاملين}}{\text{الفئة النشيطة}}$$

1- حاجي فاطمة، متطلبات و اساليب النمو في التشغيل الشباب في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، مرجع سبق ذكره، ص02.

وتطبيقيا يمكن حساب معدل التشغيل كأنه مكمل لمعدل البطالة بالنسبة للفئة النشيطة أي<sup>1</sup>:

$$\text{معدل التشغيل \%} = 1 - \text{معدل البطالة \%}$$

### المطب الثالث: سياسات التشغيل

إن الحديث عن سياسة التشغيل يقودنا إلى الخوض في مضمون السياسة الاقتصادية العامة التي تنتهجها الدولة في رسم الخطوط العريضة التي تتبعها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أصبح يأخذ حيزا كبيرا في تسطير البرامج الاقتصادية، خاصة عندما نجد مختلف السياسات منها ما يتعلق بسياسة الاستثمارات مثلا وسياسات التصنيع تتضمن تحفيزات تصل في بعض البلدان إلى الخيالية، وكلها تهدف بالدرجة الأولى إلى محاربة البطالة.

ولهذا كانت سياسة التشغيل أحد أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية الحديثة، وذلك من أجل تحديد المفاهيم الخاصة بها وآلية عملها، وكذا الأهداف المرجوة منها والوسائل المستعملة وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب:

### أولا: مفهوم سياسة التشغيل وأنواعها

1- مفهوم سياسة التشغيل: إن المفهوم العام والشائع لسياسة التشغيل عرف على أنه: " مجموعة التدخلات العمومية في سوق العمل، والتي تهدف إلى تحسين اليات عمل هذه السوق بما يضمن التقليل من اختلال التوازنات التي يمكن أن تظهر".

1- زوتر الطاهر، اشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص25، ص66.

إن المعنى العام لسياسات التشغيل هي عبارة عن سياسات محاربة البطالة، فنجدها مرتبطة على الأقل بجزء من التحليل الخاص بإشكالية البطالة إذ على الرغم من تعدد التعاريف الخاصة بسياسة التشغيل إلا أننا نجدها تصب في قالب واحد الا وهو محاربة البطالة تحسين اليات التشغيل بوجه عام.

**2- أنواع سياسات التشغيل:** هناك تقسيمين مختلفين لسياسة التشغيل:

**أ - سياسة تشجيع عمليات التشغيل أو سياسة التشغيل النشطة: (Politiques actives)**

يمكننا تعريف سياسة التشغيل النشطة على أنها سياسة تعمل بشكل مباشر على الحفاظ

على محتوى العمالة الموجود، وعلى خلق مناصب شغل جديدة، وعلى تكييف اليد العاملة حسب حاجة الاقتصاد. و وفقا لهذه السياسة قد أحصت OCDE جملة من السياسات التي تدخل ضمن هذا التصنيف:

- المصالح العمومية لتشغيل.
- التكوين المهني.
- الإجراءات الخاصة بتشجيع الشباب.
- الإجراءات الخاصة باليد العاملة غير الكفئة والإعانات على التوظيف.

**ب - سياسة التراجع عن التشغيل والحد من الفئة النشيطة:**

وتعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل، والتحقيق من الآثار التي تولدها اختلالات سوق العمل من خلال توفير الإعانة الاجتماعية، أو محاولة الحد من الفئة النشيطة، والتي أحصت L'OCDE مختلف الإجراءات الواردة في هذا التصنيف والتي تتمثل في إجراءين هما:

- منح تعويضات عن البطالة.

- التقاعد المسبق<sup>1</sup>.

### ثانيا: وسائل وأهداف سياسة التشغيل

تتمحور سياسة التشغيل حول تحقيق هدفين أساسيين هما:

- رفع عدد مناصب الشغل.

- خلق مناصب أكثر إنتاجية، مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة

و استخدام أكفأ لقدرات العمال، وكذا اشتراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع<sup>2</sup>.

و من الوسائل المعتمدة في سياسة التشغيل:

**1- الوسائل المعتمدة في سياسة تشجيع عملية التشغيل:** إن الإستراتيجية المتبعة في

اختيار الاليات المعتمدة في سياسة تشجيع عمليات التشغيل، يكون من شأنها<sup>3</sup> زيادة

الحظوظ بالنسبة للبطالين في حصولهم على مناصب شغل. وهذه الإستراتيجية تعمل

أساسا على تطبيق مبدأ التحضير للشغل، لتحتم بذلك على البطالين الذين يستفيدون من

منحة البطالة البحث عن عمل وتحسين قدراتهم التشغيلية، وذلك باعتماد الفعالية في

خدمات إعادة الإدماج بالإضافة إلى الاستفادة من منحة البطالة.

ولهذا نجد الاليات المعتمدة في هذا الشأن كما يلي:

- تحفيز المؤسسات على توظيف اليد العاملة عن طريق مثلا تخصيص منح خاصة

بتوظيف الشباب أو تحفيض أو إعطاء الاشتراكات الاجتماعية.

1- شباح رشيد، ميزانية الدولة و اشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص104.

2- مولاي لخصر عبدالرزاق، تقييم اداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، العدد 10-2012، ص92.

3- شباح رشيد، ميزانية الدولة و اشكالية التشغيل في الجزائر ،مرجع سبق ذكره،ص104.



- خلق مناصب عمل في القطاع العمومي ومساعدة البطالين في إنشاء مشاريعهم ومؤسساتهم الخاصة.
  - المساعدة على خلق مناصب عمل في القطاع غير التجاري بتمويل من القطاع العمومي كعقود العمل التضامنية.
  - تحسين اليات عمل سوق العمل باعتماد اليات اتصال فعالة بين العرض والطلب عن طريق التوجيه الحسن للبطالين.
  - إعطاء الأولوية للتكوين المهني من أجل مواكبة اليد العاملة للتغيرات التكنولوجية الحديثة (إعادة تكوين، تریصات... الخ)
  - إدخال الليونة بدرجة أكبر في سوق العمل.
- وتهدف هذه السياسة من خلال هذه الإجراءات الى تحقيق تنمية حقيقية تحمل الحلول الملائمة لأزمة البطالة بما تتضمنه من اليات تدعم عمليات التشغيل.

## 2- الوسائل المعتمدة في سياسة الراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشيطة<sup>1</sup>:

- على عكس سياسات التشغيل النشطة، نجد الوسائل المعتمدة في سياسة التراجع عن التشغيل أو الاتجاه السلبي نحوى عمليات التشغيل، تدور أساسا حول تشجيع، تراجع معدلات التشغيل وذلك لأهداف قد تتضمنها أهداف السياسة الاقتصادية عامة. ويمكن تعداد الآليات التي يتم اعتمادها في هذا الوسيلة:
- الاعتماد على منحة البطالة كتعويض للبطالين.
  - تحفيز عمليات ترض معدلات النشاط، بتقديم أولوية التوقيت الجزائي الإداري، تمويل عمليات الذهاب إلى التقاعد المسبق، كما يمكن اللجوء إلى طرد الجاليات الأجنبية إلى بلدانهم الأصلية.

1- شباح رشيد، ميزانية الدولة و اشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص105.

- اعتماد تخفيض سن التقاعد.

- اعتماد تقسيم العمل عن طريق تخفيض توقيت العمل.

تلك هي لعل أهم الاليات أو الوسائل المعتمدة في هذا النوع من السياسة، ويمكن أن يكون هناك وسائل أخرى وذلك يتوقف على حالة أسواق العمل والحالة الاقتصادية لكل بلد.

وبالتالي نجد أن هذه السياسة تهدف بشكل أساسي إلى جعل البطالة أكثر تحملا وتخفيفا للفئة النشطة المستغلة.

كخلاصة حول هاتين السياستين، فإن التفريق بين السياسات النشطة والسياسات السلبية اتجاه عملية التشغيل يصعب في بعض الأحيان، بما يصعب معها توجهات السياسة العامة للتشغيل.

وكمثال على هذا التدخل، نجد من بين وسائل السياسات النشطة للتشغيل اعتماد عمليات التكوين لليد العاملة من أجل ضمان حظوظ أوفر لتشغيل هذه الأخيرة وملائمة العرض وفق طلب المؤسسات لكن في نفس الوقت نجد سياسة التكوين النشطة المعتمدة في هذه الوسيلة تلعب دورا آخر لتصبح بذلك عبارة عن سياسة تراجع عن عمليات التشغيل، وذلك باعتبار أن عملية التكوين تعمل بشكل مؤقت على تخفيض الضغط على سوق العمل بسحب جزء من اليد العاملة من السوق مدة التكوين وبالتالي تخفيض معدلات البطالة<sup>1</sup>.

-1Lasarg. économie générale. La collection de l'étudiant. El dar el othmania Alger 2007, p 163.

### ثالثا: عوامل تفعيل ونجاح سياسات التشغيل

من بين العوامل التي تساعد على نجاح ورفع فاعلية السياسة العامة في مجال التشغيل مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

**1- بالنسبة للسياسات العامة للتشغيل:** يتحكم في نجاح هذه السياسة عدة اعتبارات وعوامل يمكن أن ننكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

**أ -** ضرورة بناء هذه السياسة على دراسات ومعطيات حقيقية بمشاركة الهيئات والمؤسسات المعنية بعالم الشغل، في مختلف المستويات والمؤسسات المعنية بذلك من بعيد أو من قريب، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار آراء واقتراحات هذه الهيئات والمؤسسات قدر الإمكان، والابتعاد قدر الإمكان عن القرارات العشوائية التي لا تقوم على مثل هذه الدراسات.

**ب -** الاستمرارية في تطبيق السياسات المرسومة، وعدم تغييرها من أجل التغيير، قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه.

العمل على تكيف وتعديل محاور وعناصر هذه السياسة بما يتلاءم والمستجدات التي تفرجها المتغيرات الداخلية والخارجية، والعراقيل الميدانية، وذلك بجعلها أكثر مرونة وقابلية التكيف مع المتغيرات والمستجدات المتغيرات التي يقتضيها الواقع العملي، حيث أنه كثيرا ما تتميز القرارات المتخذة على المستوى الإدارة المركزية بطابع الأمر التي لا تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذها العراقيل الميدانية<sup>1</sup>.

**2- بالنسبة لأنماط التشغيل:** يجب أن تتميز هذه الأنماط والأشكال بطابع الديمومة والاستمرارية، الابتعاد قدر الإمكان عن أنماط التشغيل الهشة التي لا تعالج مشاكل

1- أحمد قايد نورالدين، تجربة الجزائر في قطاع التشغيل مخرجات الجامعة و الحد من البطالة، بحث مقدم الى الملتقى الوطني الثالث حول: سياسة التشغيل في اطار برامج التنمية و الانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، ص13.

البطالة بصفة نهائية، بقدر ما تكون مجرد مسكنات مؤقتة لا تلبث أن تفقد مفعولها مع الوقت، الأمر الذي يطرح مشاكل البطالة من جديد.

**3- بالنسبة للمشاريع والبرامج الهادفة لخلق مناصب عمل:** إن دور هذه المشاريع في خلق مناصب عمل للفئات الباحثة عنه يتوقف بالدرجة الأولى على:

**أ -** تشجيع الدولة والسلطات العمومية المركزية منها والمحلية لإنشاء هذه المؤسسات، وذلك بوضع قوانين تضمن تسهيل الإجراءات، وإزالة العقبات الإدارية، وتسهيل حصولها على الأراضي والمحلات المناسبة لها، ومدّها بالإرشاد والاستشارة التكنولوجية، وتمكينها من الإعلام الاقتصادي المطلوب، وفتح السوق الوطنية أمام منتجاتها، ومساعدتها على دخول الأسواق الدولية.

**ب -** تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية في المراحل الأولى للإنشاء لتمكين المؤسسين والمستثمرين والمبادرين بهذه السياسات من تجاوز الصعوبات التي عادة تطرح في بداية الطريق.

ذلك أن قلة الموارد المالية، أو انعدام التسهيلات البنكية، كثيرا ما تكون أهم الصعوبات والعراقيل بل والتحديات التي تواجه المبادرة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**ج -** خلق شبكة ربط بينها وبين المؤسسات الكبيرة لإقامة سوق محلية للمقاولات الثانوية، وتسهيل بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى بما يتضمن قيام تعاون وثيق بينهما.

**د -** تمكينها من الحصول على اليد العاملة ذات التكوين المناسب وذلك بربطها بشبكة التكوين المهني، والجامعي، وخلق حوافز وتشجيعات تمكنها من استيعاب الفئات المتخرجة من هذه المؤسسات التكوينية والالتحاق بها، مثل تخفيض الضرائب عليها مقابل توظيفها لهذه الفئات، أو إعفائها منها، أو من أعباء الضمان الاجتماعي أو بعض الرسوم الجمركية المفروضة على التصدير والإيراد... الخ، وذلك كله من أجل تمكينها من القدرة

على التوسع والازدهار، وبالتالي القدرة على خلق المزيد من مناصب العمل، وبالتالي استيعاب أكبر قدر ممكن من العمال.

• - إدماجها ضمن مخططات التنمية الوطنية، وتمكينها من الاستفادة من كافة التدابير القانونية والمالية التي تقرها الدولة لصالح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: أهم النظريات (المدارس) المفسرة لكل من التشغيل والبطالة

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي تواجهها الاقتصاديات الدولية كونها ذات بعد تاريخي وجغرافي، وكذا بمدى ارتباطها الوثيق بالتطور الاقتصادي للدول، حيث لقي هذا الموضوع اهتماما واسعا منذ القدم من مختلف المدارس، وسنقوم من خلال هذا المبحث بعرض مختلف النظريات كلا حسب تحليلها لظاهرة البطالة التشغيل وفقا لمبادئ وأسس كل مدرسة.

#### المطلب الأول: تحليل التشغيل والبطالة عند الكلاسيك و التيوكلاسيك

سنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء تحليل دقيق من خلال النظريتين الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، بحيث تعتبران من أهم مدارس التي اهتمت بالتشغيل والبطالة:

**أولاً: التحليل الكلاسيك للتشغيل والبطالة:** احتلت مشكلة البطالة مكانة هامة في التحليل الكلاسيكي باعتبارها من أكثر المشاكل إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية، حيث ركزوا في تحليلهم لهذه الظاهرة على الأجل الطويل لما يحدث من تغيرات كبرى، فتم ربط مشكلة البطالة المشاكل السكانية وكذا بتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

1- احمد قايد نورالدين، تجربة الجزائر في قطاع التشغيل مخرجات الجامعة و الحد من البطالة، مرجع سبق ذكره، ص14.

2- ضياء مجيد الموساوي، تحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005، ص43.

كما يرى الكلاسيكيون أن الاقتصاد القومي يعمل دائما في حالة التشغيل التام، وبالتالي لا مجال لوجود البطالة وإن وجدت فهي بطالة اختيارية، كون الأفراد يرفضون العمل بالأجر

السائد في سوق العمل، ويرجع أصحاب هذه النظرية أن السبب الرئيسي في وجود هذا النوع من البطالة هو عدم مرونة الأجور النقدية، أو بعبارة أخرى جمود الأجور في الاتجاه التنازلي<sup>1</sup>.

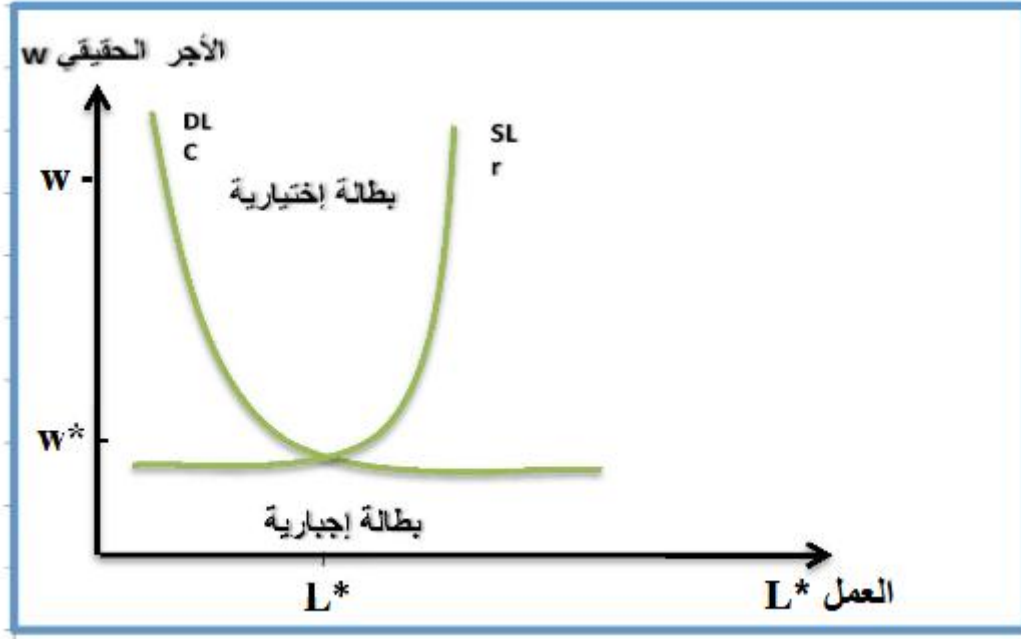
كما يركز الكلاسيك في تحليلهم لظاهرة البطالة على قانون ساي أو ما يسمى بقانون المنافذ، والذي يقر بأن كل عرض سوف يخلق الطلب الخاص به، وبالتالي عدم وجود فائض في مختلف الأسواق بما فيه سوق العمل، وبالتالي عدم مواجهة مشكلة البطالة والتأثر بمظاهرها، ووفقا لهذه الحالة التي تسود السوق فإن الكلاسيك أيضا افترضوا بأن كل ما يدخر سوف يحول تلقائيا إلى استثمار، بمعنى أدق أن الادخار ما هو إلا شكل من أشكال الاستثمار، ومن هذا المنطق فإن النظرية الكلاسيكية في هذه الحالة تقر باستحالة البطالة بسبب الاستغلال الكلي لعوامل الإنتاج بما فيه عامل القوة البشرية.

ولقد فسر معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين بأن حالة التوازن التلقائي التي تحدث في السوق من خلال تساوي كل من عرض العمالة ومستوى الطلب عليها سيؤدي حتما إلى توفير مناصب عمل لكل الأفراد العاطلين عن العمل، وأن آلية سير السوق وفق قانون ساي ستعيد حتما السوق إلى حالة التوازني التام في حالة حدوث خلل سواء من جانب العرض أو من جانب الطلب. فانتشار البطالة يجعل من مستوى الأجور منخفض وبالتالي نقص تكاليف الإنتاج، وهذا ما سيحفز أكثر في الرفع من الطاقة الإنتاجية لمختلف المؤسسات، وبالتالي زيادة الاستثمار، ومن هنا سنتطرق مرحلة جديدة وذلك من خلال الرفع من مناصب الشغل

1- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة، القاهرة، مصر، 2004، ص 216، ص 217.

والزيادة من مستوى العمالة، خصوصا في ظل المنافسة والعمل بمستوى الأجر السائد، لذلك تعتبر الأجور عامل أساسي في التأثير على آليات سير سوق العمل، وتستعين بالشكل التالي لتفسير هذه العلاقة<sup>1</sup>.

### الشكل رقم (1-1): البطالة في حالة جمود الأجور.



المصدر: محمد الشريف ألمان، محاضرات في الاقتصاد الكلي، منشورات برتني، الجزائر، 2002، ص 105.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أنه يتحقق التوازن في السوق العمل عند معدل الأجر الحقيقي ( $W^*$ ) وذلك من خلال تقاطع منحنى عرض العمالة (SL) ومنحنى الطلب على العمالة (DL)، ويمثل الأجر النقدي على المستوى العام للأسعار في افتراض وجود نقابات عمالية وأن هذا الأجر منخفض نسبياً، فقامت المطالبة برفع الأجور النقدية مع ثبات مستوى العام للأسعار، فإن الأجر الحقيقي سيرتفع إلى ( $W1$ ) وبذلك يكون عرض العمالة

1- محمد الشريف ألمان، محاضرات في الاقتصاد الكلي، منشورات برتني، الجزائر، 2002، ص 105.

أكبر من الطلب عليها أي وجود فائض في عرض العمالة، فهنا بمشكل لدينا ما يسمى بالبطالة الاختيارية والتي تمثلها المسافة (EF) لذلك فإذا وافقت النقابات على تخفيض مستوى الأجور فإن من البطالة سيختفي، وذلك بالعودة مرة أخرى إلى الوضع التوازني عند مستوى العمالة الكاملة<sup>1</sup>.

### ثانيا: التحليل النيوكلاسيكي للبطالة والتشغيل

يعتبر الفكر النيوكلاسيكي امتدادا للفكر الكلاسيكي، لذا نجد رواد هذه النظرية بزعامة فريدمان يؤمنون بالحرية الاقتصادية وسيادة ظروف التشغيل الكامل، وهذا استنادا إلى قانون المنافذ للمفكر الاقتصادي جون باكي ساي والذي ينص على أن كل عرض سوف يخلق الطلب الخاص به ، أي أن زيادة عرض سلعة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها من شأنه أن يخفض سعرها بالمثل، فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل مما

يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب حجم البطالة الموجودة والوصول إلى مستوى العمالة الكاملة، وقد يحدث اختلال في سوق العمل سواء كان فائض أو عجز، إلا أن وفق الية سير السوق واستنادا إلى قانون ساي الذي يحكم الأسواق فإنه يعمل دائما على خلق حالة التوازن، وهذا استنادا إلى ضرورة مرونة الأجور خاصة في الاتجاه التنازلي، وهذا كشرط أساسي للوصول إلى مستوى العمالة الكاملة، ومن ثم اختفاء البطالة الاختيارية وكخلاصة للقول فإن وفق هذا التحليل، فإن مرونة

الأجور والأسعار هي التي تضمن تحقيق مستوى العمالة الكاملة دائما في سوق العمل، وأي اختلال سوف يعترضه سوف يستقر تلقائيا، وسريعا ما تختفي البطالة الاختيارية،

1- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص18.



فوفق هذه النظرية فإنه لا وجود للبطالة الإجبارية أي أن البطالة الاختيارية هي وحدها الموجودة والمستمرة وفقا للشروط سالفه الذكر<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: التحليل الكينزي والماركسي للبطالة والتشغيل

#### أولاً: التحليل الكينزي للبطالة والتشغيل

عرف التحليل الكينزي اختلافا شائعا عن التحليل الكلاسيكي لمشكلة البطالة، كون التحليل الكينزي كان متخصص بصورة مباشرة في تحليله لظاهرة البطالة، والتي شكلت المحور الأساسي في بحثه كتابه "ثروة الأمم" حيث عالج فيه الإشكالية التالية: "كيف يمكن إنقاص النظام الرأسمالي من ويلات البطالة وضمان تحقيق التشغيل الكامل لقوة العمل".

فوفقا ما جاءت به النظرية العامة فإن العمال يرفضون رفضا قاطعا حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية، في حين لا يرون أية مشكلة في تخفيض أجورهم الحقيقية (أي ارتفاع المستوى العام للأسعار مع ثبات معدل الأجر النقدي) وهذا راجع إلى أن الانخفاض الذي سيحدث في الأجر سيمس جميع العمال تقريبا وبالتساوي ولن يؤثر على أجورهم النقدية، في حين أنه يؤثر الانخفاض الذي سيحدث في الأجور النقدية على مجموعة معينة فقط من العمال، والتالي فإن كينز يعترض فكرة جمود الأجور النقدية وينظر إليها على أنه عامل خارجي<sup>2</sup>.

ولقد دعى كينز إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فيما يخص معالجة مشكلة البطالة والتحول من حالة الركود إلى حالة الانتعاش الاقتصادي، وأن هذا يتطلب زيادة تأهيل القوة العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب، ويناشدون في حالة استفحال

1- محمد السيريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 298، ص 299.

2- ضياء مجيد الموساوي، تحليل الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 337، ص 338.

ظاهرة البطالة إلى العودة لتطبيق سياسة التشغيل الكبرى، والتي تهدف إلى خلق أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل والرفع من مستوى الأفراد<sup>1</sup>.

وأیضا فإن كينز ألح على ضرورة التركيز على جانب الطلب الفعال، فقام بتحليل ظاهرة البطالة من منظور قصير الأجل، حيث أقر بأن النظام الرأسمالي فقد قدرته على تحقيق التوازن والوصول إلى حالة التشغيل التام بسبب انخفاض الطلب الكلي الفعال، كما أن فرضية التطابق بين الادخار والاستثمار ليست صحيحة بسبب اتجاه معدل الربح للتناقص وذلك سبب انخفاض الإنتاجية الحدية للرأسمال وتغير سعر الفائدة، وأیضا مدى تأثير التوقعات في الحالة النفسية للمستثمرين، وكل هذه الأمور تصب في اتجاه واحد ألا وهو عدم الاستغلال التام للموارد، وبالتالي استحالة تحقيق حالة تشغيل تام، ولهذا أقر كينز بضرورة تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية أولا ثم إذا لزم الأمر التدخل عن طريق السياسة النقدية لاحقا، ويستحسن اتباع السياسة التوسعية وذلك عن طريق خفض الضرائب أو الزيادة في الإنفاق الحكومي أو تخفيض سعر الفائدة.

ولقد طور كينز أسلوب تحليله لمثل هذه الظاهرة من منظور قصير الأجل إلى منظور طويل الأجل، والذي حدد من خلاله أسس تحديد معدل النمو الضروري لتجنب البطالة، والوصول إلى حالة التشغيل التام للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية، ولقد رأى كينز في الابتكار الحل الوحيد لتجنب حالة الركود الاقتصادي والبطالة الناجمة عنه.

ولقد انتهت المدرسة الكينزية الجديدة إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها كينز، أولا هي ضرورة الرفع من مستوى الطلب الفعال وذلك للحفاظ أو الرفع من مستويات الإنتاج والتشغيل والنمو الاقتصادي، كما ألح أيضا على ضرورة تطبيق أدوات السياسة المالية التوسعية ومن ثم السياسة النقدية لتحقيق هذا الهدف، وكذا تركيزه على ضرورة إعادة

1- محمد السيريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 299.

توزيع الدخل الوطني بين دخل الملكية ودخل العمل بوصفها وسيلة لتلاقي أزمة الركود والبطالة وللربط بين التوزيع والتشغيل و النمو<sup>1</sup>.

### ثانيا: التحليل الماركسي للبطالة والتشغيل

لقد انتقد الفكر الماركسي بشدة النظام الرأسمالي، والذي يعتبر أن البطالة ما هي إلا حالة عرضية ونادرة الحدوث بسبب ما يسمى بتسيير السوق وفق قانون المنافذ والذي يعمل على الحفاظ على توازن واستقرار السوق، واعتبار أن البطالة التي ستكون فيما بعد سببها النمو السكاني الذي فاق النمو الاقتصادي.

وقد اتبر الماركسيون أن البطالة جزء لا يتجزأ من أسس النظام الرأسمالي وذلك من خلال خلق احتياطي إضافي من القوة العاطلة عن العمل لمواجهة العمال الحاليين للقبول بالعمل بالأجر النقدي الذي يفوض عليهم، وفي نفس الوقت يكون موردا هاما لإمداد مختلف القطاعات باليد العاملة الرخيصة<sup>2</sup>.

ويرى ماركس أن زيادة تراكم رأس المال البشري يؤدي حتما إلى استخدام الآلات في عملية الإنتاج، وهذا ما يشكل تحديد حقيقي لقدراتهم العملية من جهة وكذا لمستواهم المعيشي من جهة أخرى، وقد أقر ماركس أن هذه السياسة ستؤدي حتما إلى تناقص رأسمال المتغير بشكل ثابت وتزايد الرأسمال الثابت، وهذا حتى يصبح هناك فائض من اليد العاملة عن متطلبات وحجم الإنتاج، ثم وجد ماركس أنه حتى الطبقة العاملة لم تسلم من هذه السياسة، حيث تعمل في الوقت الراهن على إنتاج رأسمال ثابت والذي يجعلها في وقت لاحق هي نفسها غير مرغوب فيها بالعمل، وهكذا قام النظام الرأسمالي بإدخال

1- ضياء مجيد الموساوي، تحليل الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص338.

2- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع، الاردن، 2008، ص234.

الآلات محل اليد العاملة وهذا ما أدى إلى زيادة معدلات البطالة، فالرأسمالي يسعى إلى تحقيق الزيادة في أرباحه على حساب زيادة معدلات البطالة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: تحليل فيلبس للبطالة و التشغيل

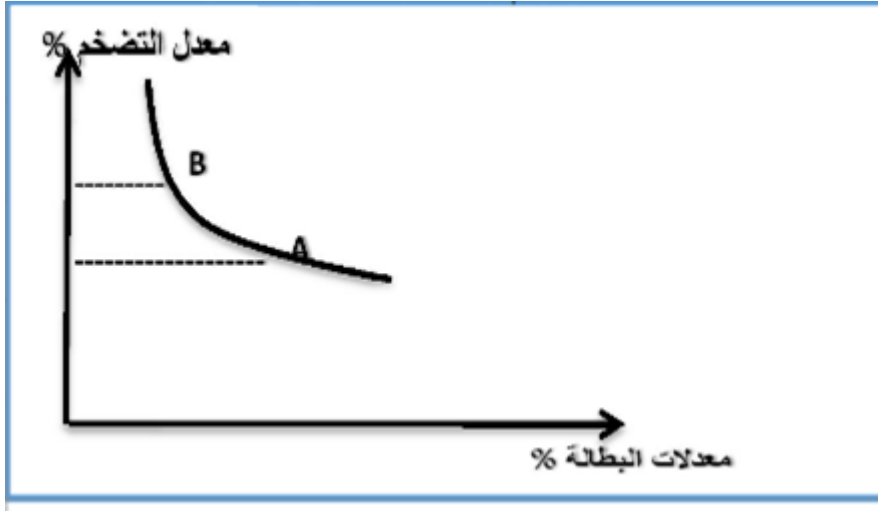
لقد ركز فيلبس على دراسة وتحليل سوق العمل في الاقتصاد الانجليزي من خلال دراسة الإحصائيات المقدمة له للمجتمع البريطاني للفترة الممتدة بين 1861م—1957م حيث وصل إلى إثبات وجود علاقة عكسية بين نسبة العاطلين عن العمل ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة، بمعنى أن الفترة التي تقل فيها معدلات البطالة فإن الأجور النقدية سوف تكون مرتفعة حتماً، والفترة التي تكون فيها معدلات البطالة مرتفعة سوف تكون الأجور النقدية منخفضة، بمعنى آخر وجود معدل ضعيف من البطالة يتناسب مع الارتفاع السريع للأجور النقدية، على هذا الأساس تم الوصول إلى دالة متناقصة ليست بالخطية بين مؤشرين وبالتالي فإن منحنى فيلبس يعبر عن وجود علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم<sup>2</sup>.

وقد ساهمت أبحاث كل من فيلبس وبول سامويل سون وسولو، بتطوير هذه الفكرة إذ أمكن الوصول إلى علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وهو ما يعبر عنه بمنحنى فيلبس الموافق للشكل التالي:

1- عادل أحمد حشيش، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة للنشر، الجزائر، 2003، ص 165.

2- منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة، مصر، 1995، ص 78.

## الشكل رقم (1-2): منحنى فليبس



\* المصدر: منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة، مصر، 1995، ص 78.

حيث أن كل نقطة من هذا المنحنى تظهر معدل التضخم الذي يقترب بمعدل معين للبطالة، ومن الشكل أيضا يتضح أن معدل التضخم يتزايد من انخفاض معدل البطالة، فعند النقطة (A) يكون معدل التضخم صغير بينما يكون معدل البطالة كبيرا، وعند النقطة (B) يرتفع معدل التضخم بينما ينخفض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته ومن خلال هذا التحليل لفيلبس يمكننا استخلاص ما يلي:

- أنه يمكن تخفيض معدل البطالة ومقابل ذلك يجب قبول معدل أعلى من التضخم، وعلى هذا الأساس أصبحت كل الدول الاقتصادية الكبرى تختار أزمة من الاثنين وتعالج بها الأخرى، وبعد ذلك تقوم باختيار السياسة النقدية أو المالية التي تحدد مستوى الطلب الذي تتزايد فيه معدلات البطالة بشكل مستمر أيضا.

ولقى هذا الشيء انتقادا لاذعا لهذه النظرية، وهذا التصور وذلك بظهور ما يسمى بالركود التضخمي أي المستمر للأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: التحليل وفق المنظور الإسلامي للبطالة والتشغيل

وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه يودع أحد نوابه على بعض أقاليم الدولة، فقال له: ماذا تفعل إذا جاءك سارق، قال: أقطع يده، قال عمر واذن فإن جاءني منهم جائع أو عاطل سوف يقطع عمر يدك، إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونستر عورتهم، ونوفر لهم حربتهم، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها، بهذا إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم نجد في الطاعة عملا التمسست في المعصية أعمالا، فشغلها الطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية".

من خلال هذه الفقرة لسيدنا عمر رضي الله عنه نجد أنه قد وعى بمشكلة البطالة حق الوعي، على أنها تعطيل للقوى الإنتاجية ولا يقتصر الأمر عند هذا فقط، بل تعدى إلى إدراكه بالأضرار الناجمة والمتركمة عنها في قوله: فإن لم نجد في الطاعة عملا التمسست في المعصية أعمالا.

من هنا فإن العمل أخذ مكانة هامة في الشريعة الإسلامية وذلك من خلال تفاصيل واسعة بمفهومه و أحكامه، وما يتفرع منها من مواضيع أخرى كونه وسيلة لاستمرار الحياة ويذكر عن حديث الرسول صلى الله عليه و سلم: " إن الله لا يحب الفارغ الصحيح لا في عمل الدنيا ولا في الآخرة" وتفسير الفارغ أنه الذي لا عمل له، أي تشبيهه العاطل بالفارغ هو أدق تكييف لهذه الحالة من الضياع الاقتصادي والاجتماعي، وتشمل الضياع الديني.

1- منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص 79.

وفي حديث آخر نقل عنه صلى الله عليه و سلم قال: " البطالة تعشي القلب "، ومعنى الذي جاء في الحديث أنه يشرح لنا سلوك العاطلين عن العمل في المجتمعات الحديثة، والذي نراه ونسمعه الآن والذي يتجلى في الإضرابات التي تقوم بها وما ينجر منها من تدمير ومن خراب وفساد وفتنة وبالتالي تعطيل الإنتاج<sup>1</sup>.

كما أن الصحابي ربط بين البطالة والكسل، وحدد لنا كيفية علاجها أو كيفية مواجهتها، والتقليل من أضرارها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، حيث رأى أن علاج البطالة يقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق البطال نفسه حيث ربط بطالته بكسله<sup>2</sup>.

ولقد رأى الرسول صلى الله عليه و سلم أن إتقان العمل شرط أساسي لصحته واستمرار كما جاء في الحديث الشريف " أن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه".

والأكيد أن الإتقان الذي غاب عن مجتمعاتنا اليوم ينعكس سلبا على مردودية الإنتاج، وكذا عدم تكافؤ الجهد المبذول والأجر المقابل له، مما يؤدي إلى عجز دائم للمؤسسات الاقتصادية والذي يؤدي مباشرة إلى إفلاس المؤسسة، وبالتالي التسريح الجماعي للعمال وإحالتهم إلى مقاعد البطالة، والتي تعتبر تحديد حقيقي للاستقرار في هذه المجتمعات.

وأقر الإسلام أيضا بصيغة ربط الأجر بالإنتاج وبمقدار العمل المبذول في ذلك والاعتماد على مبدأ العمل الذي يقابله أجر معين من شأنه أن يضمن للعمال دخلا يؤمن حاجيات الأفراد والاستمرار في النشاط الاقتصادي وبالتالي الرفع من مستوى النمو في المجتمع.

1- أحمد دنيا شوقي، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، الكويت، 1979، ص 308.

2- إبراهيم محمود عبد الراضي، حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 32ص 33.

وفي هذا الصدد فقد تصدى الإسلام للعاطلين عن العمل بدون سبب، حيث اعتبر العمل بحد ذاته قيم ووسيلة للاستمرار في الحياة، والتوفيق بين حاجيات الروح والجسد معاً، وبالتالي فإن المنهج الإسلامي يمزج بين الوجيهاات الاقتصادية العقيدة الإسلامية، فيغرس في الفرد الإيمان بأنه وهو يمارس عمل إنما تقترب إلى الله تعالى، وبذلك لا يقتصر العمل على الجانب الاقتصادي ليتعداه إلى الجانب الديني والروحي<sup>1</sup>.

---

1- ضياء مجيد الموساوي، اقتصاديات العمل في الفقه الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1992، ص 68.



## خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق ذكره وما تم التطرق إليه، فإنه يتضح جليا أهمية العمل وكذا دوره في استمرارية الحياة الفكرية و الاقتصادية، حيث يعتبر مصدر لخلق المنافع الاقتصادية وكمؤشر للنمو الاقتصادي، وبالرغم من عدم وجود تعريف شامل وموحد للعمل إلا أن التعريف المقدم من طرف المنظمة العالمية للعمل كفيل بجعل مفهومه واضحا وشاملا، وذلك من خلال ما بني عليه من معايير خاصة بشرط عدم توفر العمل والقدرة عليه والسعي للبحث عنه.

وقد صار لدراسة سوق العمل أهمية كبيرة حيث أن العمل مرتبط بالإنسان الذي صار التعامل معه بخصوصية أكثر، ولم يعد بالإمكان غض الطرف وتجاهل البطالة في العالم، حيث لم تعد هذه المشكلة تخص الفرد بل أصبحت مسؤولية الحكومات و المجتمعات أيضا، ومن أجل هذا نلاحظ تدخل الحكومات بشكل مباشر لتنظيم سوق العمل، إضافة إلى مساهمتها بأشكال عدة في دعم الطلب على العمل.

الفصل الثاني

## الفصل الثاني

### تمهيد

عاشت الجزائر في العقدين الأخيرين من القرن الماضي أزمات متعددة سياسية، اقتصادية، مالية، واجتماعية، هذه الأزمات كان لها تأثير مباشر على القدرة الشرائية التي شهدت انخفاضا كبيرا، وارتفاعا محسوسا في معدلات البطالة خاصة عند تطبيق سياسة الخوصصة سنة 1995 وما نتج عنها من تسريح جماعي للعمال ماساهم في ارتفاع معدلات الفقر.

وفي هذا الإطار ويهدف تقليص حجم البطالة تم إنشاء آليات و أجهزة تدعم عرض العمل على غرار برامج تشغيل الشباب، وكذا مخططات التنمية الاقتصادية، ومن أجل امتصاص أكبر عدد من البطالين، حيث جاء في تصريح لوزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي سابقا، السيد طيب لوح: ( أن الاهتمامات الكبيرة للسلطات العمومية وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية يكمن في توفير فرص عمل ومحاربة البطالة بمختلف أشكالها)، من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى:

❖ **المبحث الأول: وضعية التشغيل في الجزائر.**

❖ **المبحث الثاني: عرض وتقييم الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل في الجزائر.**

### المبحث الأول: وضعية التشغيل في الجزائر

لقد مرت وضعية التشغيل في الجزائر بعدة مراحل نتيجة الأزمات المختلفة والتي عانت منها البلاد، وكذا التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الوطني، والتي كان لها الأثر المباشر على مستوى التشغيل، ويمكن لنا من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل أهم المراحل التي شهدتها وضعية التشغيل.

#### المطلب الأول: وضعية التشغيل في الجزائر قبل سنة 1985

لقد عرفت مستويات التشغيل من خلال هذه الفترة عدة تغيرات وذلك وفقا للظروف والحقب الزمنية، ويمكن لنا إبرازها في أهم ثلاث مراحل وهي:

#### أولاً: ما قبل 1973 م

في هذه الفترة تمحورت إشكالية التشغيل حول البطالة التي انعكست على وضعية سوق العمل من خلال الحجم العام للعمل، حيث قدرت نسبة تغطية طلبات العمل بعروض العمل حوالي 17.35% عام 1971م، ثم بلغت 91.31% عام 1972م، في حين بلغت عام 1973م نسبة 95.30%، كما تميزت هذه الفترة بكثرة مناصب الشغل المؤقتة وسهولة الحصول عليها، حيث بلغت 26.41% عام 1971م، 29.48% خلال عام 1972م، 30.47% خلال عام 1973م، وكانت أغلب هذه المناصب في قطاعي البناء الأشغال العمومية والفلاحة، وذلك قصد تطبيق برنامج بناء القرى الفلاحية وبرنامج إعادة إعمار المدن، كما عرفت هذه الفترة ارتفاع في نسبة هيكل الطلب السنوي حيث قدر بـ 7% من إجمالي طلبات العمل المسجلة، وكل هذا من أجل تخفيض من نسبة البطالة،

وتميزت هذه الفترة بتدخل الدولة في عملية تنظيم سوق العمل وذلك بإنشاء هيئات مختصة في عمليات التوظيف وزيادة معدل الهجرة إلى الخارج<sup>1</sup>.

### ثانيا: فترة ما بين 1974م-1980م

في هذه المرحلة لجأت الدولة الجزائرية إلى تطبيق سياسة التنمية الشاملة عن طريق اللجوء إلى سياسة المخططات التنموية، فلقد عمل المخطط الراعي الأول على إيجاد استراتيجية مناسبة لتخفيض نسبة البطالة بين أوساط المجتمع، كما عرفت هذه الفترة عملية تكوين الجماعات العمالية على مستوى الوحدات الصناعية التي يتم تشييدها سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي، ولقد أعطيت المؤسسة ضرورة تسيير اليد العاملة والتكفل ببعض الوظائف التي كانت من اختصاصات الدولة، ونذكر منها تلك الوظائف والخدمات المتعلقة بالسكن والصحة والتعاونيات الاستهلاكية، كما تميزت هذه المرحلة بارتفاع ووفرة عروض العمل، وبروز فرص أخرى للدخل في قطاع التوزيع، كما أن طالبي العمل كانت لهم استعدادات كبيرة لقبول المناصب الشاغرة والبحث عن المؤسسات التي تمنح لهم أجر أحسن وكذا وجود امتيازات أخرى تقدم ضمن هذا العمل، من خلال هذه المرحلة يمكننا ملاحظة ما يلي<sup>2</sup>:

- انخفاض في ملموس في نسبة البطالة، حيث سجل معدل سنوي يقدر ب123300 طالبا مقارنة مع سنتي (1971م- 1973م) والتي كانت تقدر ب 228233 طلب عمل.
- استقرار في نسبة عروض العمل المتوفرة حسب الإحصائيات المقدمة من مصالح الشغل.

1- ميطاهري حسين، التشغيل في الجزائر واقع وأفاق، مجلة العمل الجزائرية، العدد56، صادرة في فيفري 1988م، الجزائر، ص 04.

2 -Abedlmadjid bouzisi, politique économique de la transition socialisations- point de veu sur les pays de tiers monde ,1981,p93.

- عزف سوق العمل نوعا ما عن التجزئة المترتبة عن إشكال التسيير الداخلي لليد العاملة التي تم تشغيلها من قبل المؤسسات.
- عدم تحقيق سياسة تكوين وتدريب الجماعات العمالية، وذلك لعدم إعطاء الاهتمام لهذه السياسة من قبل المسيرين المركزيين، وأيضا لعدم تجانس الطبقة العمالية داخل المؤسسات الاقتصادية واستقرارها.
- عرفت هذه المرحلة اختلالا في توزيع المؤهل بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
- ضعف إنتاجية العمال.

### ثالثا: فترة ما بين 1980م - 1985م

خلال هذه المرحلة عرفت الجزائر من خلال تطبيق برنامج المخطط الخماسي الأول والذي وضع من بين أهدافه العمل على تطوير سوق العمل من خلال رفع وتطوير مستوى إنتاجية العمال، ومواصلة خلق فرص العمل وذلك من أجل تلبية الطلب المتزايد، واتضح ذلك من خلال الدور المتزايد للدولة في تنظيم سوق العمل، من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات تهدف إلى<sup>1</sup>:

- التقليل من ظاهرة عدم استقرار اليد العاملة وذلك بتوحيد سلم الأجور عن طريق استخدام نسق لترقيم مناصب الشغل في إطار القانون الأساسي للشغل.
- العمل على عقلانية استخدام اليد العاملة كضبط الهياكل التنظيمية.

وعليه نجد أن مصالحي التشغيل خلال فترة (1981م - 1984م) سجلت معدلا سنويا لطلبات العمل قدر ب 1579630 طلب، ومعدلا سنويا لعروض العمل قدر ب 1440640 عرضا، وتشير فترة الخماسي الأول إلى الرجوع التدريجي لنمط تنظيم العمل السابق، وإدخال تعديلات جديدة يتحكم فيها الجهاز الإداري، وذلك برفع الحواجز

1- ميطاهري حسين، التشغيل في الجزائر واقع وأفاق، مرجع سبق ذكره، ص44.

التي كانت تتحكم في سوق العمل المتواجد قبل 1973 م، وهو ما أدى إلى وجود فرق بين التحقق من مناصب الشغل والتوقع منه وذلك حسب القطاعات المختلفة.

كما عرفت هذه المرحلة تدهورا في معدل النمو الاقتصادي فبعد أن كان 9% سنة 1980م انخفض مع دخول عام 1984م إلى 1.4% كما تقلصت عدد مناصب الشغل الجديدة المتوفرة لتصل إلى 824700 منصب خلال فترة (1980م-1984م)<sup>1</sup>.

### **المطلب الثاني: وضعية التشغيل في الجزائر ما بين 1985م و1999م**

لقد شهدت هذه المرحلة من تطور وضعية التشغيل في الجزائر فترتين أساسيتين هما:

#### **أولا: ما بين 1985م - 1989م**

والتي تعرف بفترة المخطط الخماسي الثاني، حيث عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة وضعا اقتصاديا متميزا عرف بضعف معدل النمو الاقتصادي وزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، حيث تجاوز 5.4 مليون شخص سنة 1985م ليصل إلى 6.5 مليون شخص في سنة 1989م، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة بنسب حيث تجاوزت عدد البطالين في أوساط المجتمع الجزائري المليون بطل في نهاية 1987م، وجاءت هذه النتائج خلافا للتوقعات التي رسمها المخطط الخماسي الثاني وذلك بتوقع إحداث 940000 منصب عمل جديد خلال هذه الفترة، حيث أن عملية خلق مناصب شغل جديدة تراجعت من 74000 منصب سنة 1986م لتصل إلى 59000 منصب في سنة 1989م.

ومن خلال ملاحظة الوضع العام نجد أن وضعية التشغيل في الجزائر حسب القطاعات لم تتغير، وبقي نسبيا عند نهاية المخطط باستثناء قطاع الإدارة الذي تغير

1- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تعظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 257.

نصيبه من مجموع التشغيل الإجمالي من 8.22% إلى 2.259% وبذلك يبقى قطاع الإدارة يحتل المقدمة الأولى من خلال زيادة عدد مناصب الشغل الجديدة، كل ذلك نتيجة استفحال الأزمة الاقتصادية حيث أن الانخفاض الشديد في أسعار البترول<sup>1</sup> كان سببا لكل ذلك.

بالإضافة إلى الأزمة العالمية التي أثرت على الاقتصاد الجزائري خاصة من خلال انخفاض قيمة الدولار باعتباره العملة الرئيسية في المعاملات التجارية مع الخارج، مما انعكس سلبا على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة سنة 1988م وتمثلت أهم الإصلاحات في<sup>2</sup>:

- إعطاء دور جديد للمؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال إعطائها استقلالية أكثر، بحيث تتكفل بشؤونها الخاصة وضرورة العمل على تحسين إنتاجية العمل وكذا تطوير رأسمالها.
- إنشاء صناديق المساهمة المصاحبة للقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث تهدف هذه الصناديق إلى المساهمة في التنمية والمتابعة المستمرة لعمليات تنفيذ المخطط التنموي للمؤسسة وكذا الرقابة، فهو العون الإنمائي للدولة في تسيير الأموال العامة.
- تكيف التخطيط حسب التحولات الاقتصادية الجديدة، خاصة التكيف مع إصلاح المؤسسات العمومية وادماج القطاع الخاص ضمن مسيرة تنمية البلاد.
- دخول الاستثمار الخاص ضمن اليات المساهمة في التنمية الشاملة.

1 - Abedelkader sid Ahmed- **développement sans croissance d'expérience des économie** pétrolier du tiers monde-1983 p 11.

2- المرسوم التنفيذي رقم 28-25، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الجديدة، المؤرخ في 12/07/1988، المادة 03.



- تشجيع التصدير وترقيته التجارة الخارجية، وذلك من خلال إعطاء تحفيزات ضريبية وتسهيل عمليات الاستيراد بالنسبة للمؤسسات المصدرة.
- توجيه القطاع الفلاحي إلى خلق مناصب الشغل وامتصاص الفائض المترتب عن تغيير سياسة التسيير الذاتي، وفائض العمالة المترتبة عن تناقص الاستثمارات الجديدة والناجمة عن انخفاض واردات الجزائر.

والملاحظة أن المخطط الخماسي الثاني تميز بتقليص عرض العمالة، وفقدان مناصب الشغل التي كانت موجودة نتيجة لانخفاض معدلات الاستثمار وانقطاع التمويل لبعض المؤسسات من مواد أولية وكذا قطع الغيار، وإلى تناقص برامج العمل بالنسبة للمؤسسات الأخرى، هذا ما أدى إلى حدوث اضطرابات في القاعدة الاجتماعية والمادية للقطاعات الإنتاجية، كحرمانها من القدرة على الاحتفاظ بالعاملين من جهة و الحيلولة دون مساهمتها في خلق ثروات للبلاد من جهة أخرى، ورغم التحفيزات المقدمة إلا أن تدهور الأوضاع في قطاع التشغيل مس بالدرجة الأولى القطاع الخاص، وهذا ما أدى إلى انتشار ظاهرة التسريح الجماعي للعمال خلال هذه الفترة بمتوسط 20 ألف عامل سنويا، ويمكن لنا تلخيص نتائج المخططات التنموية في جدول التالي :

### الجدول رقم (1-2): نتائج المخططات التنموية محا بتي 1967م -

1985م

السنة	67—69	70—73	74—77	78—79	80—84	85—89
عدد سندات مناصب العمل	107750	329700	512300	29000	725000	43400
المعدلات السنوية	35917	82425	130325	148000	145000	69600

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

-et -chômage au quatrième, 56-html/www.ONS.DZ/emploi.

الملاحظ من الجدول أن مناصب الشغل المستحدثة تزداد من مخطط تنموي لآخر حتى سنة 1984م، حيث تبدأ هذه المناصب في الانخفاض نتيجة التغيرات الاقتصادية التي حدثت في منتصف الثمانيات في الجزائر، وفي سنة 1990م ولأول مرة كان الرصيد الصافي لخلق مناصب الشغل سالب، حيث خسرت الجزائر 150000 منصب عمل بالمقارنة مع سنة 1989م حيث انتقل عدد المشتغلين من 4432000 إلى 4283000 عامل حسب الديوان الوطني للإحصاء.

### ثانيا: فترة ما بين 1990م - 1999م

تعرف هذه المرحلة بمرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، وتميزت هذه الفترة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتعددة في نهاية الثمانيات، وباستفحال الأزمة الاقتصادية التي أثرت سلبا على الأوضاع الداخلية في انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة، وشح مصادر التمويل الخارجية، وتضخم الديون<sup>1</sup>، بالإضافة إلى نشوب الحرب الأهلية التي دخلت فيها البلاد بسبب أزمة الإرهاب، كل هذه الأوضاع جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل استثماراتها واستيراد التجهيزات والمواد الأولية، مما أدى إلى تراجع معدلات النمو والاختلال في التوازنات العامة الداخلية والخارجية، وتسجيل معدل عالي للبطالة، حيث أنه بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة والشروع في انتهاج سياسة اقتصادية أكثر نجاعة وصرامة وأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي، وذلك بتطبيق خطط استعجالية للتخفيف من ظاهرة البطالة والحد من أزمة الفقر، فكان ذلك بتطبيق برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي المدعوم من طرف المؤسسات المالية والعالمية والاستعداد للدخول في نظام اقتصاد السوق من خلال تعميق الإصلاحات ومن بينها نجد:

1- عبد العزيز الشرايبي، السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد السادس، جامعة الجزائر، 1997م، ص 56-58.

- تنظيم السوق المالي من خلال إصدار قانون النقد والقرض حيث أعطى للأجهزة المصرفية ديناميكية جديدة تختلف عن النظام السابق، وذلك بترخيص إنشاء البنوك وقيام مؤسسات مالية جزائرية أجنبية، كما يمكن تنظيم الأسواق النقدية، وتحديد كفاءات التعامل معها، وكذلك من أجل خلق مناصب الشغل<sup>1</sup>.
  - تعميق إجراءات الاستثمار.
  - إعطاء ضمانات قانونية و خاصة الاستثمارات الخاصة<sup>2</sup>.
- ومع هذه الإجراءات فقد شهدت معدلات البطالة انخفاضا نسبيا إلى غاية مطلع سنة 1990م، إلا أنه بعد هذه السنة بدأت معدلات البطالة في الارتفاع من جديد وينسب متفاوتة، ولقد جاءت هذه التغيرات مع بداية دخول الجزائر في تطبيق برامج وإصلاحات نظام اقتصاد السوق<sup>3</sup>.

**الجدول رقم: (2-2) : تطور نسبة البطالة في الجزائر من 1966م إلى 1994م**

السنة	1966	1977	1987	1990	1994
عدد السكان القادرين على العمل	2564623	3049952	53411020	585100	681400
المكان العاملون	1720680	2336263	4139354	469500	515400
البطالون	843953	713689	1201748	115600	166000
نسبة البطالة %	32.9	23.40	21.5	19.76	24.36

المصدر : المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

et -chômage au quatrième, 56-html/www.ONS.DZ/emploi

1- عبدالله محمد قاسم السيد، التنمية في الوطن العربي، دار الكتاب الحديث للنشر، مصر، 1994م، ص 202.

2- القانون رقم 08-19، المتعلق بتنظيم السوق النقدية، المؤرخ في 14 أوت 1944م، المادة 07.

3- لعمارة جمال، الاقتصاديات الاشتراكية، مركز الإعلام العربي، مصر، 2000م، ص 24.

إن الملاحظ من الجدول هو تزايد نسبة البطالة خاصة لذوي المستويات الثانوية والجامعية، وذلك نتيجة عدم تطابق سياسة التكوين مع سياسة التشغيل، مع عدم الأخذ بعين الاعتبار محددات المنظومة التعليمية حيث أن التطابق هو ترتيب التكوين بصفة متواصلة حسب احتياجات التشغيل المحددة وفقا للطلب الاجتماعي والثقافي للسكان، وعندما تراخت العلاقة الاسمية بين التكوين والتشغيل وبروز الوضع الجديد الذي شهد زيادة في التكوين بنسبة أقل من الزيادة في التشغيل، أدى إلى ظهور طبقة جديدة في المجتمع من البطالين معظمهم من خريجي الجامعات والمعاهد و الثانويات.

### المطلب الثالث: الإصلاحات الهيكلية في مجال التشغيل ما بين 2005م — 2013م

تعرف هذه المرحلة بمرحلة ما بعد الإرهاب، والتي تتميز باستمرار مشكلة البطالة وفتح مجال الاستثمار للخوادم المحليين والأجانب، وكذا اعتماد سياسة منح القروض للشباب مما أدى إلى امتصاص جزء من البطالة، وظهور مشكلة البيروقراطية والمحسوبية إلى الأفق.

ومن خلال هذا الجدول سنبين البطالة في الجزائر إلى غاية سنة 2013م كما يلي:

#### الجدول رقم: (2-3): تطور نسبة البطالة في الجزائر ما بين سنة 2005

إلى 2013م

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المعدل %	15.2	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8

المصدر: المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

-et -chômage au quatrième, 56-html/www.ONS.DZ/emploi

وقد صرح مدير الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة البطالة في الجزائر وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ 20 عام لتصل إلى 10.2% خلال سنة 2009، وأضاف أن

نسبة البطالة قد شهدت انخفاضا لم تشهده من قبل في الجزائر ببلوغها 10.2% في الربع الأخير من سنة 2009، حيث تم تقدير عدد العاطلين عن العمل في الجزائر خلال هذه الفترة بـ 1.72 مليون شخص، لينخفض المعدل إلى 9.2% سنة 2013، وتسعى الحكومة الجزائرية وفق مخططاتها ومشاريعها التنموية الممتدة إلى غاية 2014م إلى القضاء أو الوصول البطالة إلى أدنى مستوياتها وذلك ببلوغ نسبة أقل من 6% عن طريق توفير ثلاثة ملايين منصب شغل، ودعم الاستثمارات وتشجيع مبادرات الشباب بإنشاء مؤسسات مصغرة ومتوسطة .

### المبحث الثاني: عرض وتقييم للأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل في الجزائر

إن الحديث عن سياسة التشغيل هو موضوع يتضمن عدة محاور يصعب الإلمام بها، لذلك كان الاهتمام منا في هذا الموضوع يقتصر على أهم برامج وأجهزة التشغيل التي تستهدف بطريقة مباشرة قطاع التشغيل، منها أجهزة التشغيل التي تدعم العمل المأجور وأجهزة أخرى تدعم المبادرات الفردية والحرية، وقصد إعطاء أكثر وضوح قمنا بتقسيم مبحثنا إلى ثلاث مطالب، حيث تناولنا في المطلب الأول : الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، أما المطلب الثاني فقد تطرقنا إلى أجهزة التشغيل التي تسيير من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة، أما في المطلب الثالث : فقمنا بدراسة آليات أخرى تابعة لوزارات مختلفة.

#### المطلب الأول: الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي

تسيير هذه الأجهزة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ويمكن إبراز هذه الأجهزة فيما يلي:

## أولاً: الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

دفعت الخصوصية التي يتمتع بها أغلب الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات ذات طابع إنتاجي أو خدمي بالحكومة إلى استحداث هيئة جديدة أخذت من الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كتسمية لها، حيث تم إنشائها بموجب الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 24 يونيو 1996م بإحداث هيئة ذات طابع خاص تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث تم تحديد الشروط المطلوبة لإمكانية استفادة الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية من الإعانة التي يمنحها هذا الجهاز والمتمثلة فيما يلي<sup>1</sup>:

- أن تتراوح أعمارهم ما بين 19 و35 سنة، ويمكن أن يرفع السن إلى 40 سنة إذا تعهد المستثمر بخلق ثلاث مناصب عمل دائمة.

- يجب أن يكون ذا تأهيل مهني أو ذا ملكات معرفية معترف بها.

- ألا يكون شاغلا وظيفه مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.

أما عن كيفية تمويل المشاريع المقترحة لهذه الشريحة من الشباب والممولة من قبل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وتسييره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث تأخذ التركيبة المالية للتمويل ثلاث أشكال تتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

1- التمويل الذاتي : في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار كله من الحالة المالية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع مع إعطاء امتيازات استثنائية من الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 02 العدد 52، 27 ربيع الثاني 1417 الموافق ل: 11 سبتمبر 1996، ص 17، على الموقع [www.Jorpadp.dz](http://www.Jorpadp.dz)

2- مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2009، ص 1، ص 289، ص 290.

2- التمويل الثنائي: بالإضافة إلى المبادرة الشخصية تمنح الوكالة قرضا بدون فوائد ويكون الاستثمار والإنشاء بتمويل ثنائي كالتالي:

**الجدول رقم: (2-4): هيكل التمويل الثنائي**

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الإجمالية	المساهمة	القروض بدون فوائد
المستوى الأول	أقل أو يساوي 5.000.000 دج	71%	29%
المستوى الثاني	يفوق 5.000.000 دج وأقل 10.000.000 دج	72%	28%

المصدر: مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص 289.

3- التمويل الثلاثي: في هذه الصيغة يتدخل البنك كطرف ثالث في تمويل هذه المشاريع المصغرة المتفاوتة حسب مناطق إنشاء المشروع و أهمية القطاع بالنسبة للإنشاء مناصب شغل دائمة والمحة المالية للاستثمار الثلاثي ويكون حسب قيمة الاستثمار كما في الجدول التالي:

**الجدول رقم: (2-5): هيكل التمويل الثلاثي**

مستوى التمويل	تكلفة المشروع الإجمالية	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الأول	أقل أو يساوي 5.000.000 دج	01%	29%	70%
المستوى الثاني	يفوق 5.000.000 دج وأقل 10.000.00 دج	02%	28%	70%

المصدر: مداني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 290.

بالنسبة لمساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في استقطاب الشباب حاملي المشاريع والأفكار المبدعة القابلة للتجسيد فقد سجلت الإحصائيات بلوغ 292.186 مشروعاً ممولاً من طرف ANSEJ وذلك منذ استحداث هذه الوكالة وإلى غاية النصف الأول لسنة 2017 (30/06/2017)، كما تمكنت من خلق ما يعادل 710.788 منصب شغل، حيث أن هذه الجهود توزعت عبر الفترات الزمنية المبينة في (2-6) والمعتمدة على البيانات المصرح بها من طرف هذا الأخير والمتعلقة بكل من عدد المشاريع التي أشرفت على إنشائها بمساعدة الشباب الذين تم قبول طلبات تمويل مشاريعهم بالإضافة إلى عدد المناصب التي تمكنت الوكالة من إحداثها من خلال هذه المشاريع.

الجدول رقم (2-6): تطور عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل

المستخدمة من طرف "ANSEJ" خلال الفترة 2004-2017

السنة	مشاريع الممولة	مناصب الشغل	الغلاف المالي (دج)
إلى نهاية 2004	59 084	165747	101.393.691.000
2005	10549	30376	27.952.670.000
2006	8645	24500	24.342.910.000
2007	8102	22685	23.592.450.000
2008	10634	31418	30.663.027.000
2009	20848	57812	62.947.003.000
2010	22641	60132	69.821.336.000
2011	42832	92 682	137.285.693.000
2012	65812	129 203	213.741.731.000
إلى نهاية 2017	43039	96 233	158.019.394.000
المجموع	292 186	710 788	849.759.905.000

Source: sur site intrnet <http://www.ansej.org.dz>, q=fr /content /no- statistique. consult le : 15 /04/2019.



يبين الجدول أعلاه النمو الطردي لعدد مناصب الشغل المتولدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نتيجة الزيادة في دعم الأنشطة والمجالات غير المشبعة والتي تتوافق واحتياجات مع متطلبات السوق، فمع نهاية عام 2017 تمكنت الوكالة من دعم حوالي 292.186 مشروع وبغلاف مالي إجمالي وصل إلى 849.759 مليون دينار جزائري الأمر الذي سمح باشتقاق ما يعادل 710.788 منصب شغل، والتالي فإن كل مشروع تمكن من خلق منصيين إلى ثلاث مناصب شغل، أما بالنسبة لحصيلة عدد المناصب المحققة لسنة 2017 بلغت 96 233 منصب عمل وذلك كان نتيجة دعم 43039 مشروع إذ أن أغلب هذه المشاريع كانت ذات طابع خدمي وذلك بنسبة مئوية بلغت %51.7 (22234 مشروع)، بينما النسبة الباقية فتوزعت على الفلاحة والصيد البحري بـ %19.11، الصناعة التقليدية بـ %11.39 أيضا الأشغال العمومية والبناء بنسبة %10.1 أما مجالي الصناعة والصيانة فقد بلغ %7.74، حيث كلفة هذه المشاريع الوكالة غلاف مالي قدره 158.019.394 ألف دينار جزائري.

### ثانيا: الوكالة الوطنية للتشغيل

**1- تعريفها:** أنشأت الوكالة الوطنية للتشغيل لأول مرة في الجزائر سنة 1962م، حيث كانت تسمى الديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO office National de la main d'œuvre) وكانت مهمتها الأساسية تصيب العمال خارج الوطن ونظرا للتغيير الذي طرأ على بعض مهام هذه المؤسسة أصبحت تسمى الوكالة الوطنية للتشغيل، وهي مؤسسة وطنية عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي نجم 66—77، المؤرخ في 19 محرم 1427 الموافق لـ 18 فيفري 2006، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل.

تعتبر من أقدم الهيآت العمومية للتشغيل في الجزائر، ومهمتها الأساسية هي تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب، وتلعب في هذا الشأن دورا رئيسيا في التقريب بين:

أ - طالبي العمل وهم البطالين من كل الفئات.

ب - أرباب العمل وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العمومي والخاص.

2- مهام الوكالة الوطنية للتشغيل: من بين مهامها نجد:

- تنظيم ومعرفة السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة. باس جع عروض وطلبات العمل والربط بينها.

- متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر في إطار التشريع والتنظيم المتعلقين بتشغيل الأجانب وتنظيم البطاقة الوطنية للعمال الأجانب وتسييرها.

- ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الاتفاقيات المحلية والدولة في مجال التشغيل.

وحتى تواكب التطورات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى تقوم بدورها في توفير فرص العمل حسب معايير العمل الدولية، استفادة الوكالة من مخطط تأهيل وإعادة الاعتبار يهدف أساسا إلى تحقيق ما يلي:

- تدعيمها بالإمكانات لتصفية كل المشاكل التي تعيق سيرها مع توحيد دعائم التسيير والتدخل في سوق الشغل .

- تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها للمتعاملين معها سواء طالبي العمل أو أصحاب العمل<sup>1</sup>.

1- طارق شوقي، الوكالة الوطنية ANEM و دورها في محاربة البطالة لدى الشباب، دراسة حالة:الوكالة الولائية للتشغيل، سطيف، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر يومي 11 و12 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، ص03.

## 3- أهم الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتشغيل:

أ - جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP): اعتمدت الحكومة الجزائرية في إطار النهوض بقطاع التشغيل وتفعيل استراتيجيتها في ترقية عالم الشغل على منح الأولوية لتكثيف مناهج التعليم والتكوين مع متعدييات وتحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل، ذلك بتخصيص مرافقة أكثر نوعية سواء على مستوى الفرد في وضعه كطالب عمل أو على مستوى المؤسسة الموجودة في وضع إعادة تأهيل بما تتطلبه السوق الحرة.

فكان وضع الجهاز الجديد " جهاز المساعدة على الإدماج المهني " طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 126-08، المؤرخ في 19 أبريل 2008م، الذي يحدد الإطار العام لجهاز المساعدة على الإدماج المهني للشباب وكيفيات تطبيقه، هدفه الأول التشجيع على الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، وتشجع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج تكوين، تشغيل وتوظيف، ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج تبرم بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم، أو الهيئة المكلفة والمستفيد.

وقد تم وضع جهاز المساعدة على الإدماج المهني تحت تصرف الوكالة الوطنية للتشغيل التي تسيره بالتنسيق مع مديرية التشغيل لكل ولاية، بحيث يمكن تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل على المستوى الولائي، بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، لاسيما عبر برامج التكوين، التشغيل والتوظيف.

وتتم آلية إدماج هذه الفئات الثلاثة من طالبي العمل في عالم الشغل عبر ثلاث عقود للإدماج تبرم بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل و المستخدم أو الهيئة المكونة

والمستفيد، تتخذ الشكل الآتي:

- عقود إدماج حاملي الشهادات CID موجهة لخريجي التعليم العالي (طور قصير وطويل المدى) وكذا التقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني<sup>1</sup>.
  - عقود الإدماج المهني (CIP) موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية و مراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكويننا مهنيًا.
  - عقود تكوين إدماج (CFI) موجهة لطلبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل.
- بالإضافة إلى هذه العقود فقد تضمن الجهاز كذلك عقد التكوين للتشغيل مدته 6 أشهر كحد أقصى، وتتصيب الشباب للتكوين لدى حرفيين مؤطرين، إلى جانب التدابير الخاصة للبحث على البحث عن التكوين المؤهل.
- ويضيف الجهاز عقد العمل المدعم الذي يتضمن مساهمة في تحمل أعباء الأجر للشباب طالبي العمل لأول مرة والذين يتم توظيفهم في القطاع الإقتصادي، وفق فترات متفاوتة المدة بالنسبة لكل فئة من الشباب، كما يؤسس لتحفيزات جبائية وشبه جبائية لفائدة المستخدمين مقابل التشغيل.
- وقد تم تحديد سقف للاستفادة من هذه العقود لكل مستخدم حيث لا يتجاوز 15% من عدد العمال المشغلين بالمؤسسة المعنية، تفاديا للاستغلال المسند للإمكانات التي يوفرها هذا الجهاز دون مقابل، والذي يشترط في نفس الوقت على المؤسسات التي لم تبادر بتوظيف 25% على الأقل من الشباب المستفيدين من عقود الإدماج، لا يمكننا الاستفادة من تخصيص مناصب جديد في إطار هذا الجهاز، أما المؤسسات التي حققت نسبة

1- شباح رشيد، ميزانية الدولة و اشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 150.

توظيف تفوق 25% فيمكنها الاستفادة من تخصيص إضافي وفي حدود 30% من عدد العمال المشغلين بها.

**ب - شروط التأهيل:** الاستفادة من عقود الإدماج المنصوص عليها في إطار الجهاز، يجب على طالبي العمل المبتدئين يكونوا<sup>1</sup>:

- ذوي جنسية جزائرية.
- البالغين من العمر 18 إلى 35 سنة.
- مثبتين لوضعيتهم إزاء الخدمة الوطنية.
- حائزين على الشهادات، ومثبتين لمستواهم التعليمي والتأهيلي والمؤهلات المهنية.
- مسجلين كطالبي عمل مبتدئين لدى الوكالة المحلية للتشغيل الموجودة في مكان إقامتهم.

**الجدول (2-7): الوظائف التي تم خلقها في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني**

2011	2010	DAIP
269746	99696	CIP
226284	85220	CID
164780	88225	CFI
660810	273141	المجموع
6.88	2.81	نسبة مساهمة البرنامج في شغل الكلي (%)

المصدر: شباح رشيد، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بقايد، تلمسان، 2011، 2012، ص151.

1- شباح رشيد، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 151.

### ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

في سنة 1994م تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المخصص لتأمين الأشخاص المسرحون عن العمل لأسباب اقتصادية أو خارجة عن إدارة المؤسسة، والذي يعمل على إعادة إدماجهم في سوق العمل مرة أخرى وذلك عن طريق المنحة المقدمة لهم مع البحث الدائم للشغل والذي يتكفل به مركز البحث عن العمل والتابع للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وقد سمح هذا الجهاز بالاحتفاظ ب 1837 منصب عمل عام 2004م.

ولقد أضيفت لهذا الجهاز في مطلع عام 2003م وظيفة أخرى تمثلت في مساعدة البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35-50 سنة قصد إنشاء مؤسسات مصغرة وخلق مناصب عمل جديدة<sup>1</sup>، ثم تأتي بعد ذلك التعديلات التي أدخلها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في 6 مارس 2011م ليصبح هذا الجهاز موجه إلى البطالين أصحاب الشارح المتراوحة أعمارهم 30-50 سنة، مع التعديلات التي أجريت على مستوى الإعانات المالية المقدمة وكذا نسب المساهمة الشخصية ومساهمة صندوق الوكالة، بالإضافة إلى الفوائد المطبقة على القروض البنكية الممنوحة<sup>2</sup>.

**1- إلى من يتوجه هذا الجهاز:** يتوجه هذا الجهاز إلى شخص بطل تتوفر فيه الشروط التالية<sup>3</sup>:

- 1- محرز أيت بلقاسم، التأمين عن البطالة في الجزائر، ملتقى دولي، التأمين عن البطالة و الاقتصاديات العربية في مواجهة رهانات العولمة، -فندق الأوراسي، الجزائر، 2004م، ص03.
- 2- المرسوم التنفيذي رقم 11-103، المؤرخ في 06 مارس 2011م يعدد ويتم الرسوم التنفيذي رقم 03-209 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، الذي يحدد الإعانة المقدمة لشباب ذوي المشاريع ومستواها، المادة02.
- 3- دليل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المتعلق بكيفية تمويل المشاريع المصغرة، 2009م.

- بالغ من العمر بين 30-50 سنة.
- مقيم بالجزائر.
- مسجل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ستة (6) أشهر على الأقل.
- لا يشغل أي منصب عمل عند تقدمه لطلب الإعانة.
- لم يستفد من قبل من إعانة عمومية في إطار إحداث النشاطات.
- التأهيل المهني والمعارف الأدائية التي لها صلة بالمشروع المراد القيام به.

## 2- كيفية تمويل المشروع

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بعشرة (10) ملايين دينار جزائري كحد أقصى، ويكون تمويله ثلاثي المصادر يساهم فيه كل من البطل صاحب المشروع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وأحد البنوك ويقترح هذا الجهاز مستويين لتمويل المشروع وهما<sup>1</sup>:

- أ - المستوى الأول: عندما يكون مبلغ الاستثمار أقل أو يساوي خمسة (05) ملايين دينار جزائري، ويكون التمويل بالنسب التالية:
  - المساهمة الشخصية تقدر بـ 1% من إجمالي مبلغ الاستثمار.
  - القرض الغير المكافئ الذي يمنحه صندوق الوكالة يقدر بـ 29% من إجمالي مبلغ الاستثمار.
  - القرض البنكي يقدر بـ 70% من إجمالي مبلغ الاستثمار.

---

1- المرسوم التنفيذي رقم 11-104، المتعلق بشروط ومستوى الإعانة الممنوحة للشباب في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، المؤرخ 6 مارس 2011م، المادة 06.

ب - المستوى الثاني: عندما يكون مبلغ الاستثمار أكبر من خمسة (05) ملايين دينار جزائري وأقل أو يساوي عشرة (10) ملايين دينار جزائري، ويكون التمويل بالنسب التالية:

- المساهمة الشخصية تقدر بـ 2% من إجمالي مبلغ الاستثمار.
- القرض غير مكافئ الذي يمنحه صندوق الوكالة يقدر بـ 28% من إجمالي مبلغ الاستثمار.
- القرض البنكي يقدر بـ 70% من إجمالي الاستثمار.

3- الإعانات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: وتشمل على نوعين من الإعانات هما:

#### أ - الإعانات المالية<sup>1</sup>:

- قروض بدون فائدة وهي قروض طويلة المدى يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهو معفى من دفع الفائدة.
- تحفيض نسب الفوائد على القروض البنكية وفق ما يلي:
  - ✓ الاستثمارات الموجودة في المناطق الصحراوية بمعدل 80%.
  - ✓ الاستثمارات الموجودة في مناطق الهضاب العليا بمعدل 95%.
  - ✓ الاستثمارات المنجزة في قطاعات الري والصيد البحري والفلاحة و الصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية بمعدل يصل إلى 80%.

#### ب - الإعانات الجبائية والشبه الجبائية<sup>2</sup>:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

1- المرسوم التنفيذي رقم 11 - 104، مرجع سبق ذكره.

2- دليل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، مرجع سبق ذكره، 2010.



- تخفيض معدل الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة والتي تدخل حيز الاستثمار إلى 5%.
  - الإعفاء من رسوم نقل الملكية لـ 8% على الاكتتابات العقارية.
  - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي لمدة 3 سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط بالنسبة للاستثمارات المقامة في المناطق العادية و6 سنوات بالنسبة للاستثمارات المقامة في المناطق الخاصة.
- 4- موارد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:** وتتكون من الموارد التالية<sup>1</sup>:

**أ - تخصيص أولي من أموال خاصة وتتكون من:**

- مساهمة الصندوق برأس المال.
- مساهمة الخزينة العمومية.
- مساهمة المؤسسات المالية و البنوك المنخرطة.

**ب - الاشتراكات المدفوعة للصندوق من:**

- الشباب ذوي المشاريع.
- مؤسسات القرض المنخرطة.

وفي إطار الجهود التي يبذلها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول الموالي وذلك من خلال البيانات المصرح بها من طرف هذا الأخير والمتعلقة بكل من عدد المشاريع التي تولى الإشراف على إنشائها للشريحة التي تشكل أهم اهتماماته بالإضافة إلى عدد المناصب التي تمكن من إحداثها وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 31 جويلية 2008، بالإضافة إلى تقديمه لتوقعات الفترة الباقية

1- المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996م، المادة 06.

والتي تمتد إلى غاية 2017 وهذا كما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم: (2-8): حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

توقعات الفترة 2017-2009	2008		2007-2005	الفترة
	التوقع من 08/01 إلى 12/31	إلى غاية 31 جويلية		
13834	3368	1786	7569	عدد المشاريع
47800	9093	2398	20757	عدد مناصب الشغل

Source: www.metss.gov.dz/mtss-ar-n/emploi/2008/promotion./20/de27/Emploi  
Jeunesse/20/AR.pdf.2019/03/15

**المطلب الثاني: الأجهزة المسيرة من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة**

لقد تطرقنا في هذا المطلب إلى آليتين مهمتين تسييران من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة ألا وهما: وكالة التنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

**أولا: وكالة التنمية الاجتماعية: (ADS)**

تماشيا مع الإصلاحات الهيكلية التي سبق و أن أشرنا إليها فيما تعلق بالجانب الاقتصادي ومخلفاتها الثقيلة التي تركتها خاصة على المستوى الاجتماعي، دفعت بالسلطات العمومية إلى البحث عن أفضل السبل للتخفيف من تلك الآثار، فكانت المعالجة اقتصادية اجتماعية في محاولة منها لإعطاء أهمية للنشاط الاجتماعي للدولة عن طريق خلق مؤسسات وهيئات جديدة تتولى ذلك، من بين هذه الهيئات وكالة التنمية الاجتماعية وهي مؤسسة عمومية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رئم 96-232 المؤرخ

في 13 صفر عام 1417هـ، الموافق لـ 29 يونيو 1996م<sup>1</sup> والذي حدد قانونها الأساسي بحيث تعتبر محاربة

الفقر والتهميش الاجتماعي إحدى أهدافها الرئيسية، تخضع مختلف نشاطات للمتابعة الميدانية من طرف وزير التضامن الوطني بعدما كانت تابعة للوزارة المكلفة بالتشغيل عند إنشائها، لتستند مهامها لوزارة التضامن بمقتضى المرسوم الرئاسي نجم 08-09 المؤرخ في 27 جانفي 2008م. ونجد أن الوكالة تشرف على: مجموعة من البرامج منها الموجهة للأفراد ومنها البرامج الموجهة للجماعات السكانية (مشاريع تنموية).

**1- الموارد المالية:** تتمتع وكالة التنمية الاجتماعية استقلالية مالية حيث تدير الصناديق المالية المخصصة من طرف السلطات العمومية للمساعدة الاجتماعية انطلاقا من الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي تأسس بموجب المادة 196 من الأمر رقم 27-95 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995م المتضمن قانون المالية لسنة 1996م في نفس العام الذي أنشئت فيه وكالة التنمية الاجتماعية، بحيث تم فتح حساب ضمن الحسابات الخاصة للخزينة كحساب تخصيص خاص تحت رقم 085-302 يسمى بالصندوق الاجتماعي للتنمية وتتشكل موارد الوكالة بالإضافة إلى إعانات الصندوق الاجتماعي للتنمية، من الهبات والتبرعات أو من القروض الممنوحة من طرف كل هيئة خاصة أو عمومية وطنية أو دولية.

**2- برامج الدعم والتشغيل الممولة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية:** هناك عدة برامج يتم تمويلها من طرف وكالة التنمية الاجتماعية تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للنهوض بقطاع التشغيل، وذلك بالاعتماد على التحويلات الاجتماعية مقدمة في شكل منح إلى الأفراد والعائلات عديمة الدخل، أين يكون لهذه الأخيرة أثر إيجابي على الطلب الكلي في السوق والتالي الدفع بعجلة الإنتاج والمحافظة على مناصب العمل، ومن

1- شباح رشيد، ميزانية الدولة و اشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 142.

جهة أخرى نجد هناك أيضا برامج ممولة من طرف هذه الوكالة هدفها مباشر يتمثل في خلق مناصب عمل جديدة وبطريقة مكثفة من خلال دعم وتشجيع المشاريع والمبادرات الشابة<sup>1</sup>.

### 3- الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية<sup>2</sup> ADS:

ويضم هذا الجهاز:

#### أ - التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)

بالإضافة إلى المنحة الجزافية للتضامن (AFS) الموجهة للأشخاص عديمي الدخل، وغير القادرين على العمل وغير المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى، تساهم الوكالة أيضا في إدماج الفئات السكانية التي تعيش حالة اجتماعية هشة وعدم استقرار على مستوى النسيج الاجتماعي، وهذا عن طريق القيام بنشاطات الإدماج الاجتماعي والتنمية الجماعية في إطار برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG).

يتعامل هذا الجهاز مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل، وكذا العاطلين عن العمل، ويتم تشغيل هؤلاء الأشخاص في النشاطات ذات المنفعة العامة، في ورشات البلدات، ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للشغل والاستفادة من الحماية الاجتماعية، ولا يشكل هذا النوع من الشغل علاقة عمل بل هو حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن، تحدد الاستفادة من برنامج لشخص واحد لكل عائلة، مقابل الاستفادة من أجر زيد، ويضمن البرنامج أهم شيء لفئة السكان المحرومة وهو التغطية الاجتماعية<sup>3</sup>.

1- شباح رشيد، ميزانية الدولة و اشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص142.

2- وزارة العمل التشغيل والضمان الاجتماعي، استراتيجية ترقية التشغيل ومكافحة البطالة، مارس 2008، ص6-7.

3 - CNES. Rapport sur : «Évolution des dispositif d'emploi ».juin.2002.p222.

**الجدول رقم(2-9): تطور عدد مناصب العمل في إطار برنامج IAIG**

**: 2011-1999**

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
185275	180100	180000	155814	132255	125000	128000	عدد الوظائف المحدثة
2011		2010	2009	2008	2007	2006	
271918		259872	26755	262655	252980	217590	عدد الوظائف المحدثة

\*المصدر: وزارة الاستشراف و الاحصائيات، حول تطور الاقتصاد الوطني لسنة 2011، أبريل 2012، ص59.

**ب - برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة**

**:TUP.HIMO**

أنشئ هذا الجهاز سنة 1997م، ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب والذين لا يتوفرون على أي تأهيل خاص، والمساعدة الاجتماعية لفئات يجتمع المحرومة، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق إدماج اجتماعي من خلال توفير مناصب مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية، وإنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل وتحصص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغايات وغير ذلك.

**الجدول رقم: (2-10): تطور عدد مناصب العمل المحدثة في إطار**

**برنامج TUP.HIMO، 2011-1999.**

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
48718	52172	4805	4683	6614	11543	14006	عدد الوظائف المحدثة
2011		2010	2009	2008	2007	2006	
12220		12098	15964	12973	19131	19936	عدد الوظائف المحدثة

\*المصدر: وزارة الاستشراف و الاحصائيات، حول تطور الاقتصاد الوطني لسنة 2011، أبريل 2012، ص59.

### ج - برنامج عقود ما قبل التشغيل :

يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتبار جهاز الإدماج المهني للشباب، وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز، ويقع مركز هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الاجتماعية، ويخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب للفئة التي تفوق أعمارهم 19 سنة، والحائزين على شهادة التعليم العالي، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين (تقتي سامي) والباحثين عن منصب شغل لأول مرة<sup>1</sup>.

وقد عرف هذا البرنامج تعديلات أهمها تحديد مدة عقد الإدماج وتعيين الأجر لهذا البرنامج (سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي، ثلاث سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية، وفي الهيئات والمؤسسات العمومية ذات التعبير الخاص).

### الجدول رقم: (2-11): تطور عدد مناصب العمل المحدثة في إطار

#### برنامج CPE ، 1999 - 2009.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
48718	52172	4805	4683	6614	11543	14006	عدد الوظائف المستحدثة
2009		2008		2007		2006	
21929		55977		62382		41375	عدد الوظائف المستحدثة

\*المصدر: وزارة الاستشرف و الاحصائيات، حول تطور الاقتصاد الوطني لسنة 2011، أبريل 2012، ص59.

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص

### د - الشغل المأجور بمبادرة محلية ( تشغيل الشباب) ESIL:

منذ بداية 1990، تمت إقامة الترتيبات المسماة بالبرامج المهنية للإدماج الشباب، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، جاءت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و12 شهرا وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية<sup>1</sup>، ويسير هذا الجهاز بالتنسيق بين وكالات التنمية الاجتماعية ومديريات النشاط الاجتماعي.

### الجدول رقم: (2-12) : عدد مناصب العمل المحدثة في إطار

#### ESIL:

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
62581	72500	72500	70500	89000	72500	79000	عدد الوظائف المحدثة
	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
	173023	62161	130976	131516	126266	104408	عدد الوظائف المحدثة

\*المصدر: وزارة الاستشرف و الاحصائيات، حول تطور الاقتصاد الوطني لسنة 2011، أفريل 2012، ص59.

إن التحليل الخاص بمناصب العمل المستحدثة في إطار برامج العمل المأجور، الذي اعتمده الدولة من خلال برنامج مناصب الشغل المأجور ذات المبادرة المحلية ESIL، خلال العقد 1999-2011، يقدم تشريحا واضحا لمساهمة هذا البرنامج في تشغيل اليد العاملة، وبالرغم من ارتفاع عدد المناصب المستحدثة، إلا أن هذا الجهاز تميز خلال الفترة الأخيرة بتذبذب عدد مناصب الشغل التي أنشأها.

1- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص 93-96.

ويمكن تلخيص مساهمة كل جهاز من الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في التشغيل الكلي في الجزائر خلال الفترة 1999-2011 في الجدول التالي:

الجدول رقم: (2-13): نسبة مساهمة الأجهزة المسيرة من طرف

الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في التشغيل الكلي (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
1.80	0.63	1.38	1.43	1.46	1.17	0.77	0.92	1.084	1.126	1.42	ESIL
.....	.....	0.23	0.61	0.72	0.46	0.60	0.66	0.07	0.074	0.10	CPE
0.12	0.12	0.16	0.14	0.22	0.22	0.13	0.15	0.25	0.27	0.18	TUP HIMO
2.83	2.66	2.82	2.87	2.94	2.45	2.30	2.30	2.69	2.49	2.12	IAIG
....	.....	4.59	5.05	5.34	4.3	3.8	4.03	4.09	3.96	3.82	المجموع

المصدر: حساب نسبة مساهمة كل جهاز في التشغيل الكلي انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

يلاحظ من خلال هذا الجدول السابق أن نسبة مساهمة الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في التشغيل الكلي تبقى ضعيفة جدا، وتقريبا مستقرة خلال الفترة 1999-2011.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/14 المؤرخ في 22/01/2004م كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني مهمتها تطبيق سياسة الدولة في محاربة الفقر والقضاء على البطالة، عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدكم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص، ويتضمن الدور الرئيسي للوكالة في تقديم الدعم والاستشارة والمراقبة



للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح مشاريعهم المجسدة في المناطق الريفية والحضرية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزل، وخاصة لدى فئة الإناث، وتنمية جح المقاوله التي تساعد الأفراد على اندماجهم الاجتماعي<sup>1</sup>.

### 1- مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تتمثل مهامها الأساسية في:

- يسير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول به.
- تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارات ومرافقتهم في تقييد أنشطتهم.
- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم مع الوكالة.
- تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية لتنفيذ مشاريعهم.

### 2- القروض المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تشرف الوكالة على تسيير ثلاثة صيغ للتمويل انطلاقا من سلعة صغيرة لتأمين

العيش:

- أ - قروض بدون فائدة: سلفة تقدمها الوكالة تصل كلفتها إلى 30.000 دج ولا يمكن أن تتعدى هذه القيمة ويكون خاصا لشراء المواد الأولية ويتم بين طرفين هم :  
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصاحب المشروع، حيث تمويل الوكالة هذا النوع من القروض بنسبة 90% من الكلفة الإجمالية وتكون المساهمة الشخصية لصاحب المشروع 10% من التكلفة الإجمالية.

1- مغني ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011م، ص 06.

**ب - التمويل الثنائي:** يتم بين البنك وصاحب المشروع ويكون خاصا بشراء العتاد والمواد الأولية، تتراوح كلفتها بين 50.000 دج إلى 100.000 دج ولا يمكن أن تتعدى هذه القيمة والبنك يمول هذه القروض بنسبة تراوح بين 95% و 97% من تكلفة المشروع وبمعدلات فائدة مخفضة من 10% إلى 20% من معدلات الفائدة التجارية المطبقة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتكون المساهمة الشخصية بين 3% و 5% من قيمة المشروع.

**ج - التمويل الثلاثي<sup>1</sup>:** يتم بين الأطراف الثلاثة (البنك، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصاحب المشروع) تتراوح قيمتها بين 100.000 دج و 400.000 دج، وهو كذلك خاص بشراء العتاد والمواد الأولية، حيث تمول هذه القروض من طرف البنوك بنسبة 70% من تكلفة المشروع، وبمعدل فائدة مخفض من 10% إلى 20% من معدلات الفائدة التجارية المطبقة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وبقروض من دون فائدة ب 25% إلى 27% من قيمة المشروع، أما المساهمة الشخصية فتقدر ب 3% إلى 5% من قيمة المشروع.

### 3- نتائج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

إن عدد الوظائف المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها وإلى غاية نهاية سنة 2012م، تقدر ب 677412 وظيفة، والجدول التالي يبين تطور عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في إطار هذا الجهاز منذ سنة 2005م و إلى غاية سنة 2012م:

1- مغني ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 08.

الجدول رقم: (2-14): تطور عدد المناصب المستحدثة من طرف

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان
677412	456917	295587	218421	127320	64171	38325	4994	عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة
/	4.77	3.04	2.31	1.39	1.39	0.43	0.06	نسبة مساهمة الوكالة في التشغيل الكلية %

\*المصدر : الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، [WWW.Angem.Dz](http://WWW.Angem.Dz)

تشير الإحصائيات الأولية في الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التوظيف الإجمالي تتزايد من سنة على أخرى، وهذا ابتداء من سنة 2005م التي تمثل سنة بداية الوكالة الوطنية في نشاطها إلى غاية نهاية سنة 2012م، حيث كانت تمثل نسبة 0.06% من إجمالي التشغيل الكلية أي ما يعادل 4994 وظيفة مستحدثة، وهي نسبة قليلة تفسر على أن الوكالة جديدة في سوق التشغيل وغير معروفة لدى المواطنين، لذلك كانت عدد طلبات التمويل قليلة وعدد الوظائف قليلة، ولكن من سنة إلى أخرى بدأت هذه النسبة في الارتفاع، حيث وصلت في سنة 2006م إلى 0.43% أي ما يعادل 38325 وظيفة مستحدثة، لتصل سنة 2010م إلى 3.04% أي ما يعادل 295587 وظيفة مستحدثة، في حين وصلت في سنة 2012م إلى 677412 وظيفة.

**المطلب الثالث: أجهزة أخرى مسيرة من قبل وزارات مختلفة**

لقد تطرقنا في هذا المطلب إلى آليتين صخرتا من أجل الحد من البطالة، تسييران من طرف وزاريتين مختلفتين ألا وهما: تجربة صندوق الزكاة، و وكالة تطوير الاستثمار .

**أولا: تجربة صندوق الزكاة**

في سنة 1991م، استحدثت الحكومة الجزائرية مؤسسة دينية لجمع أموال الزكاة، ومن ثم منح جزء منها كقروض متناهية الصغر لمساعدة الفقراء على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، و أطلق على المشروع اسم صندوق الزكاة، ويعتبر صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد.

ويتشكل صندوق الزكاة من ثلاث مستويات تنظيمية هي (اللجنة القاعدية)، والتي تكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، (اللجنة الولائية) وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، (اللجنة الوطنية) ونجد مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من : رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، تمثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها، ومهامه الأساسية تحتصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق ب (صندوق الزكاة ) في الجزائر، وسيتم صرف أموال صندوق الزكاة بناء على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى العائلات الفقيرة حسب الأولوية، وذلك إعطائها مبلغا سنويا أو سداسيا (كل سنة أشهر)، أو ثلاثيا (كل ثلاثة أشهر)، وهناك جزء من أموال الصندوق يذهب إلى

الاستثمار لصالح الفقراء عن طريق منح القرض الحسن، أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة و المصغرة<sup>1</sup>.

وعلى مستوى الحصيلة الوطنية لإجمالي الأموال المجمعة، فمنذ 2003، الملاحظ أن هناك تزايد في إجمالي زكاة الأموال المحصلة، بلغ سنة 2009 حدود 61.4 مليار دج، في حين أنه لم يتجاوز عتبة 12 مليار دج سنة 2003، مروراً بأكثر من 36.7 مليار دج العام 2005 وقرابة 48 مليار دج سنة 2007، مما أسهم صندوق الزكاة الجزائري في إنشاء أنشطة متعددة في العديد من المجالات تم من خلالها توظيف شخصين في المدى المتوسط لكل مشروع على الأقل، ولم توزع حوالي 4726 قرصاً حسناً منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2010، ولتوضيح أكثر نعرض أهم النتائج في الجدول التالي<sup>2</sup>:

#### الجدول رقم: (2-15): قروض الزكاة 2004-2010.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد القروض	256	466	857	1147	800	1400	3000

\*المصدر: غانم عبد الله، وحمزة فيشوش، إحداث وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص 10.

1- غانم عبد الله، وحمزة فيشوش، إحداث وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص 9.

2- غانم عبد الله، وحمزة فيشوش، مرجع سبق ذكره، ص 10.

على مستوى الحصيلة الوطنية لإجمالي الأموال المجمعة، وهو ما رافقه ارتفاع مذهل في عدد من القروض المتناهية الصغر التي قدمها للفقراء والبطالين، والتي أنجز عنها إنشاء مشروع صغير ومتوسط الحجم، وبإجراء عملية قياس بافتراض أن كل قرض سيؤدي إلى توظيف شخصين على الأقل، نستنتج أنه في سنة 2010 يتم توظيف 6000 شخص بطل على الأقل، ويعتبر هذا الأثر أثار مباشر للقروض الممنوحة بغض النظر عن الآثار غير المباشر للمشروعات.

- عائدات التوظيف المالية من أموال الصندوق الخاصة والاشتراكات المحصلة.
- الهبات والوصايا والإعانات المخصصة للصندوق.

### ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

لقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وضع استراتيجية هدفها تطوير الاستثمار، وذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة الترقية ودعم الاستثمار، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ولقد حدد الإطار العام والأسس النظرية لهذه الوكالة حسب المراسيم التالية<sup>1</sup>:

- المرسوم رقم 10.88 المؤرخ في 14 ذي القعدة 1408هـ الموافق لـ 12 جويلية 1415هـ والموافق لـ 21 جانفي 1990م. والمتضمن الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الوطنية لضمان الاستثمارات.
- بمقتضى القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 رمضان 1417هـ الموافق لـ 31 ديسمبر 1995م والمتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية.

1- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أمر متعلق بتطوير الاستثمار، 2001م، ص 1، ص 2.

وطبقا للمادة 21 من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار والذي ينص على أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي، ولقد حددت لها المهام الرئيسية التالية<sup>1</sup>:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المعنيين وغير المعنيين و إعلامهم ومساعدتهم.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

### 1- الهيئات المكملة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

لقد أسندت للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ثلاث هيئات أساسية قصد العمل على تحقيق الأهداف المرجوة منها وهي:

#### أ - المجلس الوطني للاستثمار: يرأسه رئيس الحكومة وهو مكلف بالمهام التالية<sup>2</sup>:

- اقتراح استراتيجيات أولويات الاستثمار.
- تحديد الامتيازات وأشكال دعم الاستثمار.
- تشجيع إنشاء وتنمية المؤسسات وتحديد الأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمار.
- إبداء الموافقة الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة لحساب الدولة والاستثمار.

ب - الشبكة الوحيد اللامركزي: وهو شباك تابع للوكالة ويضم الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار، ويقوم بتقديم الخدمات الإدارية مع الجهات والهيئات التي لها علاقة

1- شيبان اسيا، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسة، جامعة الجزائر، 2009م، ص 68-69.

2- صالح الصالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، القاهرة، مصر، 2004م، ص 184.

بالمشاريع، مثل المركز الوطني للسجل التجاري، مديرية الضرائب، الوكالة العقارية، لجان المشاريع المختلفة وترقيتها، ومديرية التشغيل، مديرية الخزينة العمومية والبلديات المعنية والتي تكون ممثلة في هذا الشباك الموحد من أجل تحقيق وتسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات و انجاز المشاريع بشكل لامركزي على مستوى الولايات المعنية<sup>1</sup>.

**ج - صندوق دعم الاستثمار:** وهو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية تكاليف أعمال القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات، حيث ينشأ هذا الصندوق في شكل حساب خاص و بجدد انجلى الوطني للاستثمار جدول النفقات التي يمكن إدخالها إلى هذا الحساب<sup>2</sup>.

**2- الإعانات الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** نميز بين نوعين من الإعانات وهما:

**أ - الإعانات المالية:** وتتمثل في:

- قروض بدون فوائد تمنحها الوكالة عن طريق صندوق دعم الاستثمارات.
- تخفيض نسب المساهمة الشخصية للأفراد المقيمين في المناطق الخاصة، وذلك حسب مستويات مبلغ الاستثمار وهي كالتالي:
- 5% عندما يكون مبلغ الاستثمار أقل أو يساوي واحد مليون دج.
- 8% عندما يكون مبلغ الاستثمار أكبر من واحد مليون دج أو أقل أو يساوي (02) مليون دج.
- 14% عندما يكون مبلغ الاستثمار أكبر من (02) مليون دج وأقل أو يساوي أربعة (04) ملايين دج.

**ب - الإعانات الجبائية:** وهي امتيازات تمنح وفق مرحلتين:

1- كرم درابي، صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006م، ص55.

2- كرم درابي، مرجع سبق ذكره، ص 56.



- مرحلة التأسيس:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق نسب منخفضة في مجال الحقوق الجمركية.
- الإعفاء محن رم قل الملكية فيما يخص المقتنيات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل.
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية.

- مرحلة انطلاق المشروع: بدء من انطلاق المشروع ولمدة تتراوح ما بين 3 إلى 10

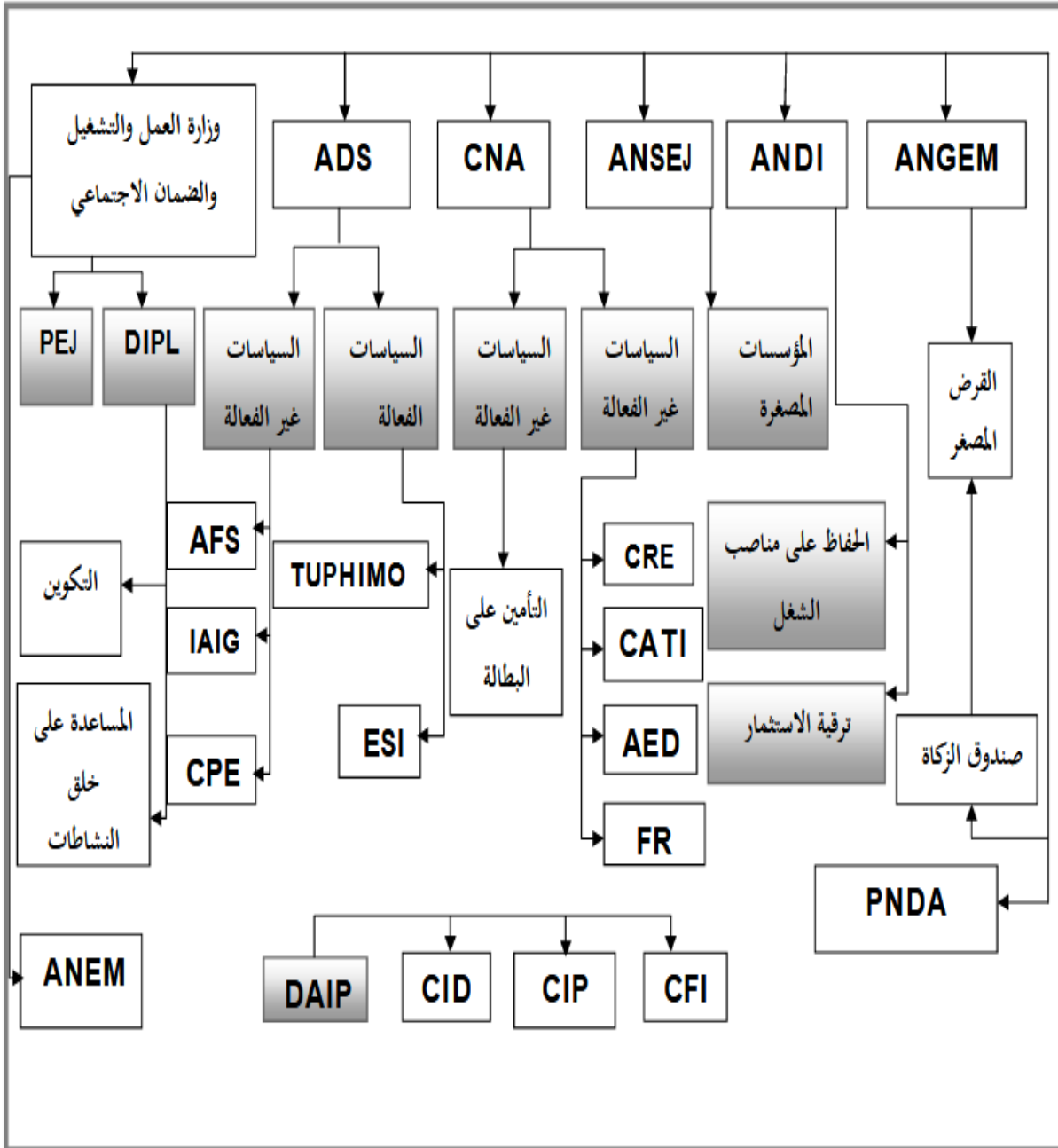
سنوات، تنقيد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي.
- الإعفاء من الدفع الخافي.

ومن أجل إعطاء أكثر فهم ووضوح لهذه الأجهزة قمنا بإعداد الأشكال التالية:

الشكل رقم (1-2): الأجهزة والبرامج المتخذة للحد من تفاقم مشكلة

البطالة



\*المصدر: دحماني محمد، مرجع سبق ذكره، ص219.

الشكل رقم (2-2): خصائص مختلف الأجهزة والبرامج للحد من تفاقم مشكلة البطالة

الأجهزة	الوصاية	المهمة	فئات الأفراد المعنية	النصوص
الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) والتي أنشئت في سنة 1990	وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي	تنظيم سوق العمل ووضع برامج خاصة بالتشغيل	جميع الأفراد الذين يعرضون خدمات عملهم	DAIP: 1-CID 2-CIP 3-CFI
وكالة التنمية الاجتماعية ADS	وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي *محافظة الحكومة	مساعدة الفئات المحرومة ترقية وتطوير التشغيل	الفئات المسنة (60 سنة فأكثر وبدون دخل) الأفراد الناطقين وبدون دخل الطلبة الجامعيين والذين يبحثون عن عمل لأول مرة	الشبكة الاجتماعية AFS IAIG التنمية الجماعية التساهمية: القرض المصغر برنامج TUPHIMO: الجزائر البيضاء برنامج عقود ما قبل التشغيل: CPE مناصب الشغل الموسمية ذات المبادرة المحلية ESIL
				الشبكة الجوارية لوكالة التنمية الاجتماعية
ANSEJ أنشئت سنة 1996	وزارة العمل التشغيل والتضامن الاجتماعي +محافظة من الحكومة	المساعدة على خلق نشاطات في صالح الشباب العاطلين عن العمل	طالبي العمل ضمن فئة السن 19-35 سنة مع إمكانية التمديد حتى سن الأربعين (40)	مؤسسات مصغرة لا تتجاوز تكاليف إنشائها 10 ملايين دينار
CNAC أنشئت سنة 1994	وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي	المساعدة على إعادة تسجيل العاطلين عن العمل للتأمين عن البطالة	الأفراد العاطلين بين 35 و50 سنة والمسجلين خلال 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل	-مراكز البحث عن عمل -الإعادة إلى الوضعية السابقة -التمويل لخلق نشاطات
ANGEM أنشئت سنة 2004	وزارة العمل و التشغيل والتضامن الاجتماعي	تسيير القرض المصغر	الشباب، المرأة التي تمارس العمل المنزلي، الحرف الصغيرة	قرض مصغر تتغير قيمته

<p>-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للاقتناء التجهيزات الضرورية الخاصة بالمشروع سواء في حالة الإنشاء أو التوسيع. -تخفيض الرسوم الجمركية إلى 05% في حالة اقتناء التجهيزات المستوردة من الخارج.</p>	<p>المستثمرين المحليين والأجانب</p>	<p>تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين</p>	<p>وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار</p>	<p>الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI</p>
<p>تقديم الدعم المالي وكذا القروض للفلاح عن طريق الهيئات المالية المتخصصة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)</p>	<p>المستثمرين المحليين في القطاع الفلاحي.</p>	<p>إعادة بناء المجال الفلاحي وحماية الموارد الطبيعية (ماء وتربة) وإستصلاح الأراضي الفلاحية.</p>	<p>وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.</p>	<p>البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA</p>
<p>تقديم مبالغ مالية للفقراء المسلحين لدى الصندوق وجزء من حصيلة الزكاة يخصصه الصندوق للقادرين على العمل (القرض الحسن).</p>	<p>ذوي الاحتياجات الخاصة القادرين على ممارسة نشاط ما الأسر الفقيرة وكذا المنتجة أصحاب الحرف المتخرجون من الجامعات ومراكز التكوين المهني</p>	<p>تفعيل سياسة التكافل الاجتماعي من خلال إستراتيجية الصندوق والتي تقوم على فكرة مفادها "لا نعطيه ل يبقى فقيراً إنما ليصبح مركزياً"</p>	<p>وزارة الشؤون الدينية والأوقاف</p>	<p>صندوق الزكاة</p>

المصدر: دحماني محمد أدريوش، مرجع سبق ذكره، ص 220 .

## خاتمة الفصل:

تشير الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة باعتبارها أولوية وطنية إلى تحسين وضعية التشغيل خاصة على مستوى تقليص الفجوة الحاصلة ما بين عروض العمل والطلب عليه، حيث أشرنا إلى أنه تم تسجيل تراجع محسوس في هذا المجال عن طريق استحداث أجهزة وبرامج للتشغيل الرامي إلى الإدماج المهني وقصد تعدد عروض العمل عملت على إنشاء هياكل وآليات لدعم وتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، حيث عبرت المعطيات عن مساهمة هذه الآليات في ما لا يقل عن 1.518.401 منصب شغل، مما يؤكد آراء الخبراء الاقتصاديين على أن إنعاش الشغل لن يتطور إلا بدعم وتحفيز القطاع الخاص وهو ما يبقى رهينا بمدى ميل الفاعلين الاقتصاديين إلى الاستثمار، وكذا قدرة الهياكل والأجهزة على تعبئة الفاعلين والناشطين الاقتصاديين حول هذه الأهداف من خلال تنمية المبادرات المقاولاتية لدى الشباب الحامل للمشاريع التي تحتاج إلى الدعم المالي والمرافقة التقنية، وذلك بهدف ضمان تطوير وضعية سوق العمل بالجزائر.

إن فالرهان اليوم يتمثل في:

- ✓ استحداث مناصب شغل جديدة في مختلف القطاعات.
- ✓ إحداث مسالك جديدة مع الاستراتيجيات القطاعية تعمل على تمثين الروابط بين عالم التكوين وعالم الشغل.
- ✓ تشجيع البحث والابتكار وتكوين جسور مفيدة بين الجامعة والمقولة لكي تصبح أداة فاعلة لرفع التنمية الاقتصادية

الفصل الثالث

## الفصل الثالث

### تمهيد

يعتبر الإهتمام بقضايا التشغيل و تكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي تواجهها دول العالم بما فيها الجزائر، الأمر الذي يحتم عليها توفير الشروط اللازمة و وضع هياكل قوية و متخصصة و انتهاج استراتيجيات اقتصادية رشيدة تسمح لها بتحقيق الأهداف المرجوة. لقد تميز سوق الشغل بالجزائر مند النصف الثاني للثمانينات الى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 3%، فالأزمة الإقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة قد أدت الى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، و من أجل التصدي لظاهرة البطالة كان لزاما على الدولة انتهاج سياسة واضحة من أجل التخفيف من معدلات البطالة ابتداء من أواخر سنة 1999، حيث تم تسطير عدة برامج و آليات ساهمت في ترقية التشغيل و محاربة البطالة لهذا حتمت علينا دراستنا التطرق لأهم هذه البرامج المعتمدة من طرف الدولة، تحديات و معوقات نجاحها في الجزائر من خلال مبحثين و هما :

- ❖ المبحث الأول: الإجراءات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر.
- ❖ المبحث الثاني: تحديات، معوقات و دراسة تقييمية.

**المبحث الاول: الإجراءات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر**

لقد عانت الجزائر نتيجة السياسات الداخلية و التغيرات العالمية من ضغوطات كبيرة منذ نهاية التسعينات متمثلة في مجموعة من الاختلالات الداخلية كالمديونية و خارجية تدهور أسعار المواد الأولية، و بغية معالجة هذه المشاكل برزت الحاجة الماسة الى برامج (سياسات) تصحيحية، لكن لم يسلم تطبيق هذه الاصلاحات من الآثار السلبية التي أدت الى تفاقم مشكلة البطالة لهذا سنحاول في هذا المبحث التعرف على أهم الاصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر و لو بشكل مختصر حتى يتسنى لنا معرفة أثر تلك الاصلاحات على مستوى التشغيل.

**المطلب الأول: تجربة الجزائر في ترقية سياسة التشغيل خلال الفترة "1990-2017"**

مر الاقتصاد الجزائري بمرحلتين مهمتين خلال هذه الفترة، بدأت المرحلة الأولى مطلع التسعينات حيث صاحبها ارتفاع كبير لمعدلات البطالة بسبب انخفاض سعر البترول، وتليها المرحلة الثانية و التي عرفت انتهاج الحكومة سياسة تنموية توسعية من خلال برامج الانعاش الاقتصادي و دعم النمو و توطيد النمو.

**أولاً: سياسة الاصلاحات الاقتصادية في الفترة "1990-2000":**

رغم الاصلاحات الاقتصادية المتعددة في نهاية الثمانينات إلا أن استفحال الأزمة أثرت سلباً على الأوضاع الداخلية في انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة ، و تضخم الديون و شح مصادر التمويل الخارجي، هذه الوضعية جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة و استيراد التجهيزات و المواد الأولية مما أدى الى تراجع معدلات النمو و تسجيل معدل عالي من البطالة ، حيث بات من الضروري الشروع في



انتهاج سياسة اقتصادية أكثر نجاعة و أكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي، وذلك بتطبيق برامج استعجالية، فكان ذلك بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي<sup>1</sup>.

**أ - برنامج التعديل الهيكلي:** التعديل الهيكلي في محتواه الواسع يعني ضرورة تصحيح الاختلالات المالية و النقدية الخارجية و الداخلية، التي تسبب عموما مديونية خارجية عالية، أي عجز في ميزان المدفوعات الجارية، و في ميزانية الدولة<sup>2</sup>.

لقد عرف قطاع الشغل في الجزائر أزمة حادة خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، بسبب الشروط المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي التي تمحورت أغلبيتها على:

- مواصلة تصحيح الاختلالات الهيكلية للوصول الى الاستقرار الكلي بهدف إعادة بعث النمو.
- التركيز على مصادر النمو وتحرير الاقتصاد .

وهذا ما كان له بالغ الأثر على معدل البطالة فقد عرفت تزايد مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات تسريح الجماعي للعمال نظرا لاجراءات إعادة الهيكلة الصناعية من جهة و انتهاج لنهج الخصوصية الذي كان له دور كبير في تفاقم ظاهرة البطالة<sup>3</sup>.

### - آثار البرنامج على الاقتصاد الوطني:

- قدر عدد المؤسسات التي لم تدرج ضمن الاستقلالية المالية 1323 مؤسسة تشغل 220000 عامل، و التي أحيلت الى الخصوصية بمعدل 2,5% سنويا.

1- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سبق ذكره، ص241-242.

2- أحمد شفير، الاصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل-حالة الجزائر-،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001،ص128

3- بن عزة محمد -شليل عبد اللطيف، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل و القضاء على البطالة في الجزائر،ملتقى دولي:استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة،المسيلة،12-13 نوفمبر، ص05.

- تم التنازل عن 1000 مؤسسة لفائدة العمال، و الذين يقارب عددهم 20000 من مجموع 50000 عامل.
- عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 94-97 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 عمومية و 85 مؤسسة خاصة<sup>1</sup>.
- إن خمسي طالبي العمل من فئة النساء حيث مست البطالة 47800 امرأة سنة 1996م بعدما كان عدد البطالين 125000 سنة 1992 من نفس الفئة.
- زيادة العمل المؤقت عن العمل الدائم و هذا ما أثر على السياسة العامة الاقتصادية<sup>2</sup>.

**ب - قطاع الشغل في الفترة "1993-2000":** لقد عرف قطاع الشغل تخصيصات مالية ضمن الميزانية العامة، لكن هذه التخصيصات لم تسلم هي الأخرى من التقليل جراء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و سياسة التقشف المنتهجة في ذلك الفترة مما أثر على خلق مناصب الشغل و الجدول التالي يوضح ذلك<sup>3</sup>:

1- بن عزة محمد -شليل عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره،ص06.

2- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سبق ذكره،ص183.

3- بن عزة محمد ،شليل عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره،ص06.

## الجدول رقم (3-1): نصيب قطاع الشغل من الميزانية العامة

السنوات	نسبة النفقات العامة من PIB	مجموع التحويلات لقطاع التشغيل (مليار دج)	نسبة تحويلات التشغيل لمجموع التحويلات	المعدل السنوي لنمو التشغيل
1993	32.8	2000	2.12	-
1994	31	2200	1.96	10
1995	29.4	2550	2.09	15.9
1996	28.2	2500	1.69	2
1997	30.4	3000	1.82	20
1998	31.2	3800	1.77	26.66
1999	29.9	6250	2.64	64.47
2000	28.9	7900	3.15	26.4

\*المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

يبين الجدول أعلاه تدني نسبة الانفاق العام بالنسبة ل PIB، حيث انخفضت نسبة النفقات العامة من 32,8% سنة 1993 الى 31% سنة 1994، حيث كان تقليص النفقات العامة ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي، كذلك نلاحظ قلة في تحويلات مخصصة للتشغيل حيث سجل سنة 1993 (2000مليار دج) و(3000مليار دج) سنة 1997، حيث كانت هذه الزيادات جد بطيئة مما أثر على خلق مناصب الشغل و زيادة معدل البطالة، رغم ارتفاع هذه المخصصات الى 6250 مليار دج سنة 1999، و7900مليار دج سنة 2000، إلا أن معدل البطالة واصل الارتفاع الى 29,29% سنة 1999 و 29,80% سنة 2000، وكان السبب عدم تعافي الاقتصاد الوطني من مخلفات برنامج التعديل الهيكلي.

و الجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة "1990-2000"

## الجدول رقم (3-2): معدل البطالة في الجزائر "1990-2000"

## المرحلة الأولى

1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
28.10	24.36	23.15	23.80	21.20	19.70	النسبة%
	2000	1999	1998	1997	1996	السنوات
	29.80	29.29	28.02	26.41	27.99	النسبة%

**Source:** CNES, commission «perspectives de développement économique et social», rapport regards sur la politique monétaire en algerie,2005,p152.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات البطالة شهدت تطور سريع خلال السنوات "1990-2000" و هي الفترة محل الدراسة ، و التي تميزت باتباع الجزائر برامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، و التي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبا بتطهير مالي لهذه الاخيرة، غير انها لم تمس التشغيل، الامر الذي أدى الى تفهقر الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية و الخاصة، أمام هذا الواقع المأساوي و في ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توظيف النمو كما سوف نرى.

### ثانيا: برامج الاستثمارات العامة و واقع التشغيل في الفترة "2001-2017":

أ - برنامج الإنعاش الاقتصادي "2001-2004": هو برنامج مهم و ضخم رصدت له إمكانيات مالية معتبرة تقدر بـ 525 مليار دج أي 7,7 مليار دولار<sup>1</sup>، موزعة على أربعة سنوات 2001-2004، يكتسي هذا البرنامج أهمية بالغة من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية، بغية تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى و تهيء الأرضية المناسبة للمنافسة الشديدة، لمباشرة شراكتها مع الاتحاد الأوروبي و انضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة هذا من جهة ، و القضاء على الفقرة التخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى. وكان البرنامج يهدف الى ثلاثة محاور أساسية:

- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة.
- تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وبالتالي توفير الشروط المناسبة لجلب الاستثمار الاجنبي.
- توفير المزيد من مناصب الشغل للتخفيف من ظاهرة البطالة التي بلغت مستويات حرجة<sup>2</sup>.

1- التقدم في مجال التنمية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول، الجزائر المغرب تونس، السداسي الثاني 2004، ص263-271.

2- غرزي سليمة، دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص127.

## الجدول رقم(3-3):مضمون مخطط دعم الانعاش الاقتصادي

2004-2001

المجموع	المجموع	2004	2003	2002	2001	سنوات القطاع
40.1%	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	اشغال كبرى و هياكل قاعدية
38.8%	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية و بشرية
12.4%	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري
8.6%	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الاصلاحات
100%	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص87

إن الجدول أعلاه يبين لنا أن قطاع الاشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خص بأكثر نسبة من اجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج ، و هذا ما يدل على عزم الحكومة تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع مما سيساهم في انعاش المؤسسات الانتاجية الوطنية مما يؤدي الى توفير مناصب شغل، كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية و البشرية 38,8% من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، هذا دليل على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي، أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم ينل إلا 12,4% من اجمالي المبلغ ، فيما يخص دعم الاصلاحات فقد حضي بـ 8,6% من اجمالي المبلغ وجه اساسا لتمويل الاجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف الى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات.ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة، بحيث منذ انطلاقه سمح بإنشاء 751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و 292882 منصب مؤقت، و قد استفادت المؤسسات الخاصة

بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004، و هذا العدد يفوق عدد المناصب المتوقعة و المقدرة بـ 713150 وبالتالي هذا البرنامج قد حقق أهدافه و بزيادة قدرها 38662 منصب شغل<sup>1</sup>.

**ب - البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005-2009":** أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 07 أبريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمسة سنوات 2005-2009، و هو مشروع يهدف الى تدعيم النمو، رصد له 4200 مليار دج<sup>2</sup>، جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق اقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، و ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ سنة 2004 حدود 38,5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف الى ما يقارب 34,1 مليار دج في السنة ذاتها<sup>3</sup>. كانت أهداف هذا البرنامج ترمي إلى تدعيم النمو و تحقيق التنمية.

1- سليم عقون، أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية-،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص69.

2- منصورى الزين، تداعيات سياسات الاصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر-حالة الجزائر-، عنوان الملتقى مجهول، جامعة سعد دحلب، البليلة، 2006، ص10.

3- ودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2009، ص202-203.

الجدول رقم(3-4) :مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو"2005-

"2009

النسب %	المبالغ بالملايير دج	القطاعات
45,5%	1.908,5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40,5%	150,00	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8%	10,15	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
48%	4,0	تطوير الخدمة العمومية و تحديثها
1.1%	50,0	برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100%	4.202,7	المجموع

المصدر : نشرية صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار،أفريل 2005.

يبين لنا الجدول أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يحتل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج ،وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات السكن، التربية، مشاريع التنمية المحلية، التعليم العالي، يحتل برنامج تطوير المنشآت الأساسية حوالي 40,5% من اجمالي البرنامج و يأتي قطاع النقل فيصدر اهتمامات هذا البرنامج و يليه قطاع الاشغال العمومية، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فيتضمن 5 قطاعات رئيسية تتمثل في الفلاحة، الصناعة، الصيد البحري، ترقية الاستثمار، السياحة. ثم برنامج تطوير الخدمة العمومية و الهدف منه تحسين الخدمة العمومية، أما برنامج تطوير تكنولوجيا الاتصال فكان يهدف الى فك العزلة عن المناطق النائية.

ساهم برنامج دعم النمو في انشاء 122000 منصب شغل الى غاية سنة 2007 منها 756000منصب شغل دائم أي ما يقارب 62% من المناصب المستحدثة، بمعدل 400000منصب عمل سنويا<sup>1</sup>.

1- غرزي سليمة، دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص129.



ج - برنامج توظيف النمو الإقتصادي "2010-2014": جاء برنامج توظيف النمو الإقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 286مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي<sup>1</sup>:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534مليار دج.

#### الجدول رقم (3-5) : مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي "2010-2014"

المبلغ (مليار دج)	القطاع
9386,6	التنمية البشرية
379	الخدمة العمومية
6447	المنشآت القاعدية
أكثر من 895	الجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية
250	البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الإتصال

Source: programme de développement quinquennal 2010-2014.

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي و تحسين ظروف السكن كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة و الرياضة، كما خصص ما يقارب 40% من موارده لمواصلة

1- عثمانى و بوحسان، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مؤتمر بعنوان تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 9-10.

تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية، دعم التنمية الريفية ،  
ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ساهم هذا البرنامج في مجال الشغل بمبلغ قدره 350مليار دج من اجمالي البرنامج  
لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و دعم إنشاء  
المؤسسات الصغيرة و تمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة.

والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة"2001-2013".

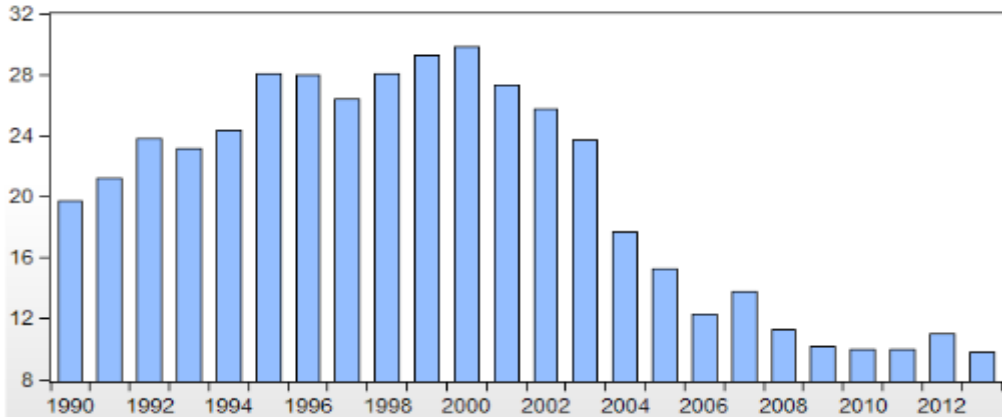
الجدول رقم (3- 6): معدل البطالة في الجزائر "2001-2013" المرحلة الثانية

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة%	27.30	25.70	23.72	17.65	15.30	12.30	13.80
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
النسبة%	11.30	10.2	10.00	10.00	11.00	9.8	

**Source: CNES,commission «perspectives de développement  
économique et social», rapport regards sur la politique monétaire en  
algerie2005,p152**

نلاحظ من خلال الجدول أن خلال الفترة 2001-2010 و مع ارتفاع أسعار البترول  
أعطى دفعا قويا للسياسة المالية، مما ساهم في تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي،  
إن اتباع الجزائر لعدة برامج تنموية و إعطاء الأولوية لمكافحة البطالة، و التي ساهمت  
في خفض معدلات البطالة بحيث انخفضت نسبتها الى 15,3 % سنة2005، و  
10,2% سنة 2009، و 10% سنة 2010، كما بلغت 11 % سنة 2012 و هذا راجع  
الى مساهمة بعض القطاعات خاصة البناء و الاشغال العمومية في امتصاص عدد كبير  
من اليد العاملة.

## الشكل رقم: (1-3) تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة "1990-2013"



\*المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول (3-6)

### المطلب الثاني: أجهزة و برامج التشغيل المنتهجة بهدف القضاء على البطالة

إن ارتفاع معدلات البطالة منذ منتصف التسعينات أدى بالدولة الى التدخل عن طريق انشاء هيئات لدعم التشغيل هذه الهيئات تتمثل في الآتي:

**أولاً: جهاز الإدماج المهني للشباب:** تأسس منذ مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية، والإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية، و كان هدف الجهاز إزالة و تصحيح النقائص و التركيز على المبادرة و الشراكة المحلية، كما يهدف الى جعل الشباب يكتسبون خبرة مهنية داخل وحدة انتاجية أو إدارة لفترة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهراً.<sup>1</sup>

1- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سبق ذكره، ص257

**ثانيا: صندوق دعم تشغيل الشباب:(FAEJ)**

تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1989، الهدف منه تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية أو إنشاء أو ما يسمى بالتعاونيات، حيث يساهم فيها الشباب بـ 30 % والباقي تساهم به البنوك<sup>1</sup>.

**ثالثا:الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:(CNAC)** تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة الى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال و تتمحور هذه النشاطات حول الاجراءات التالية:

- دفع تأمين من البطالة و مراقبة المنظمين الى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا.
- الدعم و المساعدة من أجل الرجوع الى العمل.
- المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين<sup>2</sup>.

**رابعا:وكالة التنمية الإجتماعية:(ADS)** أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمرسوم تنفيذي رقم 96-223 الصادر بتاريخ 29 جوان 1996، مهمتها محاربة الفقر، البطالة و التهميش الإجتماعي، كما أوكلت لها مهمة تسيير و متابعة العقود ما قبل التشغيل (CPE)، العمل المؤقت (ESIL)، و الاعمال ذات المنفعة العامة ،كما تعمل على إدماج طالبي العمل وفقا لما يتوفر من مناصب عمل، و حسب وزارة العمل تم إدماج حوالي 35344 خريج جامعة في إطار هذه الوكالة الى غاية سنة 2000<sup>3</sup>.

1- علوني عمار، دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة-دراسة تقييمية بولاية سطيف، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة ،جامعة المسيلة،يوم 15-16 نوفمبر 2011،ص5.  
2- ترير علي، استراتيجية التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة البطالة، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة،جامعة المسيلة،15-16 نوفمبر 2011،ص9.

3- Cnes,rapport national sur le développement humain, pnud, 2006,pp55-65

**خامسا: الوظائف المأجورة بمبادرة محلية:** في سنة 1990 تبنت الحكومة جهازا يهدف الى إنشاء مكثف لمناصب الشغل لمدة سنة واحدة تقتصر هذه الوظائف على الأشغال غير المنتجة و القليلة التأهيل، سمح هذا الاجراء بتوظيف حوالي 2500 شاب في سنة 2004، إلا أن هذه الوظائف المنشأة مؤقتة تتركز في مجملها في القطاع الخدمي<sup>1</sup>.

**سادسا: الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة :** انشئ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء و التعمير، الاهداف الرئيسية لهذا البرنامج هي تنمية و تطوير المجتمعات السكانية الأقل نموا بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة مع تطور و صيانة الهياكل العمومية و ذلك بتطبيق الاشغال ذات المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية من صيانة الملحقات من طرف البلدية و الولاية ، وقد سمح هذا الجهاز بإنشاء 175131 حوالي منصب شغل<sup>2</sup>.

**سابعا:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:(ANSEJ)** لقد اعتمدت الحكومة جهازا جديدا لتأطير سياسة دعم التشغيل في 2جويلية1996، و المتعلق بدعم تشغيل الشباب مع تحديد أشكال هذا الدعم، وتكلفت بتأطير و تطبيق هذا الجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويهتم هذا الجهاز بثلاث نقاط أساسية:

- إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق.
- تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي و المالي فيما يخص تقييم الاخطار و اتخاذ الآراء لتمويل المشاريع.
- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة و الاستشارة<sup>3</sup>.

1- علوني عمار، دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة-دراسة تقييمية بولاية سطيف، مرجع سبق ذكره، ص5.

2- مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سبق ذكره، ص111.

3- غرزي سليمة، دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص111.

**ثامنا: عقود ما قبل التشغيل : (CPE)** يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية و الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة ، و يهدف الى زيادة العروض و تشجيع و تسهيل ادماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل.<sup>1</sup>

**تاسعا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)** تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات و الهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع و دراستها و من تم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، تهدف الى تشجيع و تطوير الإستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها و تطبيق المزايا الجبائية المرتبطة بالإستثمار و الذي ينعكس ايجابا في احداث مناصب العمل.<sup>2</sup>

**عاشرا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: (ANGEM)** انشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 9/94 المؤرخ في 77/9/7334 و هي آلية جديدة تهدف الى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة و دعمها و متابعتها، يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفيين و النساء الماكثات بالبيت و تتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 دج و 400000 دج.<sup>3</sup>

**الحادي عشر: الوكالة الوطنية للتشغيل: (ANEM)** هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري انشأت بموجب المرسوم التنفيذي 259-90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل و المكمل للأمر رقم 42-71 المؤرخ في 17 جوان 1971، و بذلك فان الوكالة تعتبر

1- غالم عبد الله، إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص5.

2- دحماني محمد أديوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، مرجع سبق ذكره، ص225.

3- علوني عمار، دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة-دراسة تقييمية بولاية سطيف، مرجع سبق ذكره، ص6.

من بين أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، وتتكون من المديرية العامة، 11 مديرية جهوية و حوالي 165 وكالة محلية، تكمن مهامها الأساسية في تنظيم سوق الشغل و تسيير العرض و الطلب<sup>1</sup>.

**الثاني عشر: تجربة صندوق الزكاة:** تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري في سنة 2003، حيث كان ينشط عن طريق اللجان (المركزية و الولائية القاعدية) ، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب مرسوم تنفيذي و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جمع موارد الزكاة و توزيعها و تحديد طرق صرفها ، من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين و يسدد في أجل لا يتعدى أربع سنوات<sup>2</sup>.

1- بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مذكرة

ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص73.

2- دارني سميرة، صندوق الزكاة بين الواقع و الآفاق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة

الجزائر، 2010، ص114.

الجدول رقم (3-7): أجهزة و برامج الشغل

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات و الاشخاص المعنيين	الاجهزة
الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM التي انشأت عام 1990	وزارة التشغيل و التضامن الوطني	-ضبط سوق العمل - تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل	كل طالبي مناصب شغل	
وكالة التنمية الإجتماعية انشأت عام 1996 ADS	وزارة التشغيل و التضامن الوطني مصالح رئاسة الحكومة	-إعانة السكان المحرومين -ترقية تطوير التشغيل	-الأشخاص بسن 60 فما أكثر بدون مداخيل -الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل -الجامعيين و التقنيين -السامين الباحثين عن أول منصب شغل	-المنحة الجغرافية للتضامن 1000دج -تعويض النشاط ذو المنفعة عامة3000دج -قرض ما قبل التشغيل4500دج -القروض المصغرة - برنامج التنمية الجموعية -الخلايا الإجتماعية الجوارية
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 53 فرع جهوي انشأ عام 1996	مصالح رئاسة الحكومة+وزارة التشغيل و التضامن الوطني	الإعانة على إنشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطل عن العمل	طالبي مناصب التشغيل سنهم بين 19-35 سنة مع امكانية التوسيع لذوي 40 سنة	المؤسسة المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 1994	وزارة العمل و الضمان الإجتماعي	إدماج العاطلين على العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	-العاطلين من 35-50 سنة المسجلين منذ 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل - المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	مركز البحث حول التشغيل مركز إعادة العمل المستقل ، التكوين،تغيير النشاط،تمويل انشاء النشاطات ب 5ملايين دج كحد أقصى
الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل جانفي 2004	وزارة التشغيل التضامن الوطني	تسيير القروض المصغرة	-النساء بالمنازل -الحرفيين الصغار المستفيدين من الشبكة الإجتماعية -الشباب العاطلين عن العمل	القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 5000و400000دج

\*المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي.



### المبحث الثاني: تحديات، معوقات وآفاق سياسة التشغيل.

إن السياسة الوطنية المنتهجة في مجال التشغيل ركزت على أهداف كثيرة سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ذلك بقصد جعل تلك أكثر واقعية و قبولا في الوسط الإقتصادي و الإقتصادي الجزائري و مع ذلك فإن تلك السياسة واجهت تحديات و صعوبات قللت من فعاليتها، لذا سنتطرق في هذا المبحث الى أهم هذه التحديات وكذا تحديد الآفاق المستقبلية لسياسة التشغيل قصد الحد من زيادة البطالة.

#### المطلب الأول: تحديات و معوقات سياسة التشغيل

إن حجم المعوقات و التحديات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب، كبيرة و معقدة باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها شريحة الشباب أكثر من ثلثي المجتمع و يمكننا حصر التحديات في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- عجز في اليد العاملة المؤهلة، و عدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين و احتياجات التشغيل.
- وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري و المالي و الذي يشكل عائقا امام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات و صعوبة الحصول على القروض البنكية.
- ترجيح النشاط التجاري ( الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.

1- سرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة، ملتقى سياسة التشغيل و دورها في تنمية

الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 افريل 2011، ص 13

▪ ضعف روح المبادرة المقاولة، لاسيما عند الشباب و ضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع الى تفضيل العمل المأجور.

▪ عدم التحكم في الآليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل.

### **التدابير والحلول المقترحة لفاعلية أداء سياسات التشغيل:**

من بين العوامل التي تساعد على نجاح ورفع فاعلية السياسة العامة في مجال التشغيل، مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ - بالنسبة للسياسات العامة للتشغيل: يتحكم في نجاح هذه السياسات عدة اعتبارات وعوامل يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

▪ ضرورة بناء هذه السياسة على دراسات ومعطيات حقيقية بمشاركة الهيئات والمؤسسات المعنية بعالم الشغل، في مختلف المستويات والمؤسسات المعنية بذلك من بعد أو من قريب، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار آراء واقتراحات هذه الهيئات والمؤسسات قدر الإمكان. والابتعاد قدر الإمكان عن القرارات العشوائية التي لا تقوم على مثل هذه الدراسات.

▪ الاستمرارية في تطبيق السياسات المرسومة، وعدم تغييرها من أجل التغيير، قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه.

▪ العمل على تكييف وتعديل محاور وعناصر هذه السياسة بما يتلاءم والمستجدات التي تفرضها المتغيرات الداخلية والخارجية، والعراقيل الميدانية، وذلك بجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع المستجدات والمتغيرات التي يقتضيها الواقع العملي، حيث أنه كثيرا ما تتميز القرارات المتخذة على مستوى الإدارات المركزية بطابع الأوامر التي لا تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذها العراقيل الميدانية.

**ب - بالنسبة لأنماط التشغيل:** يجب أن تتميز هذه الأنماط والأشكال بطابع الديمومة والاستمرارية، والابتعاد قدر الإمكان عن أنماط التشغيل الهشة التي لا تعالج مشكل البطالة بصفة نهائية، بقدر ما تكون مجرد مسكنات مؤقتة لا تلبث أن تفقد مفعولها مع الوقت، الأمر الذي يطرح مشاكل البطالة من جديد.

كما يجب السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل من خلال هذه الأنماط بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة لها، ووضع الآليات العملية لتقييم مدى تقدم تطبيق هذه التدابير، وتقييم المعوقات والإشكالات التي واجهت تطبيقها، بهدف تصحيح مسارها وكيفياتها بشكل مستمر.

**ج - بالنسبة للمشاريع والبرامج الهادفة لخلق مناصب العمل:** إن دور هذه المشاريع يخلق فرص العمل للفئات الباحثة عنه يتوقف بالدرجة الأولى على:

- تشجيع الدولة والسلطات العمومية المركزية منها والمحلية لإنشاء هذه المؤسسات، وذلك بوضع قوانين تضمن تسهيل الإجراءات، وإزالة العقبات الإدارية، وتسهيل حصولها على الأراضي والمحلات المناسبة لها، ومدتها بالإرشاد والاستشارة التكنولوجية، وتمكينها من الإعلام الاقتصادي المطلوب، وفتح السواق الوطنية أمام منتجاتها، ومساعدتها على دخول الأسواق الدولية.
- تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية في المراحل الأولى للإنشاء لتمكين المؤسسين والمستثمرين والمبادرين بهذه المؤسسات من تجاوز الصعوبات التي عادة تطرح في بداية الطريق، ذلك أن قلة الموارد المالية، أو انعدام التسهيلات البنكية، كثيرا ما تكون أهم الصعوبات والعراقيل بل والتحديات التي تواجه المبادرة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- خلق شبكة ربط بينها وبين المؤسسات الكبيرة لإقامة سوق محلية للمقاولة الثانوية، وتسهيل العلاقات بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى بما يضمن قيام تعاون وثيق بينهما.
- تمكينها من الحصول على اليد العاملة ذات التكوين المناسب، وذلك بربطها بشبكة التكوين المهني، والجامعي، وخلق حوافز وتشجيعات تمكنها من استيعاب الفئات المتخرجة من هذه المؤسسات التكوينية والالتحاق بها، مثل تخفيض الضرائب عليها مقابل توظيفها لهذه الفئات، أو إعفائها منها، أو من أعباء الضمان الاجتماعي، أو بعض رسوم الاستيراد أو التصدير، أو من الرسوم المفروضة على المواد الأولية... الخ. وذلك كله من أجل تمكينها من القدرة على التوسع والازدهار، وبالتالي القدرة على خلق المزيد من مناصب العمل، وبالتالي استيعاب أكبر قدر ممكن من العمال.
- إدماجها ضمن مخططات التنمية الوطنية، وتمكينها من الاستفادة من كافة التدابير القانونية والمالية التي تقرها الدولة لصالح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وإشراكها في مجهود التنمية كقوة فاعلة ومساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية. وذلك بمنحها المكانة والدور الفعال في إنجاز المشاريع كشريك اقتصادي كامل الحقوق.
- توفير التكفل بدراسات تقييم الجدوى الاقتصادية عند تقديم المشاريع الجديدة، أو توسيع أو تطوير المشروعات القائمة، عن طريق تسهيل الخدمات الاستشارية وخدمات الخبراء. ذلك أن الكثير من المشاريع تفشل من بدايتها بسبب نقص الجدوى الاقتصادية أو الجدوى الاجتماعية.
- تمكينها من الحصول على المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالعرض والطلب والمعطيات الخاصة بتطور ونمو، أو تراجع السوق المحلي والدولي، وتلك المتعلقة بالتصدير والاستيراد وغير ذلك من المعلومات التي تساعد أصحاب هذه المؤسسات على التخطيط السليم، والتسيير الواعي.

■ تمكينها من الحصول على الخبرة الاستشارية في مجال التغلب على مشاكل الإنتاج والتوزيع، وتقنيات تسيير الموارد الاقتصادية، والبشرية، وغير ذلك من خبرات الدعم التكنولوجي والإداري والتنظيمي الضروري لكل فرع من فروع النشاط المختلفة.

■ إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتفاقات والبرتوكولات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول أو التجمعات الاقتصادية، وكذا ربطها بينوك المعلومات، قصد دعم هذه المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد والمبادلات التجارية. ومدها بالمعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالعرض والطلب على المستوى الوطني والدولي. وكذا إدماجها في النشاطات الترويجية التي يتم تقديمها هدف تسهيل تسويق المنتجات والسلع محليا ودوليا، عن طريق وسائل الإعلام والاتصال والمعارض وغيرها.

■ توفير الخدمات الموجهة لبعض الفئات المهنية أو الاجتماعية، كالشباب، أو النساء، أو ذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف مساعدتها على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة متكيفة مع خصوصياتها، ومساعدتها على الاندماج في المنظومة المؤسساتية الوطنية.

■ تشجيع وتعميم التسهيلات والخدمات الداعمة للإبداع والتطوير، بما فيها تقديم الحوافز والجوائز، عن الأعمال والإنتاج وإدارة المؤسسات الناجحة، وكذا تلك المتعلقة ببراءة الاختراعات والاكتشافات الصناعية والعلمية.

في النهاية، يمكننا أن نسجل من خلال هذه الآليات العديدة والمتنوعة التي شكلت معالم السياسة الوطنية لتشغيل، واجب الاعتراف بكثافة وجدية وأهمية هذه الآليات والأنظمة والبرامج التي تم اعتمادها، بغض النظر عن نجاحها أو فشلها، ذلك أن النجاح أو الفشل في مثل هذه العمليات أمر مطروح وتتحكم فيه عدة عوامل داخلية وخارجية،

مالية واقتصادية، وحتى سياسية، وهي العوامل التي كثيرا ما كانت غير ملائمة للتطبيق الكلي والحسن لهذه البرامج خلال العشرية التسعينات في الجزائر ، بالإضافة إلى ضغوط المؤسسات المالية والتجارية الدولية، والتي كثيرا ما عارضت بعض الإجراءات الموجهة للتكفل بالتشغيل بصفة عامة، وتشغيل الشباب بصفة خاصة، على اعتبار أنها ستزيد من الإنفاق الحكومي، وهو ما يتعارض مع توصيات ومبادئ هذه المؤسسات.

### المطلب الثاني: دراسة تقييمية لواقع وآفاق التشغيل في الجزائر على ضوء سياسة التنويع الاقتصادي

حققت الجزائر فوائض مالية كبيرة بفضل أسعار النفط المرتفعة في السنوات الماضية، لكنها أصبحت تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة في ظل تراجع أسعار البترول و تقلص الموارد المالية بشكل كبير، وهو ما تعكسه مميزات الوضع الاقتصادي الحالي، والمتمثلة في<sup>1</sup>:

- الاعتماد الكبير للاقتصاد على المنتجات البترولية إلى جانب تركيز بنية القطاع الخاص على السوق الداخلية.
- قطاع الفلاحة الجزائرية غير متطور.
- السياحة شبه منعدمة، أما قطاع الخدمات فلا يزال ضعيفا.
- ضعف الإنتاج المحلي يوازيه اعتماد كلي على القطاع النفطي كمحرك للاقتصاد الجزائري.
- على المستوى النقدي يواصل الدينار الجزائري سقوطه بعدما تجاوز تداوله عتبة 110 دينار للدولار الواحد.

1- زيادة كوثر، واقع سياسة التشغيل في الجزائر في الفترة ما بين 2010 - 2014، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، المجلد أ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص326.

- ضعف التحولات الهيكلية، فرغم الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الدولة في القطاعات الصناعية إلا أنها بقيت دولة ريعية تعتمد اعتمادا شبه كاملا على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية.

**1- مضمون نموذج النمو الاقتصادي الجديد:** يتمحور النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر على جوانب و تدابير إجرائية استعجالية قصد معالجة الإختلالات والعجز في الميزانية، ومقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من اجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع و الاستقرار و الاستدامة التنموية، وتتجلى ابرز معالم هذا النموذج فيما يلي:

**أ - المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة:** يبرز النموذج أهداف رئيسية في آفاق العام 2019:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير .

- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.

- حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية.

**ب - مقاربة التنوع والتحول الاقتصادي:** حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030 كآلاتي:

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5 % سنويا خلال الفترة 2020-2030، بالإضافة لمضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2-3 مرات خلال ذات الفترة، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3 % في العام 2015 إلى 10 % من الناتج الداخلي الخام عام 2030.

- يهدف النموذج أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات، إلى جانب تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض

بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في العام 2015 إلى 3% في 2030)، فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

- يستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو<sup>1</sup>:

- مرحلة الإقلاع (2012-2016): وهي مرحلة ستطبع برفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة، وقد عرفت بعض المؤشرات القطاعية المستهدفة خلال هذه الفترة نموا معتبرا بواقع 7.2% و 7.3% سنتي 2012 و 2013 على التوالي في القطاعات خارج

المحروقات، غير أن هذا النمو تراجع بشكل كبير منذ 2014 ووصلت حتى 2.6% سنة 2017 وهو معدل بعيد عن المعدل المستهدف بـ6.5%، ما يعني أن القطاعات خارج المحروقات في الجزائر هي الأخرى مرتبطة بالنفط، وبالتالي يبقى دائما النفط هو المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري؛

- مرحلة التحول (2020-2025): وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد؛

- مرحلة الاستقرار (2026-2030): وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

1- عبد الوهاب بوكروخ، توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع ، مقال منشور على موقع جريدة الجزائر اليوم بتاريخ: 2017/04/10، على الرابط <http://aljazairalyoum.com>، تاريخ الإطلاع 2019/01/11 على الساعة 19:50.



ومن أجل تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، يحدد النموذج ثلاثة محاور إستراتيجية:

- **دينامكية القطاعات المطلوبة:** على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو. إن الهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، في مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 6.5-7.4% لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية.

- **تعزيز نظام الاستثمار:** تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر. وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضا، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة فيها ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة (PPP)، وهذا يتطلب تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو و سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

- **الملاءمة الخارجية:** الاستدامة الخارجية تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات. وسترتبط

الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـ6.5% سنويا، في حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول. على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة. وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة أحفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية و خدماتية. مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لا يمكن تحملها بداية من العام 2020.

وأكد النموذج على أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال عملية تحوله في غضون 2030 التغلب على أربعة معوقات رئيسة هي درجة التغير في الهيكل الإنتاجي، تطور الدين الداخلي، الملاءة الخارجية والانتقال الطاقوي الذي سوف يسمح بزيادة صادرات النفط والغاز، والاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي.

وما يلاحظ على هذا النموذج هو كبر حجم الأهداف التي يراد الوصول إليها خلال الأفق الزمني المحدد، غير أن تراجع سعر البترول في الأسواق الدولية منذ منتصف 2014 قد خلط الكثير من الحسابات ولم تتحقق الكثير من الأهداف خاصة المتعلقة بالتوازنات الاقتصادية الكلية.

**ج - واقع التشغيل والبطالة في الجزائر:** اعتمدت الدولة الجزائرية في إطار تنفيذ سياستها في مجال التشغيل على آليات متعددة ومتنوعة، ومختلفة المناهج والمسالك، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، و يمكن اختصار هذه الآليات فيما يلي<sup>1</sup>:

1- زيادة كوثر، نفس المرجع، ص ص: 327-328.

❖ جهاز الإدماج المهني للشباب: تأسس منذ مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب، بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية، و الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية، و كان هدف الجهاز إزالة و تصحيح النقائص و التركيز على المبادرة و الشراكة المحلية.

❖ جهاز دعم تشغيل الشباب (FAEJ): تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1989 ، الهدف منه تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية، أو إنشاء ما يسمى بالتعاونيات، حيث يساهم فيها الشباب ب 30% و الباقي تساهم به البنوك.

❖ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال.

❖ وكالة التنمية الاجتماعية (DAS): أنشئت هذه الوكالة سنة 1996 بمرسوم تنفيذي رقم 223/96 الصادر بتاريخ 29 جوان 1996، مهمتها محاربة الفقر، البطالة و التهميش الاجتماعي، كما أوكلت لها مهمة تسيير ومتابعة العقود ما قبل التشغيل (CPE)، العمل المؤقت (ESIL)، و الأعمال ذات المنفعة العامة، كما تعمل على إدماج طالبي العمل وفقا لما يتوفر من مناصب عمل، و حسب وزارة العمل.

❖ الوظائف المأجورة بمبادرة محلية: في سنة 1990 تبنت الحكومة جهازا يهدف إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل لمدة سنة واحدة، تقتصر هذه الوظائف على الأشغال غير المنتجة و القليلة التأهيل.

❖ الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة: أنشئ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء و التعمير، الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج هي تنمية و تطوير المجتمعات

السكانية الأقل نموا بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة، مع تطور و صيانة الهياكل العمومية ، و ذلك بتطبيق الأشغال ذات المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية من صيانة الملحقات من طرف البلدية و الولاية.

❖ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): لقد اعتمدت الحكومة جهازا جديدا لتأطير سياسة دعم التشغيل في 2 جويلية 1996، و المتعلق بدعم تشغيل الشباب مع تحديد أشكال هذا الدعم، و تكلفت بتأطير و تطبيق هذا الجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

❖ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): أنشئت هذه الوكالة بموجب قرار اللجنة الحكومية في 01 ديسمبر 2003 ، حيث يعتبر القرض المصغر من بين الآليات التي اتخذتها الدولة لحل مشكل البطالة، فهو بذلك موجه للفئة البطالة، أو أولئك الذين يمارسون عملا مؤقت غير مضمون، و لكل من يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه، مما يسمح ببحث و تطوير نشاط منتج للسلع و الخدمات.

❖ الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM): هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 259-90 المؤرخ في 08/09/1990 المعدل والمكمل للأمر 42-71 المؤرخ في 17/06/1971 ، و بذلك فإن الوكالة تعتبر من بين أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، و تتكون من المديرية العامة، 11 مديرية جهوية و حوالي 165 وكالة محلية، تكمن مهامها الأساسية في تنظيم سوق الشغل و تسيير العرض و الطلب.

❖ تجربة صندوق الزكاة: تم إنشاء سوق الزكاة الجزائري في سنة 2003، حيث كان ينشط عن طريق اللجان المركزية و الولائية القاعدية، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب مرسوم تنفيذي و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، حيث تنص المادة الثالثة منه على

إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جمع موارد الزكاة و توزيعها و تحديد طرق صرفها، من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين و يسدد في أجل لا يتعدى أربع سنوات.

والملاحظ على هذه الأجهزة أنها متعددة ومنتوعة و تقدم خيارات مختلفة للباحثين عن العمل بمختلف فئاتهم و مؤهلاتهم غير أن أغلبها يقدم مناصب شغل مؤقتة وليس قارة وفي مناصب إدارية بالدرجة الأولى لدى القطاع العام مما يؤدي إلى حدوث تراكم ير منتج في اليد العاملة في بعض القطاعات.

**2- الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل في الجزائر:** إن أبعاد سياسات التشغيل في الجزائر تؤول إلى عدة جوانب، والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية إليها فمنها ما هي أبعاد اقتصادية، ومنها ما هي اجتماعية، ومنها ما هي تنظيمية وهيكلية، ومنها ما هي غير ذلك، وهي كما يلي<sup>1</sup>:

**أ - البعد الاقتصادي:** يتركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات و قطاعات النشاط، بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية و منافسة المنتج الأجنبي، ومواكبة التكنولوجيا السريعة التطور.

**ب - البعد الاجتماعي:** يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن البطالة، لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة

1- بوزار صافية، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، جامعة الجزائر3، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2014، ص: 562.

خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولاً، وبالبلاد ثانياً، ونقصد بذلك اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.

**ج - الأبعاد التنظيمية والهيكلية:** وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها فيما يلي:

- محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية.
- ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط.
- تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل.
- دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل.
- إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات.
- عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.
- تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل.

### 3- تطور مستوى التشغيل و البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

يمكننا تتبع تطور مستوى التشغيل من خلال عدد السكان النشطين و المشتغلين

كما يوضحه الجدول التالي:

## الجدول رقم: (3-8): عدد السكان النشطين و المشتغلين خلال الفترة

2010-2017 الوحدة: مليون نسمة

السنة	إجمالي السكان في منتصف السنة	السكان النشطين		السكان المشتغلين	
		العدد	%	العدد	%
2010	35978000	10812000	41.7	9736000	37,6
2011	36717000	10661000	40.0	9599000	36.0
2012	37450000	11423000	42.0	10170000	37.4
2013	38300000	11964000	43,2	10778000	39.0
2014	39100000	11716000	41.5	1056000	37.5
2015	39500000	11932000	41.8	10594000	37.1
2016	40800000	12092000	42.0	10895000	37.8
2017	41300000	12277000	42.0	10769000	36.8

\* المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

من الجدول أعلاه يتبين أن عدد السكان النشطين قد تراوح ما بين 10 مليون و 12 مليون خلال الفترة 2010-2017، و هي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع السنوات الماضية، ويرجع ذلك إلى التسهيلات التي قدمتها الدولة في مجال النهوض بالاقتصاد الوطني، بتشجيع الاستثمار الخالق لمناصب عمل، الذي ينعكس بصورة آلية على الحياة الاجتماعية. كما نلاحظ بأن معدلات النشاط منخفضة مقارنة بالبلدان المتقدمة، حيث أنها لم تصل إلى نسبة 50%، و يرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها فتوة التركيب العمري

لسكان الجزائر، حيث أن النسبة العالية لفئة الأفراد الأقل من 15 سنة. ونلاحظ أيضا إن عدد السكان المشتغلين تراوح ما بين 9 مليون و 11 مليون خلال نفس الفترة، و هو عدد لا بأس به مقارنة مع السنوات الماضية، لكنه يبقى ضعيف بالنظر إلى عدد المشتغلين في البلدان المتطورة، حيث كان في الجزائر ما بين 36% و 39%، و هي نسبة منخفضة جدا بالرغم من التسهيلات التي قدمتها الحكومة الجزائرية من خلال مختلف آليات التشغيل السالفة الذكر، إلا أن أغلبية طالبي الشغل غير قادرين عليه، بمعنى ليس لديهم الخبرة المهنية الكافية التي تؤهلهم لخلق مشاريع استثمارية. والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017.

**الجدول رقم: (3-9): معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة**

**2010-2017 الوحدة % :**

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البطالة	9,96	10,00	11,00	9,80	9,80	11,20	9,90	12,30

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

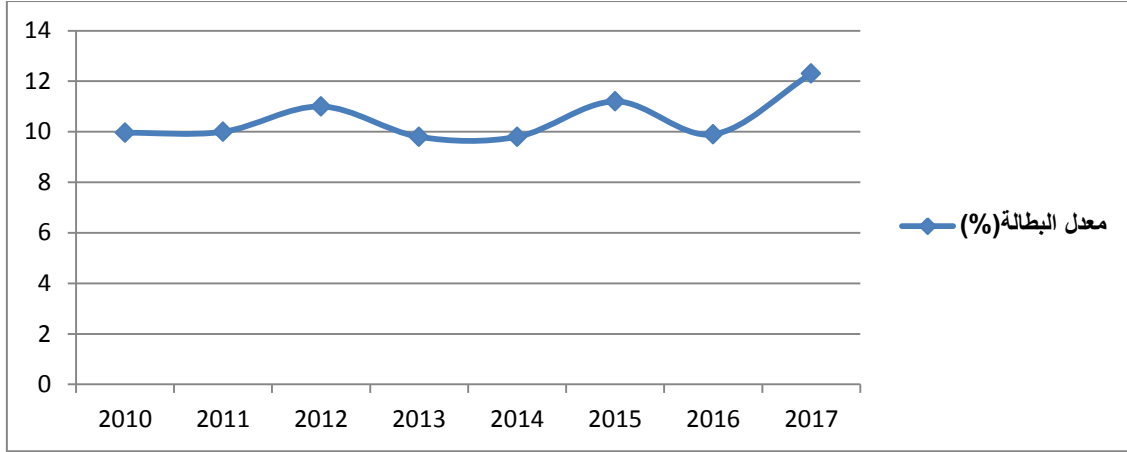
ومن أجل توضيح أكثر لتطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

نستعين بالرسم البياني التالي:



## الشكل رقم (3-2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة

2017-2010



\*المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات (3-9)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأن معدل البطالة عرف تذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال فترة الدراسة حيث سجل أقل قيمة له و هي 9,8% سنتي 2013 و 2014 بينما بلغت أعلى قيمة له سنة 2017 والتي وصلت لمعدل 12,3%، وتبقى هذه الأرقام مرتفعة نسبيا مقارنة بالأرقام العالمية حيث قدر متوسط معدل البطالة على المستوى العالمي سنة 2017 ما قيمته 7.5%، ويعود سبب ذلك إلى ضعف بنية الاقتصاد الجزائري والذي يعتمد على قطاع واحد ألا وهو قطاع المحروقات و الذي تتجاوز صادراته نسبة 95% من إجمالي الصادرات. ونظرا لكون قطاع المحروقات يتميز بعدم الاستقرار لكون أسعار المواد الطاقوية تتحدد في السوق العالمية مما يحدث أزمات مالية للدولة كلما انخفضت الأسعار، بحيث ينعكس ذلك بشكل مباشر على إيرادات الدولة وقدرتها على تمويل البرامج التنموية والتي تعتبر من ابرز أهدافها زيادة مستوى التشغيل والتخفيف من معدلات البطالة، لذلك سوف يبقى الاقتصاد الجزائري رهين تقلبات الأسواق العالمية ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة بغية إحداث تحول جذري في هيكل الاقتصاد.

والجدول الموالي يبين درجة تنوع الناتج المحلي الإجمالي من خلال مساهمة مختلف القطاعات فيه، حيث يتبين أن قطاع المحروقات تراجعت مكانته بشكل ملحوظ لصالح باقي القطاعات، بينما تزايدت حصة الفلاحة لتصل إلى أقصى قيمة لها سنة 2012، بينما حصة الصناعة خارج المحروقات فتميزت بالضعف خلال الفترة، أما البناء والأشغال العمومية فتدور حصتها في حدود 10%، في حين يبقى النصيب الأكبر من الناتج يعود لقطاع الخدمات والأعمال التجارية، في حين يبقى النصيب الأكبر لقطاع الخدمات بنوعيه الخاصة والعامة حيث تزايدت على امتداد الدراسة وانتقلت من 34.8% إلى 44% سنة 2017.

### الجدول (3-10): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي

الإجمالي 2010-2017 الوحدة%

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	القطاعات الاقتصادية
19.1	17.4	18.8	27	29.8	34.2	35.9	34.9	المحروقات
12.3	12.3	11.6	10.6	9.9	8.8	8.1	8.5	الفلاحة
5.5	5.6	5.4	5	4.6	4.5	4.6	5.1	الصناعة خ م
11.7	11.9	11.5	10.8	9.8	9.2	9.1	10.5	البناء والأشغال العمومية
27.3	27.8	27.2	25.1	23.1	20.4	20.1	21.6	الخدمات خ الإدارات العامة
16.8	17.3	17.4	16.4	15.3	16.3	16.3	13.2	الخدمات العامة

\*المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير بنك الجزائر 2012-2017.

4- توزيع المشتغلين على القطاعات الاقتصادية: الجدول الموالي يوضح لنا توزيع السكان المشتغلين على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2017،

الجدول رقم: (3-11): توزيع السكان المشتغلين على القطاعات

الاقتصادية خلال الفترة 2010-2017

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	القطاعات الاقتصادية
8.6	8.7	8.7	9.5	10.6	9.0	10.8	11.7	الزراعة
13.9	13.0	13.0	12.6	13.0	13.1	14.2	13.7	الصناعة
16.8	16.6	16.8	16.5	16.6	16.4	16.6	19.4	البناء و الأشغال العمومية
60.7	61.7	61.6	61,4	59.8	61.6	58.4	55.2	التجارة و الخدمات
100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

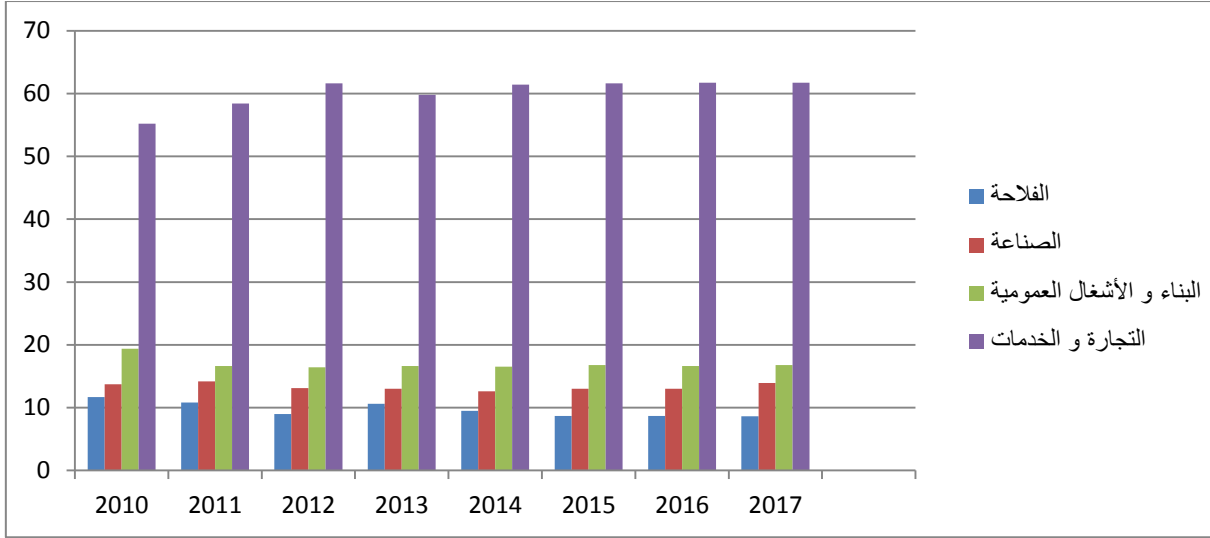
\*المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

و الشكل التالي يوضح لنا أكثر توزيع السكان المشتغلين على القطاعات الاقتصادية

في الجزائر خلال الفترة 2010-2017:

## الشكل رقم (3-3): تطور توزيع السكان المشتغلين على القطاعات

## الاقتصادية خلال الفترة 2010-2017



\*المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات (03-11)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ توزيع غير متوازن في اليد العاملة بين مختلف القطاعات الاقتصادية بحيث يستحوذ قطاع التجارة و الخدمات على أكثر من 50% من إجمالي العمالة باعتباره أهم قطاع مساهم في الناتج المحلي الإجمالي كما رأينا أعلاه، بينما تتوزع الباقي على بقية القطاعات بنسب تقل عن 20%، حيث يعتبر قطاع الفلاحة أقل القطاعات من حيث التشغيل إذ تتراوح نسبة اليد العاملة التي يشغلها 10% تقريبا، و الملاحظ أيضا أن هذا التوزيع ظل مستقر طول فترة الدراسة، و هذا يدل على عدم حدوث تغيير في بنية هيكل الاقتصاد الجزائري و فشل كل السياسات المتبعة خلال السنوات الماضية في تطوير مختلف القطاعات و زيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية ككل، و هذا ما يفسر ضعف مستويات التشغيل في أغلب القطاعات واستمرار معدلات البطالة في الارتفاع، وهذا يعود لاعتماد جل البرامج التنموية على وضعية إيرادات الدولة والتي تبقى رهينة لقطاع المحروقات و تقلبات أسعارها في الأسواق الدولية، كما أن قطاع الخدمات هو قطاع هش لأن أغلب المناصب المخلوقة فيه تكون غير قارة وتخضع لظروف

العرض والطلب، أو هي من الأعمال الإدارية التي لا تخلق قيمة مضافة حقيقية، كما أن نسبة كبيرة منها هي مشاريع فردية تخلق عدد محدود من مناصب الشغل بشكل لا يكفي لتغطية الطلب المتزايد، ويبقى القطاع الفلاحي والصناعي وهو القطاع الذي من المفروض أن يعول عليه في خلق مناصب شغل قارة وخالقة للقيمة المضافة الحقيقية بعيدا عن لعب هذا الدور في الفترة الحالية لعزوف الشباب عن العمل في القطاع الفلاحي، وعدم وجود قاعدة صناعية قادرة على امتصاص البطالة.

### خاتمة الفصل

إن مشكلة التشغيل هي مشكلة قديمة حديثة تتداخل أبعادها الإجتماعية و الإقتصادية، كما تتداخل الأبعاد الزمنية لحلها، ومن تم فانه لا بد من النظرة المتكاملة و ليست الجزئية لهذه القضية للوصول الى حل متوازن، و لنجاح سياسات التشغيل لا بد من مساهمة كل الأطراف المعنية بذلك و كذلك التنسيق بين كل القطاعات و الهياكل، و تدعيم و تحفيز الاستثمار المولد لمناصب الشغل، و العمل على عصرنه قطاع التشغيل و ربطه بسوق العمل إن الجزائر ورغم معاناتها في ظل مرحلة التسعينات بدءا بالتعديل الهيكلي، وتردي الوضع الامني، و تفاقم معدلات البطالة خلال هاته الفترة و تأثيراتها الوخيمة على واقع المجتمع الجزائري، إلا أنها قادرة على تجاوز المشكلة بمواردها البشرية و المالية عن طريق النظرة الثاقبة لأسباب المشكلة و التسيير الجيد له.

خاتمة

## خاتمة

رغم التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات المرتبطة بنتائج تطبيق هاته البرامج التنموية وحتى تلك المرتبطة منها بالمستوى الاجتماعي فإن ما تحقق من تحسن يعد أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه بالنظر إلى حجم الإنفاق الضخم الذي تضمنته هذه البرامج فإن الثلاث ناهيك عن حجم فساد كبير ارتبط بتنفيذها، ولكن المآخذ الأهم يكمن في أن الخطط التنموية التي تم تنفيذها لم تستطع خلق الاستدامة المطلوبة في نمو الاستثمارات وتحسين إنتاجيتها على النحو الذي يضمن استمرار تطورها واستمرار القدرة على رفع ناتجها ورفع التوظيف في الاقتصاد و، محدودية كبيرة في تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية صادراته خارج المحروقات، هذا ما يدفعنا للقول أن هذه البرامج هائلة الضخامة من الناحية الإنفاقية لم تؤت النتائج المتوقعة منها و أن النتائج التي تم العمل على تحقيقها ظرفية في ظل استمرار ارتباط النمو الاقتصادي في جانبه الأكبر بنمو قطاع المحروقات، وعدم مرونة العرض في ظل عدم انتعاش قطاع الصناعة الذي يعول عليه بالدرجة الأولى في قيادة التغيير الهيكلي المطلوب كما إن هذه السياسة المبنية على التصورات الكينزية في تحفيز الطلب الكلي يتحقق أثرها الإيجابي تحت شرط أساسي هو مرونة الجهاز الإنتاجي الذي بإمكانه الانتقال بإمكانات الإنتاج نحو الأعلى في ظروف مؤسسية موضوعية، غير أن تغطية الطلب المتزايد أدى بدلا من ذلك إلى ارتفاع هائل في الواردات، بينما يلاحظ من جهة أخرى تباطؤ أو تعطل الإصلاحات الاقتصادية بشكل واضح عقب وتيرة سريعة في بداية ومنتصف التسعينات

وعدم وجود تقييم مستمر وموضوعي للنتائج المحققة الأمر الذي لم يمكن من تدارك العديد من الانحرافات، كما أن هذه البرامج لم تستفد من رؤية استراتيجية شاملة في إطار



إصلاح جذري يعالج عائق أساسي يتمثل في دور الدولة في النموذج الاقتصادي والضعف الكبير في الجانب المؤسسي.

وفي هذا المجال ومن خلال دراستنا للموضوع وتطبيقه على واقع الدولة الجزائرية، فقد أظهرت لنا أن هناك اجتهادات بذلت من أجل بناء قاعدة اقتصادية متينة، وهذا من خلال سن مجموعة من القوانين وإعداد أجهزة وبرامج لتخطيط مستويات التشغيل في الجزائر، وجعله يتماشى مع التحديات الراهنة وذلك في شكل مجموعة من الآليات والبرامج وإنشاء هيئات تسهر على تنظيمها.

### اختبار فرضيات البحث:

\* إن المشاريع الممولة من قبل الأجهزة غير قادرة على خلق مناصب عمل بكم معتبر، بالرغم من ارتفاع المخصصات المالية الممنوحة لها، لأن معظم أصحاب هذه المشاريع التي تم تمويلها تعتمد على العمل الفردي من جهة، ومن جهة أخرى نجد مستثمرين خواص ليست لديهم ثقافة التوسع في الاستثمار، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

\* تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في التنمية المحلية من خلال ارتفاع عدد الشباب المستفيد من قروض تمويلية، وكذا ارتفاع عدد مناصب الشغل المستحدثة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

### النتائج:

\* كل شخص عاطل عن العمل ليس بالضرورة بطال، فالبطالة تعني وجود قوة بشرية قادرة على العمل وترغب فيه وتبحث عنه ولا تجده.

\* عدم وجود تعريف شامل و موحد للبطالة وهذا نابع من وجود تباين في التحاليل المقدمة لظاهرة البطالة عند مختلف المدارس الاقتصادية.

\* أثبتت الأجهزة التي تم انشاؤها من قبل الدولة فعاليتها من خلال النتائج التي حققتها و من هذه الأجهزة نذكر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM... الخ.

\* إن وضع الدولة الجزائرية لمجموعة من الاجراءات و الأجهزة، يبين مدى رغبة الجهاز الحكومي على بناء قاعدة اقتصادية متينة.

\* رغم العراقيل التي تواجهها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلا أنها أثمرت جد إيجابي في مسار التنمية المحلية لما حقته في مجال خلق مناصب الشغل.

### آفاق البحث:

أملنا في الأخير أن يكون هناك امتداد لهذا الموضوع، وأن تكون الدراسة أكثر دقة وشمولية، ومن بين المواضيع التي نقترحها للمناقشة مستقبلا :

\* أثر الاقتصاد الموازي على ميزانية الدولة.

\* الخصوصية وأثرها على قطاع التشغيل في الجزائر.

\* وضع التأمين على البطالة في الجزائر.

الطَّنْص

## الملخص:

تعتبر البطالة من أهم المشاكل والعقبات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم الثالث، إذ أصبحت هذه المشكلة من القضايا الملحة، نظرا لأبعادها السلبية وانعكاساتها الخطيرة على الاقتصاد الوطني . لذلك تعمل الحكومات جاهدة على خفض معدلاتها او لتخفيف من آثارها عن طريق سياسات اقتصادية و اجتماعية في آن واحد لحماية بعض الفئات الاجتماعية وبالتالي المحافظة على النسيج الاجتماعي . لذا أضحت هذه الظاهرة بمثابة تحد حقيقي واختبار موضوعي لقدرة النظام الاقتصادي على الاستمرار من خلال توفير مناصب العمل واعدة تشغل الوحدات العاطلة في أقصر وقت ممكن .ولأجل المحافظة على التوازنات الاقتصادية والقضاء على الآثار الاجتماعية، وضعت الجزائر برامج و أجهزة لانعاش الاقتصاد، وهي الكفيلة بمكافحة الفقر و البطالة و تحقيق التوازن الجهوي، وهذا لتحقيق التنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** التشغيل، البطالة، أجهزة التشغيل، الإنعاش الاقتصادي، البرامج التنموية.

## Abstract :

The unemployment is one of the most important problems facing the Algerian economy, like the other Third World economies, as this problem has become one of the pressing issues because of its negative dimensions and serious consequences on the national economy.

For this reason, governments work a lot to reduce their rates and to mitigate their effects through economic and social policies at the same time, for protecting weak social groups; thus to maintain social cohesion. This topic has become a real challenge and an objective test for the economic system ability. to continue through job provisions and idle labor restart as soon as possible. and order

to maintain the economic balances and eliminate the social impacts (poverty, unemployment), the authorities decided to restart the activity and developing it once again by establishing an economic recovery program , to fight against poverty and social ills, create jobs and realize a regional balance and revive all regions of the country, to achieve sustainable development.

**Key words:** unemployment - employment - economic reviving.

المصادر والمرام

## المصادر و المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

- 1- إبراهيم محمود عبد الراضي، حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 2- أحمد حويطي و اخرون، البطالة و علاقتها بالحرمة و الانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلم الأمنية، الرياض، 1998.
- 3- أحمد دنيا شوقي، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، الكويت، 1979.
- 4- ضياء مجيد الموساوي، اقتصاديات العمل في الفقه الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1992.
- 5- ضياء مجيد الموساوي، تحليل الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005.
- 6- عادل أحمد حشيش، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة للنشر، الجزائر، 2003.
- 7- عبد العزيز الشرايبي، السكان والتنمية في بلدان المغرب العربي، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد السادس، جامعة الجزائر، 1997م.
- 8- عبدالله محمد قاسم السيد، التنمية في الوطن العربي، دار الكتاب الحديث للنشر، مصر، 1994.
- محمد السيريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 9- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تعظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 10- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة، القاهرة، مصر، 2004.
- 11- مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.
- 12- مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 13- منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة النهضة الشرق، القاهرة، مصر، 1995.

## المذكرات والاطروحات:

- 14- أحمد شفير، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل-حالة الجزائر-،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2001.
- 15- دارني سميرة، صندوق الزكاة بين الواقع و الآفاق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق،جامعة الجزائر،2010.
- 16- دحماني محمد أدريوش، اشكالية التشغيل في الجائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2006/2005.
- 17- زوتر الطاهر، اشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 1996-1997.
- 18- سليم عقون، أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية-،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،2009.
- 19- شباح رشيد، ميزانية الدولة و اشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012
- 20- شيبان اسيا، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسة، جامعة الجزائر، 2009م.
- 21- ودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة دالي ابراهيم،الجزائر،2009.

## الملتقيات و المحاضرات:

- 22- أحمد قايد نورالدين، تجربة الجزائر في قطاع التشغيل مخرجات الجامعة و الحد من البطالة، بحث مقدم الى الملتقى الوطني الثالث حول :سياسة التشغيل في اطار برامج التنمية و الانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة.
- 23- بن طحين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة1970-2008،مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2010.
- 24- بن عزة محمد -شليل عبد اللطيف، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل و القضاء على البطالة في الجزائر، ملتقى دولي: استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، المسيلة، 12-13 نوفمبر.



- 25- بوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقير في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، جامعة الجزائر3، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2014.
- 26- ترير علي، استراتيجية التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة البطالة، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
- 27- حاجي فاطمة، متطلبات و اساليب النمو في التشغيل الشباب في ظل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية، بحث مقدم للملتقى الوطني حول سياسة التشغيل دورها في تنمية الموارد البشرية ، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 13 و14 أفريل 2011.
- 28- حاجي فاطمة، مرغاد لحضر، تقييم سياسات التشغيل في ظل البرامج التنموية في الفترة 2001-2014، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الثالث، كسياسة التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر يومي 11-12 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة.
- 29- سرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر و معضلة البطالة، ملتقى سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 افريل 2011.
- 30- صالح الصالحي، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، القاهرة، مصر، 2004م.
- 31- طارق شوقي، الوكالة الوطنية ANEM و دورها في محاربة البطالة لدى الشباب، دراسة حالة: الوكالة الولائية للتشغيل، سطيف، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسة التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر يومي 11 و12 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة.
- 32- مغني ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011م.
- 33- منصور الزين، تداعيات سياسات الاصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر-حالة الجزائر-، عنوان الملتقى مجهول، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2006.

### المنشورات الدولية و المحلية:

- 34- دليل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المتعلق بكيفية تمويل المشاريع المصغرة، 2009.

- 35-محمد الشريف ألمان، محاضرات في الاقتصاد الكلي، منشورات برتني، الجزائر، 2002.
- 36-مكتب العمل الدولي، استنادا إلى ر.هوسماش، ف.مهران، ف. قيرما، مسح السكان النشطين اقتصاديا والعمالة، والبطالة والعمالة الناقصة، دليل دولي بشأن المفاهيم بطرق، جنيف 1990.
- 37-وزارة العمل التشغيل والضمان الاجتماعي، استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، مارس 2008.
- 38-وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أمر متعلق بتطوير الاستثمار، 2001.
- 39-مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، خدمات التشغيل العامة و تعزيز التشغيل على المستوى المحلي، 30نوفمبر-3 ديسمبر، 2008، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب.
- 40-عبد الوهاب بوكروح، توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع ، مقال منشور على موقع جريدة الجزائر اليوم بتاريخ: 2017/04/10، على الرابط <http://aljazairalyoum.com>، تاريخ الإطلاع 2019/01/11 على الساعة 19:50.

### المراسيم ونصوص قانونية:

- 41-الإتحاد العام للعمال الجزائريين، القانون الأساسي العام للعامل، لم ترد السنة، لم ترد الطبع.
- 42-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 02 العدد 52، 27 ربيع الثاني 1417 الموافق ل: 11 سبتمبر 1996، ص17، على الموقع [www.Jorpadp.dz](http://www.Jorpadp.dz)
- 43-المرسوم التنفيذي رقم 11-103، المؤرخ في 06 مارس 2011م يحدد ويتم الرسوم التنفيذية رقم 03-209 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، الذي يحدد الإعانة المقدمة لشباب ذوي المشاريع ومستواها، المادة 02.
- 44-المرسوم التنفيذي رقم 28-25، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الجديدة، المؤرخ في 12/07/1988، المادة 03.
- 45-المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المتعلق بإنشاء الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996م، المادة 06.
- 46-المرسوم التنفيذي رقم 11-104، المتعلق بشروط ومستوى الإعانة الممنوحة للشباب في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، المؤرخ 6 مارس 2011م، المادة 06.

47-المرسوم التنفيذي 08-126 المؤرخ في 19 ابريل 2008، ج.ر، عدد 22 الصادر في 30 ابريل 2008.

### المجلات:

48-التقدم في مجال التنمية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول، الجزائر المغرب تونس،السداسي الثاني 2004.

49-رواب عمار و غربي صباح، التكوين المهني و التشغيل في الجزائر، مجلة الاكاديمية لدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد5، جامعة الشلف، الجزائر.

50-زيادة كوثر، واقع سياسة التشغيل في الجزائر في الفترة ما بين 2010 - 2014، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، المجلد أ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2017.

51-مولاي لخصر عبدالرزاق، تقييم اداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، العدد 10-2012.

52-ميطاهري حسين، التشغيل في الجزائر واقع وأفاق، مجلة العمل الجزائرية، العدد56، صادرة في فيفري 1988، الجزائر.

### المواقع الالكترونية:

53- [www.metss.gov.dz/mtss-ar-n/emploi/2008/promotion./20/de27/EmploiJeunesse /20/AR.pdf](http://www.metss.gov.dz/mtss-ar-n/emploi/2008/promotion./20/de27/EmploiJeunesse /20/AR.pdf)

### المراجع باللغة الفرنسية:

54- Abedelkader sid Ahmed- développement sans croissance d'expérience des économie pétrolier du tiers monde-1983.

55- Abedlmadjid bouzisi ,politique économique de la transition socialisations- point de veu sur les pays de tiers monde ,1981.

56- article du 29 septembre 2008. [www.ses.ens-lyon.fr](http://www.ses.ens-lyon.fr).

57- Cnes,rapport national sur le développement humain, pnud, 2006.

58- CNES.rapport sur : «Evoloution des dispositif d'emploi ».juin.2002.

59- Lasarg. économie générale. La collection de l'étudiant. El dar el othmania Alger 2007.

قائمة الجداول والأشكال

## قائمة الجداول و الأشكال:

### قائمة الجداول:

- 1 الجدول رقم (2-1): نتائج المخططات التنموية محا بتي 1967م — 1985م ..... 35
- 2 الجدول رقم (2-2) : تطور نسبة البطالة في الجزائر من 1966م إلى 1994م ..... 37
- 3 الجدول رقم (2-3): تطور نسبة البطالة في الجزائر ما بين سنة 2005 إلى 2013م ..... 38
- 4 الجدول رقم (2-4): هيكل التمويل الثنائي ..... 41
- 5 الجدول رقم (2-5): هيكل التمويل الثلاثي ..... 41
- 6 الجدول رقم (2-6): تطور عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستخدمة من طرف "ANSEJ" خلال الفترة 2004-2013 ..... 42
- 7 الجدول (2-7): الوظائف التي تم خلقها في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني ..... 47
- 8 الجدول رقم (2-8): حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة .. 52
- 9 الجدول رقم (2-9): تطور عدد مناصب العمل في إطار برنامج: IAIG-2011-1999 ..... 55
- 10 الجدول رقم (2-10): تطور عدد مناصب العمل المحدثة في إطار برنامج TUP.HIMO، 1999-2011 ..... 56
- 11 الجدول رقم (2-11): تطور عدد مناصب العمل المحدثة في إطار برنامج CPE ، 1999-2009 . 57
- 12 الجدول رقم (2-12) : عدد مناصب العمل المحدثة في إطار: ESIL ..... 58
- 13 الجدول رقم (2-13): نسبة مساهمة الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في التشغيل الكلي (%) ..... 59
- 14 الجدول رقم (2-14): تطور عدد المناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 62
- 15 الجدول رقم (2-15): قروض الزكاة 2004-2010 ..... 64
- 16 الجدول رقم (3-1): نصيب قطاع الشغل من الميزانية العامة ..... 77
- 17 الجدول رقم (3-2): معدل البطالة في الجزائر "1990-2000" المرحلة الأولى ..... 78
- 18 الجدول رقم (3-3): مضمون مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 ..... 80
- 19 الجدول رقم (3-4): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو "2005-2009" ..... 82
- 20 الجدول رقم (3-5): مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي "2005-2009" ..... 83
- 21 الجدول رقم (3-6): معدل البطالة في الجزائر "2001-2013" المرحلة الثانية ..... 84

90	22 الجدول رقم (3-7): أجهزة و برامج الشغل .....
	23 الجدول رقم (3-8): عدد السكان النشطين و المشتغلين خلال الفترة 2010-2017 الوحدة %
105	.....
106	24 الجدول رقم (3-9): معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017 الوحدة % : .....
	25 الجدول رقم (3-10): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي 2010-
108	2017 الوحدة % .....
109	26 الجدول رقم (3-11): توزيع السكان المشتغلين على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2017

### قائمة الأشكال:

17	1 الشكل رقم (1-2): البطالة في حالة جمود الأجور .....
23	2 الشكل رقم (1-1): منحى فليبس .....
69	3 الشكل رقم (2-1): الأجهزة والبرامج المتخذة للحد من تفاقم مشكلة البطالة .....
70	4 الشكل رقم (2-2): خصائص مختلف الأجهزة والبرامج للحد من تفاقم مشكلة البطالة .....
85	5 الشكل رقم (3-1): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة "1990-2013 .....
107	6 الشكل رقم (3-2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017 .....
	7 الشكل رقم (3-3): تطور توزيع السكان المشتغلين على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2010-2017
110	.....

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الشرح	الرمز
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	ANSEJ
الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة	CNAC
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	ANGEM
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	ANDI
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء	CNAS
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء	CASNOS
وكالة التنمية المحلية	ADS
الوكالة الوطنية لتشغيل	ANEM
المنحة الجزافية للضمان	AFS
منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة	IAIG
برنامج عقود ما قبل التشغيل	CPE
برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية	ESIL
برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة	TUP.HIMO